متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها
مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد الثامن - فبراير 2025م

الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 2025م

سمو ولي العهد:

سنواصل العمل على **تنويع**
وتوسيع القاعدة الاقتصادية
وتعزيز متانة المركز المالي للمملكة

المملكة في مقدمة دول
الابتكار في الذكاء الاصطناعي

تقدم هائل وتحوُّل اقتصادي
غير مسبوق تشهده المملكة

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

مجلــة ربــع سنويــة يصدرهــا
مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.
الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركــز.

للتواصل والمشاركة:
مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" - هاتف: 966118216160+ - البريد الإلكتروني: CFKC@mof.gov.sa

افتتاحيــة العـدد

تزامناً مع إعلان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م، يصدر مركز التواصل والمعرفة المالية العدد الثامن من مجلة "متمم"، الذي احتوى على تغطية شاملة لإعلان الميزانية. كما قدم تفاصيل مهمة لتقرير مشاورات المادة الرابعة 2024م، وما أكده من تقدُّم وتحوُّل اقتصادي غير مسبوق بالمملكة.

وإضافة إلى "مشاورات المادة الرابعة"، أبرزت المجلة العديد من الأحداث المتصلة بالمال والاقتصاد التي شهدتها الرياض خلال الربع الأخير من العام 2024م، أبرزها مؤتمر التقنية المالية "فنتك 24"، والمنتدى السعودي للمحاسبة في القطاع العام، إلى جانب القمة العالمية للذكاء الاصطناعي.

واستضاف العدد الثامن لـ "متمم" معالي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء، الدكتور هشام بن سعد الجضعي، في حوار أجاب فيه عن أسئلة "متمم" مستعرضاً أبرز مرتكزات ومنجزات الخطة الإستراتيجية الرابعة للهيئة 2023 2027-، والمبادرات التي أطلقتها الهيئة ضمن رؤية السعودية 2030.

كما احتوت المجلة على تقارير مميّزة وقراءات، حول مؤسسات التصنيف الائتماني ودورها في الاقتصاد الحديث، والخطة الإستراتيجية لهيئة السوق المالية 2024م - 2026م، وتوطين صناعة الأدوية والأجهزة الطبية بالمملكة، والتقرير السنوي لبرنامج جودة الحياة، والتقنية الرقمية في قطاع التجزئة.

كذلك اشتمل العدد على مجموعة من المواضيع والمقالات التي شارك في إعدادها عدد من المسؤولين والمتخصصين، بالإضافة إلى العديد من المعلومات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز مصادر المعرفة المالية، وإثراء الوعي والثقافة المالية والاقتصادية بشتى مجالاتها.

06 ملف العدد

الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م

34 ضيف العدد

معالي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء

د. هشام بن سعد الجضعي

69 تقاريـــر

الخطة الإستراتيجية لهيئة السوق المالية 2024م – 2026م

ارتفاع زخم الطروحات والإدراجات في السوق الماليــة السعوديــة

بعد إعلان

الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م

سمو ولي العهد:

سنـــواصل العمـــل علـــى **تنويـــع وتوســـيع** القاعـــدة الاقتصاديـــة **وتعزيـــز** متانـــة المركـــز المالـــي للمملكـــة

نوّه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظه الله- بمناسبة إقرار ميزانية العام المالي 2025م، بما حققته المملكة من مستهدفات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتحقيق مراكز متقدمة في المؤشرات والتصنيفات الدولية؛ مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي للمملكة ومكانتها الرفيعة، ونجاح الحكومة في مواجهة التحديات والظروف الاقتصادية العالمية، واستمرارها في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، مبيناً أن ميزانية 2025م تؤكد التزام الحكومة بكل ما فيه رفعة للوطن ومنفعة للمواطن، مضيفاً أن الإنجازات الجوهرية التي تشهدها بلادنا تحققت ـ ولله الحمد ـ بفضل الله ثم توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-وبجهود وسواعد أبنائها وبناتها.

وأكّد سمو ولي العهد استمرار مساهمة الإنفاق الحكومي في تنويع الاقتصاد من خلال التركيز على تمكين القطاعات الواعدة، وتعزيز جذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات، ورفع نسبة المحتوى المحلي والصادرات غير النفطية، والاستمرار في كامل برامج تحقيق رؤية السعودية 2030 الإستراتيجيات الوطنية، وتعزيز دور القطاع الخاص لزيادة مساهمته في المشاريع الاستثمارية؛ مما يمكّن الحكومة من مواصلة العمل على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، واستمرار جهود الحكومة وفق التخطيط الممنهج على المديين المتوسط والطويل مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات والتحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية؛ لضمان تحقيق مستهدفاتها مع الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية والاستدامة المالية.

وقال سموه إن: " المؤشرات الإيجابية للاقتصاد السعودي تأتي امتداداً للإصلاحات المستمرة في المملكة في ظل رؤية السعودية 2030؛ إذ يقدر أن تسجل المملكة ثاني أسرع معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بين الاقتصادات الكبرى خلال العام القادم عند (6.4%)، مدفوعة باستمرار ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية التي بلغت مستوى قياسياً جديداً لها خلال العام 2024م عند (52%)، وانخفض معدل بطالة السعوديين إلى مستوى قياسي بلغ (7.1%) حتى الربع الثاني وهو الأدنى تاريخياً، مقترباً من مستهدف رؤية السعودية 2030 عند (7%)، كما ارتفع معدل مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل ليصل إلى (35.4%) حتى الربع الثاني متجاوزاً مستهدف الرؤية البالغ (30%)، وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (21.2) مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2024م، ويعكس ذلك اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بجميع فئات المجتمع ".

وأكد سموه ولي العهد الدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني والصناديق التنموية التابعة له في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، كما يمثل الصندوقين قوة فاعلة لتنويع الاقتصاد والاستثمار في المملكة بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأضاف سموه أن ميزانية 2025م تؤكد العزم على تعزيز قوة ومتانة ومرونة اقتصاد المملكة، وهو ينمو بوتيرة متسارعة ويوجد فرصاً غير مسبوقة، من خلال المحافظة على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطات حكومية معتبرة، إضافة إلى سياسة إنفاق مرنة تمكّنها من مواجهة التحديات والتقلبات في الاقتصاد العالمي، مشيراً إلى أن الإصلاحات المالية التي قامت بها المملكة انعكست إيجابياً على تصنيفاتها الائتمانية؛ نتيجةً لتبني الحكومة سياسات مالية تسهم في المحافظة على الاستدامة المالية وكفاءة التخطيط المالي.

وأوضح سمو ولي العهد أن الحكومة ملتزمة بمواصلة دعم النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق التحولي مع الحفاظ على الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل، مشيراً إلى أن الحكومة تواصل تعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه ليصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال توفير البيئة الاستثمارية المحفّزة، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتكوين قطاع عمل قوي وواعد يعزز قدرات الكوادر البشرية في المشاريع المختلفة، ويمكّن الحكومة من مواصلة العمل على تعزيز نموها الاقتصادي بما يحقق للاقتصاد استدامةً مالية، واستمرارية المشاريع ذات العائدين الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى مواصلة

العمل على تحقيق وتنفيذ البرامج والمبادرات المتعلقة بتطوير البنية التحتية، ورفع جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين.

وأشار سموه إلى أن ميزانية العام المالي 2025م تؤكد استهداف حكومة المملكة الاستمرار في عملية تنفيذ الإصلاحات التنظيمية والهيكلية وتطوير السياسات الهادفة للارتقاء بمستوى المعيشة وتمكين القطاع الخاص وبيئة الأعمال، والعمل على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق إستراتيجية الدين متوسطة المدى والتي تهدف إلى الحفاظ على استدامة الدين وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية والوصول إلى أسواق الدين العالمية، منوّهاً بالدور المحوري للمملكة في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي إقليمياً وعالمياً، انطلاقاً من متانة اقتصادها القادر على تجاوز التحديات، وقال سموه إن الاقتصاد السعودي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ويتأثر بالتطورات العالمية كأي اقتصاد آخر؛ وهذا ما يدعونا إلى مواصلة العمل على مواجهة أي تحديات أو متغيرات عالمية عبر التخطيط المالي طويل المدى للاستمرار على وتيرتنا المتصاعدة -بإذن الله- نحو تحقيق وتنفيذ البرامج والمبادرات، مع الالتزام بكفاءة الإنفاق، والتنفيذ المتقن والشفاف لجميع البنود الواردة في الميزانية، وإتمام البرامج والمشاريع المخطط لها في برامج رؤية السعودية 2030 والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية.

وفي ختام تصريحه، أكّد سمو ولي العهد أن المملكة تسير على نهجٍ واضح، وأن هدف حكومتها -بقيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين- في المقام الأول هو خدمة المواطنين والمقيمين والمحافظة على مكتسباتنا التنموية، والاستمرار في أعمالنا الإنسانية في الداخل والخارج التزاماً بتعاليم ديننا الحنيف، ومواصلة العمل بكل الموارد والطاقات لتحقيق أهدافنا، مستعينين بالله -عز وجل- ومتوكلين عليه، وواثقين من طاقات وقدرات أبناء وبنات هذه البلاد الذين تسابقوا على الابتكار والإنتاج والإسهام في تحقيق رؤيتنا للوصول إلى مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

معالي وزير المالية:

"ما تحقق من نتائج إيجابية حتى الآن يؤكد نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل"

رفع معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان بمناسبة إعلان الميزانية العامة للدولة للعام 2025م شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد - حفظهما الله - على ما يوليانه من رعاية وتوجيهات سديدة ومتابعة دقيقة لتحقيق أهداف الاقتصاد السعودي والمالية العامة.

وأكّد معالي وزير المالية خلال المؤتمر الصحفي لإعلان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م، أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - كانت واضحة جدًا للتأكد من تنفيذ الميزانية وفقاً لما خصصت له، والتأكد من تنفيذها بكفاءة عالية.

وأشار معاليه إلى تصريح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن دور الميزانية لتقديم الخدمات للمواطنين، وتحسين هذه الخدمات، ورفع فرص الأعمال والوظائف للمواطنين والمواطنات، وتمكين القطاع الخاص، والتأكد من وجود برامج واضحة جداً لتنفيذ الإستراتيجيات.

التوسع في الإنفاق الإستراتيجي

"مواصلة التوسع في الإنفاق الإستراتيجي على المشاريع التنموية وفق الإستراتيجيات القطاعية وبرامج رؤية السعودية 2030"

وأوضح معالي الجدعان أن ميزانية العام 2025م تستهدف مواصلة التوسع في الإنفاق الإستراتيجي على المشاريع التنموية وفق الإستراتيجيات القطاعية وبرامج رؤية السعودية 2030، واستمرار تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام، وتطوير بيئة الأعمال لتعزيز جاذبيتها، وزيادة حجم ونوع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعن اهتمام الميزانية العامة بالمواطن، أكد الجدعان أن الحكومة من خلال هذه الميزانية وما سبقها من ميزانيات عامة مستمرة في الاهتمام بالمواطن واحتياجاته الأساسية، وذلك باستمرار الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وقال إن جهود تعزيز جودة الخدمات والمرافق الحكومية وتطوير البنية التحتية تتواصل في مختلف المناطق بالمملكة، موضحاً أن ذلك يسهم في رفع مستوى جودة الحياة، مع التركيز الدائم على تحسين منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية وزيادة فعاليتها.

وأثنى معاليه على الدور المحوري للمواطن السعودي في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مؤكداً أن السعوديين والسعوديات تبنّوا فكرة "المجتمع الحيوي" التي ترتكز عليها الرؤية وأسهموا بحماس وابتكار في تحقيق الإنجازات بمختلف المجالات.

الإصلاحات المالية والاقتصادية

استمرار المبادرات والإصلاحات الهادفة لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتمكينه ليصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

وعن نتائج الإصلاحات المالية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال الفترة الماضية، قال معاليه إنها أدت إلى تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، وقطع مرحلة مهمة في مسيرة التنويع الاقتصادي والاستقرار المالي.

وأوضح أن التقديرات الأولية تشير إلى استمرار دور الأنشطة غير النفطية في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ نتيجة استمرار المبادرات والإصلاحات الهادفة لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتمكينه ليصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

وأشار معالي الوزير إلى أن الأرقام الإيجابية كتراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوى تاريخي، وتجاوز معدل مشاركة المرأة لمستهدف الرؤية، تأتي نتيجة إنجازات تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز القطاعات الواعدة وتمكين القطاع الخاص وتنفيذ المشاريع التنموية ضمن رؤية السعودية 2030، وتمكين المزيد من فئات المجتمع من دخول سوق العمل من خلال أنماط العمل الجديدة.

وأكد معالي وزير المالية استمرار مسيرة التحول الاقتصادي نحو التنوع والابتكار والاستثمار في القطاعات الواعدة التي تتبناها حكومة المملكة، وأن ما تحقق من نتائج إيجابية حتى الآن يؤكد نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتطوير إدارة المالية العامة، مع التركيز على الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين.

مؤشرات اقتصادية تدعو للتفاؤل

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وصل إلى مستويات متميزة بنمو كبير جداً خلال الفترة من 2016م إلى نهاية 2023م

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتطورات الاقتصادية، قال معالي الجدعان إن المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط تدعو إلى التفاؤل، مضيفاً: "تحدثنا بالمؤتمر الماضي عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وما وصل إليه من مستويات متميزة بنمو كبير جداً خلال الفترة من 2016م إلى نهاية 2023م، وتواصل النمو بنسبة 64% إلى أربعة تريليونات ومئة مليار ريال تقريباً في الناتج المحلي الاسمي".

وأوضح معاليه أنه رغم الانخفاض الكبير جداً في الناتج المحلي النفطي، إلا أن الناتج المحلي غير النفطي ساعد على نمو واستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسيستمر هذا النمو في العام القادم وعلى المدى المتوسط عند 4.6%.

وأوضح أنه يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي غير النفطي للعام 2024م 3.7% وهذه التغيرات تكشف نتائج عمل لمدة ست أو سبع سنوات ماضية لاستراتيجيات يتم تنفيذها بكفاءة، لمبالغ كبيرة جداً يتم إنفاقها من المالية العامة، وإنفاق كبير جداً من القطاع الخاص، لاستغلال الفرص التي نتجت عن رؤية السعودية 2030 وما تبع ذلك من فرص في الاقتصاد.

وأكد وزير المالية أن التضخم في المملكة تحت السيطرة رغم ارتفاعه عالمياً، واستمرار ذلك التضخم، حيث وصل إلى 1.7% هذا العام، ومن المتوقع أن يستمر مستوى التضخم في الأعوام القادمة على المدى المتوسط لأقل من 2%.

إقفال العام 2024م

أرقام ميزانية 2024 تعني أن الحكومة استمرت في إنفاقها التوسعي المركز على القطاعات التي تلامس المواطنين، وذات الأثر المباشر على الاقتصاد

وفيما يتعلق بإقفال العام 2024م، أفاد معالي وزير المالية بأنه يتوقع أن ينتهي بمستوى إنفاق في حدود 1,345 مليار ريال، ومستوى إيرادات في حدود 1,230 مليار ريال، وبعجز يقدر تقريباً بـ 115 مليار ريال، وقال إن هذه الأرقام تعني أن الحكومة استمرت في إنفاقها التوسعي المركز على القطاعات ذات الأثر الذي يلامس المواطنين والمواطنات.

وأضاف معاليه: "لو ننظر إلى إحصاءات المنشآت أو الإحصاءات المنشورة من هيئة الإحصاءات العامة، لوجدنا قفزات كبيرة جداً في حجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي استغلت الفرص التي تخلقها هذه الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي، وهذه الأرقام تعكس حقيقة أخرى وهي أن أرقام الميزانية تستمر أرقاماً متحفظة، للسنتين الرابعة والخامسة على التوالي، ننتهي بإيرادات إجماليها أعلى من المخطط له في الميزانية عندما أعلناها في العام الماضي".

وأكد أن ذلك يدل على أن الحكومة دائماً تأخذ جانب التحوط عند تقدير الإيرادات، سواء الإيرادات النفطية أو غير النفطية، وأن نتائج الإنفاق خلال السنة تعزز أيضاً من الدورة الاقتصادية، وبالتالي تنمي الإيرادات غير النفطية.

النهج التوسعي للميزانية

وحول الميزانية العامة للدولة للعام 2025م، أوضح الجدعان أن أرقامها تعني استمرار النهج التوسعي المخطط له من قبل الحكومة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع مستوى وجودة الخدمات، وتوسيع هذه الخدمات، والتركيز على استراتيجيات ذات أثر اقتصادي مؤثر على الوظائف وعلى فرص الأعمال واستدامة الاقتصاد السعودي وإكمال المشاريع التي بدأت في السنوات السابقة بإذن الله لربط المنظومة الاقتصادية معاً، سواء من الناحية التقنية أو من ناحية البنية التحتية.

وحول الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطن، أكد معالي الوزير

أن 526 مليار ريال من ميزانية العام 2025م، سيتم تخصيصها للإنفاق على قطاعات: التعليم، الصحة، والتنمية الاجتماعية، والخدمات البلدية، الذي يعد محور ارتكاز بتوجيهات القيادة الرشيدة، مبيناً أن توزيع القطاعات يأخذ في الاعتبار تركيز الإستراتيجيات والمشاريع ذات الأثر على الوطن والمواطن، وعلى فرص الأعمال وعلى استدامة هذا الاقتصاد بإذن الله تعالى.

ونوّه معاليه إلى أنّ الاستثمار في المواطنين والخدمات المقدمة يعد استثماراً في الاقتصاد، وفي مستقبل أبناء المملكة لاستدامة اقتصادها، منوهاً أن هذا التوسع في الإنفاق ساعد في زيادة نسبة إسهام الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، من نحو 47% في العام 2016م إلى نحو 52% بحلول النصف الأول من العام 2024م.

وأوضح أن هذه التغيرات الهيكلية، مثل بناء المدن الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية الكبرى، تستغرق سنوات لتظهر نتائجها بشكل كامل، حيث لا تزال بعض المشاريع في مرحلة الإكمال، مضيفاً "أنّ الحكومة تركّز في المدى المتوسط على استكمال مشاريع كبرى تشمل النقل، جودة الحياة، والصحة، ومن بين هذه المشاريع: حديقة الملك سلمان، والمسار الرياضي، ومشاريع البحر الأحمر، والقدية، ونيوم، والدرعية، التي تسهم جميعها في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030".

الإيرادات غير النفطية

زادت الإيرادات غير النفطية بنسبة 154% منذ العام 2016م، لتصل إلى 472 مليار ريال، وهذه الزيادة تعني أن الاقتصاد السعودي بات أقل تأثراً بتقلبات أسعار النفط مقارنة بالسابق

وتحدث معاليه عن زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 154% منذ العام 2016م، لتصل إلى 472 مليار ريال، منوهاً إلى أن هذه الزيادة تعني أن الاقتصاد السعودي بات أقل تأثراً بتقلبات أسعار النفط مقارنة بالسابق، مما يضمن استقرار الإنفاق واستدامة النمو الاقتصادي.

وأكد معالي الجدعان الدور المحوري للاستثمار الخاص الذي ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي إلى 24%، مقارنة بمساهمة القطاع النفطي البالغة 28%، مشيراً إلى أهمية الصادرات غير النفطية في خلق قطاع اقتصادي قادر على المنافسة الدولية، وزيادة الوظائف ذات الجودة العالية، وتحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة التدفقات النقدية الأجنبية.

وأشاد معاليه بالدور المتنامي لقطاع السياحة، الذي أصبح ثاني أكبر مساهم في ميزان المدفوعات بعد النفط، حيث بلغت إيراداته 48 مليار ريال بنهاية 2023م، ومن المتوقع أن تتجاوز هذا الرقم في العام 2024م، مؤكداً أن تحول السياحة من قطاع مستورد للعملات الأجنبية إلى قطاع مصدّر لها يمثل نجاحاً إستراتيجياً كبيراً.

ملتقى الميزانية

جلسات حوارية ناقشت السياسة المالية والاقتصادية

أقامت وزارة المالية ملتقى الميزانية العامة للدولة للعام 2025م، في فندق الفيصلية في الرياض، بمشاركة عددٍ من أصحاب السمو والمعالي والمسؤولين، حيث اشتمل على أربع جلسات حوارية.

الجلسة الحوارية الأولى

الجدعان: الإيرادات غير النفطية وصلت إلى 472 ملياراً بفضل التنوع الاقتصادي

الإبراهيم: الرؤية في عامها الثامن تتقدم بخطى ثابتة وبزخم عالٍ

تحدث خلال الجلسة الأولى التي عقدت بعنوان "السياسة المالية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام"، معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان، ومعالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل الإبراهيم، وأكد معالي وزير المالية أن الإنفاق المستدام مكّن المملكة من تقديم خدمات بجودة عالية ومواجهة متغيرات أسعار الطاقة، وأن المالية العامة تركز على القطاعات ذات الأثر المباشر على التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي.

وأوضح الجدعان أن تمكين المالية العامة في تنويع الاقتصاد مهم جداً لذا كانت رؤية السعودية 2030 هي المحافظة على مالية عامة مستدامة بعيداً عن تقلبات بعض الإيرادات مثل الإيرادات النفطية للحفاظ على استخدام تحويل القطاعات التي تحتاج إلى نظرة طويلة المدى لتستقر.

وأشار إلى أن إصلاحات رؤية السعودية 2030 الهيكلية تجاوزها الاقتصاد، والهدف منها دعم المالية للاقتصاد بشكل عام، حيث وصلت الإيرادات غير النفطية إلى 472 ملياراً بفضل التنوع الاقتصادي الكبير.

من جانبه، أوضح معالي وزير الاقتصاد والتخطيط أن النضج المؤسسي في المملكة ساعدها في أن تكون صوتاً على الساحة العالمية، لافتاً إلى أن قيادة معالي وزير المالية للجنة السياسات النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي تدل على ثقة المجتمع الدولي في قدرات المملكة المؤسسية.

وأكّد معاليه أن الرؤية في عامها الثامن تتقدم بخطى ثابتة وبزخم عالٍ، مبيناً أنه في السابق كان لدينا تحديان وهو اعتماد الإنفاق الحكومي على إيرادات النفط، واعتماد النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي، بحكم أن الإنفاق الحكومي هو المحرك سابقاً للحركة الاقتصادية.

وقال: إن من أهم النتائج نمو الأنشطة غير النفطية في آخر ثلاث سنوات بنسبة تقدر بـ 6%، حيث أصبحت الآن تمثل نصف الاقتصاد بنسبة 52% من الناتج المحلي الحقيقي والمهمة لم تنته بعد، وأضاف أن النمو المتوقع نهاية السنة للأنشطة غير النفطية يُقدر بحوالي 3.9% والعام القادم 4.8%.

الجلسة الحوارية الثانية

الراجحي: طموحنا هو تحقيق خفض نسبة البطالة إلى 5% بحلول العام 2030م

البنيان: قطاع التعليم في المملكة حقّق إنجازات نوعية خلال العام 2024م

أما الجلسة الثانية التي عقدت بعنوان: "دور الميزانية في دعم الخدمات الأساسية" فتحدث فيها معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الأستاذ أحمد الراجحي، ومعالي وزير التعليم الأستاذ يوسف البنيان.

وقال معالي الراجحي إن "طموحنا بتوجيه سمو ولي العهد هو تحقيق خفض نسبة البطالة إلى 5% بحلول العام 2030م". مضيفاً أن القطاع الخاص ساهم بـ 4 مليارات ريال عبر المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، مما أسهم في إطلاق مبادرات تنموية استفاد منها أكثر من 9 ملايين شخص، كما عملت الوزارة على تمكين 120 ألف مستفيد ضماني، بالإضافة إلى إطلاق عيادات التمكين في 7 مناطق على مستوى المملكة.

وبين أن الوزارة عملت وفق توجيهات القيادة الرشيدة – حفظها الله – على تمديد برنامج حساب المواطن للعام 2025م، كما تم صرف 41 مليار ريال خلال العام 2024م لدعم المواطنين في مواجهة غلاء المعيشة.

بدوره، أكد معالي وزير التعليم أن قطاع التعليم في المملكة حقّق إنجازات نوعية خلال العام 2024، حيث تمَّ تصنيف 3 جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة على مستوى العالم؛ ما يعكس التطوّر الملحوظ في جودة التعليم العالي.

وأوضح أن الوزارة ركّزت على أربع ركائز أساسية خلال العام الجاري، كان أبرزها إنشاء المركز الوطني لتطوير المناهج، وتعزيز دور المعهد المهني لتطوير المعلمين، مشيراً إلى أن الوزارة استثمرت أكثر من مليارَي ريال لبناء وإعادة تأهيل أكثر من 580 مشروعاً تعليمياً، في إطار تحسين البيئة التعليمية.

الجلسة الحوارية الثالثة

السواحه: الاقتصاد الرقمي في المملكة يعد من أعظم قصص النجاح

الخريِّف: الإستراتيجية الصناعية ساهمت في زيادة إقبال المستثمرين الدوليين

بينما تحدث في الجلسة الثالثة التي عقدت تحت عنوان "التنمية المستدامة في الميزانية"، كلٌ من معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله السواحه، ومعالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر الخريّف، ومعالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح الجاسر.

وقدّم معالي السواحه، الشكر لوزارة المالية، مؤكداً أن ارتفاع التصنيف الائتماني من وكالة موديز للمملكة من (A1) إلى (Aa3)، وسط تقلبات الاقتصاد العالمي، "دلالة على متانة قدرتنا المالية والنقدية".

وأكد السواحه أن المملكة العربية السعودية في الاقتصاد الرقمي تعد من أعظم قصص النجاح، بدعم من سمو سيدي ولي العهد وبمجهود 370 ألف بطل وبطلة، موضحاً أن مساهمة القطاع المحلي الإجمالي انتقلت من 298 ملياراً عند خط الأساس إلى 464 ملياراً، ومن نسبة مساهمة 10% في الناتج المحلي إلى 15%.

ولفت معاليه إلى أن المملكة تتجه في المرحلة المقبلة نحو تصدير التقنية كجزء من إستراتيجيتها المستقبلية لتعزيز الاقتصاد الرقمي، مشيراً إلى أن "البرنامج الوطني لتنمية التقنية"، الذي أُعتمُد بالتعاون مع وزارة المالية ساهم في جذب استثمارات رأس المال الجريء بقيمة 13 مليار ريال، مع التركيز على مكتسبات سريعة ونوعية في المرحلة الأولى.

من جانبه، أوضح معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر الخريّف أن الإستراتيجية الصناعية ساهمت في زيادة إقبال المستثمرين الدوليين على الاستثمار بالقطاع الصناعي السعودي، مبيّناً أن الصادرات غير النفطية نمت خلال العام 2024م من 458 مليار ريال إلى 528 مليار ريال بنسبة زيادة 15%.

وأشار إلى أن الصندوق الصناعي اعتمد خلال العام 2024م قروضاً بقيمة 12 مليار ريال لمشاريع بلغ إجمالي استثماراتها 60 مليار ريال، منوها إلى أن أكبر المكاسب التي حققتها الوزارة أن الصناعة تأتي في أجندة كل الوزارات والجهات الحكومية.

فيما شدد معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح الجاسر على أن انخفاض الحوادث والوفيات والإصابات في الطرق هو نجاح لكثير من الجهات التي عملت لتحقيق هذا الهدف الوطني، مشيراً إلى أن قطاع النقل والخدمات اللوجستية ساهم بما مقداره 97.6 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م، مبيناً أن هذا الرقم يمثل نموا بمقدار 17% مقارنة بالعام 2021م.

وأضاف أن المملكة تقدمت 14 مرتبة في مؤشر الربط الجوي الصادر عن اتحاد النقل الجوي الدولي، موضحا أن إجمالي الاستثمارات في القطاع اللوجستي بلغ 11.3 مليار ريال على مساحة تتجاوز 6.6 مليون متر مربع.

الجلسة الحوارية الرابعة

سمو الأمير عبد العزيز بن تركي: استضافة الفعاليات الرياضية الدولية تحفز السياحة

الخطيب: نسعى لأن نكون ضمن الدول السياحية الخمس الأولى في العالم

أما جلسة الملتقى الرابعة والأخيرة فقد جاءت تحت عنوان: "التنوع الاقتصادي في إطار الميزانية"، وتحدث فيها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن تركي الفيصل وزير الرياضة، ومعالي وزير السياحة الأستاذ أحمد الخطيب.

وأكد سمو وزير الرياضة أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في موضوع تخصيص الأندية الرياضية مع المركز الوطني للتخصيص، وأن لديها طلبات من 25 شركة للاستثمار في الأندية، مؤكدا أن الوزارة تستهدف الوصول إلى 500 مليون ريال في مجالات الاستثمار الرياضي بحلول العام 2030م، كما تسعى إلى توفير 130 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر بحلول العام 2030م.

وبين أنه تم الترخيص لـ 2000 أكاديمية و500 ناد رياضي عبر منصة نافس، حيث بدأ العمل في نحو 1500 أكاديمية منها و250 نادياً، مشيراً إلى أن عوائد رابطة الدوري السعودي للمحترفين ارتفعت بنسبة 33% غير العوائد المالية للأندية.

وقال سمو الأمير إن استضافة الفعاليات الدولية تحفز السياحة الرياضية، مضيفاً "خلال السنوات الأربع استضفنا حوالي 80 فعالية رياضية دولية زارها تقريبا 2.5 مليون سائح خصيصاً لهذه الفعاليات من شتى بقاع العالم، مثلا سباق فورميلا 1 في جدة حضره 160 جنسية وخلق 20 ألف فرصة وظيفية، كما استفادت منه الفنادق ونقاط البيع ومقدموا الخدمات ووصلت عائداته إلى حوالي 900 مليون ريال وهذا أثر بشكل مباشر على الاقتصاد وقس عليها الفعاليات الأخرى".

بينما أشار معالي وزير السياحة الأستاذ أحمد الخطيب إلى أن قطاع السياحة هدف بالمساهمة بـ 5% من الاقتصاد، ووصل لها اليوم، كما كان يستهدف 100 مليون سائح ووصل إلى 109 ملايين، لافتاً إلى أن تحقيق ذلك دعا صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء إلى التوجيه برفع المستهدفات للقطاع السياحي، إلى 150 مليون سائح، والوظائف من 750 ألف وظيفة إلى 960 ألفاً.

ونوّه إلى نمو السياح الوافدين إلى المملكة من الخارج لغرض الترفيه خلال العام الماضي مقارنة بالعام 2018م بنسبة 600%، موضحاً أن فائض بند السفر في ميزان المدفوعات شهد فائضاً بمقدار 41 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2024م بعد أن كان العجز يصل إلى 10 مليارات ريال خلال العام 2018م.

وأكد معاليه أن المناسبات الرياضية والثقافية التي تقام تعتبر عاملاً مهما من عوامل تعزيز السياحة في البلد، كما تعد المشروعات الكبرى عوامل جذب للسياح. مضيفاً: "في إستراتيجية السياحة نركز على الإنفاق أكثر من العدد"، و"نسعى لأن نكون ضمن الدول السياحية الخمس الأولى في العالم".

قصص نجاح مشاريع تنموية

وبين الجلسات الأربع لملتقى الميزانية 2025م، سلط عدد من أصحاب المعالي الضوء على قصص نجاح بعض المشاريع التنموية.

ففي القصة الأولى استعرض معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور بن هلال المشيطي، قصة نجاح مشروع "الأمن المائي في المملكة"، مؤكداً أن ما حققته المملكة في محطات إنتاج المياه المحلاة خلال ثمانية أعوام، يعادل ما تم تحقيقه في أربعة عقود ماضية، إذ بلغ حجم الإنتاج نحو ستة ملايين م^3 يومياً، ليرتفع الإنتاج الكلي اليوم إلى (11.3) مليون م^3، وتحسنت الكفاءة بنسبة (80%) وانخفضت التكلفة بنسبة (50%).

وأوضح المهندس المشيطي أن مصادر إنتاج المياه تقع على سواحل المملكة، حيث يتطلب نقل المياه آلاف الكيلومترات طولًا، ورفعها آلاف الأمتار لقمم الجبال لتصل إلى جميع المناطق، وفي هذا نجحت المنظومة في بناء شبكة لخطوط نقل المياه بلغ طولها أكثر من (14) ألف كيلو متر، بما يعادل ضعف طول نهر النيل الذي يمر بـ(11) دولة، وارتفع حجم الخزن الإستراتيجي من (13) مليون م^3 في 2016م إلى أكثر من (25) مليون م^3 اليوم، مؤكداً أن هذه المشاريع نُفذت بدعم حكومي سخي، وبمشاركة منظومة الحكومة، والقطاع الخاص، حيث تم تنفيذ (29) مشروعاً في قطاع المياه بقيمة (28) مليار ريال؛ (30%) منها استثمار أجنبي بقيمة (8) مليارات ريال، ونخطط لمشاريع من القطاع الخاص ضمن محفظة قيمتها تقارب (58) مليار ريال.

وأفاد معالي نائب وزير "البيئة" أن توظيف التقنية والابتكار والتنظيم المستدام أسهم في توفير أكثر من (9) مليارات م^3 سنوياً من المياه الجوفية، وهذا يعادل استهلاك سكان المملكة لمدة ثلاثة أعوام، مشيراً إلى أن قطاع التوزيع تمكن من تركيب مليوني عداد إلكتروني خلال جائحة "كورونا" لحساب الفوترة، وترسيخ مبدأ "الاستهلاك المسؤول" من خلال رسائل ذاتية للمستفيد في حال تجاوز الاستهلاك

المعتاد، مؤكداً أن منظومة الوزارة نجحت كذلك من خلال تطبيق حلول ترشيد المياه في الجهات الحكومية من توفير أكثر من (31) مليون م^3 من المياه هذا العام.

وأضاف معاليه، أن إستراتيجية الوزارة بجانب نجاحها في المحافظة على الموارد المائية وتحقيق وفورات، نجحت في زيادة الإنتاجية الزراعية، حيث شهد القطاع الزراعي نمواً ملحوظاً بتحقيق أكبر مساهمة في الناتج المحلي من (64) مليار ريال في 2016م إلى (109) مليارات ريال في 2023م، وتحقيق نسب اكتفاء ذاتي للعديد من المنتجات الزراعية تجاوزت (100%)، كما نجح أبناء وبنات الوطن في إدارة برنامج التنمية الريفية الزراعية بكفاءة عالية، وتمكنوا من رفع إنتاج محصول البن من (300) طن إلى أكثر من (1300) طن، كأحد نماذج نجاح هذا البرنامج.

وفي قطاع البيئة، أوضح نائب وزير البيئة أن المملكة تقود حقبة خضراء محلياً وإقليمياً وعالمياً، حيث تمكنت من تشجير أكثر من (95) مليون شجرة باستخدام المياه المجددة والري التكميلي خلال أول ثلاثة أعوام من مبادرة السعودية الخضراء، وسيتجاوز هذا الرقم (100) مليون شجرة بنهاية هذا العام.

وقال معاليه، إن منظومة البيئة تدرك أن الماء عصب الحياة والتنمية، ويمثل تحدياً عالمياً يرتبط بتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، حيث لا تقف مستهدفات الاستدامة المائية على حدود المملكة فقط، وفي هذا أعلن سمو ولي العهد – حفظه الله-، إنشاء منظمة عالمية للمياه مقرها في الرياض لتعزيز الريادة السعودية في تحقيق استدامة المياه، التي قال عنها البنك الدولي "إن منظومة المياه في المملكة فريدة وعلى الجميع دراستها.

وأشار معاليه إلى أن منظومة البيئة تقف اليوم في منتصف المسافة نحو تحقيق رؤية السعودية 2030 بقياس الزمن، ولكن بقياس المستهدفات، فما تحقق أكبر، والطموح أكبر، وتسعى المنظومة من خلال الدعم الحكومي السخي، وبالعمل التشاركي مع منظومة الحكومة، وبالشراكة مع القطاع الخاص، إلى تحقيق الطموحات التي تعزز من ريادة المملكة وتحقق تطلعات القيادة والمستهدفات الوطنية.

وفي القصة الثانية التي قدمها معالي نائب وزير الصحة المهندس عبدالعزيز بن حمد الرميح في ملتقى ميزانية 2025م، استعرض خلالها قصة نجاح مشروع "مستشفى صحة الافتراضي" كأحد المشاريع الابتكارية التي تنفذها وزارة الصحة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، الرامية إلى تعزيز جودة الحياة وتوفير خدمات صحية شاملة وسهلة الوصول للجميع.

وأوضح أن "مستشفى صحة الافتراضي"، الذي بدأ في فبراير 2022م، يقدم خدماته الداعمة والمساندة لأكثر من 200 مستشفى في المملكة وأكثر من 2000 مركز صحي، كما مكن المستفيدين من الحصول على استشارات فورية ومواعيد افتراضية عبر تطبيق "صحتي" بمتوسط انتظار لا يتجاوز دقيقة، وقدم أكثر من 51 مليون موعد واستشارة فورية، أسهمت في توفير الجهد والوقت على المستفيدين وخاصة من في المناطق الطرفية أو ذات التضاريس الصعبة.

وسلط معاليه الضوء على دور المستشفى في إنقاذ الحالات الحرجة، قائلاً: "أنقذنا أكثر من 5000 حالة سكتة دماغية نتيجة سرعة الاستجابة لتوفر استشاريين متخصصين، وعززنا الكفاءة التشغيلية بتمكينهم من خدمة 5 مستشفيات على الأقل في مختلف المناطق، بعد أن كان نطاقه محصوراً في مستشفى واحد فقط".

وأكد أن مستشفى صحة الافتراضي يهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية، وتعزيز مفهوم الوقاية قبل العلاج من خلال إطلاق عدد من المبادرات منها "المرشد الصحي"، الذي يقدم نصائح استباقية بناءً على البيانات الصحية الشخصية، و"التوأم الرقمي"، الذي يعكس صحة الفرد عبر هاتفه المحمول ويوفر تصورات لنمط حياته لتشجيع السلوكيات الصحية، إذ تشغّل وتدعم من مستشفى صحة الافتراضي.

واختتم معالي نائب وزير الصحة حديثه بالإشارة إلى تحقيق مستشفى صحة الافتراضي رقماً قياسياً عالمياً، بحصوله على شهادة غينيس؛ إذ يعد أكبر مستشفى افتراضي في العالم، مؤكداً أن هذا الإنجاز يعكس الجهود المستمرة لتطوير القطاع الصحي بالمملكة وتعزيز مكانتها مركزاً رائداً في الابتكار الصحي على مستوى العالم.

وزارة الصحة
Ministry of Health

واستعرض معالي مساعد وزير الاستثمار الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية لتسويق الاستثمار المهندس إبراهيم بن يوسف المبارك، قصة نجاح مشروع **"تعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة"**، وأوضح معاليه أن المملكة تشهد تحولاً سريعاً لم تشهده أي دولة في العالم، حيث تم إنجاز أكثر من 800 إصلاح حتى الآن، من ضمنها نظام المعاملات المدنية، ونظام الإفلاس، وبرنامج الشراكة مع القطاع الخاص، ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية وغيرها، حيث وضعت المملكة في المرتبة 16 عالمياً في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).

وأكد التزام الهيئة بالاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والعمل على تحسين بيئة الأعمال وتطوير الكوادر الوطنية ما من شأنه زيادة تنافسية وجاذبية المملكة كوجهة للاستثمار.

وتطرق معاليه إلى "نظام الاستثمار المحدث"، الذي يدخل حيز التنفيذ مطلع العام القادم، ليخدم المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، مؤكداً أن هذا النظام يعزز الأسس الراسخة ذات الصلة بسيادة القانون والمعاملات العادلة وحقوق الملكية وحرية إدارة الاستثمارات وحماية الملكية الفكرية.

وأشار مساعد وزير الاستثمار إلى أن المملكة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث تجاوزت في عام 2023م مستهدف الإستراتيجية الوطنية للاستثمار بحوالي 16%، مما جعل المملكة تحتل المرتبة الثانية ضمن مجموعة العشرين، من حيث نمو الصافي من هذه التدفقات.

وأوضح أن المملكة تحتل المرتبة الرابعة في نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفع بنسبة 13% ليصل إلى قرابة 900 مليار ريال في العام 2030م، مشيراً إلى أن حجم مشاركة المستثمرين الأجانب في أسواق المملكة المالية تجاوز 350 مليار ريال.

وبيّن أن هذه الأرقام تؤكد جاذبية السوق السعودي والاستقرار السياسي والاقتصادي، مما انعكس على افتتاح أكثر من 500 شركة أجنبية لمقارها الإقليمية في المملكة متجاوزة مستهدف 2023 لبرنامج جذب المقرات الإقليمية. وأفاد المبارك، أنه تم إصدار أكثر من 37 ألف رخصة استثمارية؛ وهو 10 أضعاف العدد منذ انطلاق رؤية السعودية.

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

وفي قصة نجاح مشروع "نفاذ"

كشف معالي مدير مركز المعلومات الوطني في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" الدكتور عصام بن عبدالله الوقيت، عن أن منظومة النفاذ الوطني الموحد حققت أكثر من 3 مليارات عملية تحقق منذ أطلقتها سدايا بالتعاون مع وزارة الداخلية بصفتها أحد المشروعات الوطنية التي تسهم في تعزيز التحول الرقمي في المملكة بالذكاء الاصطناعي، وتخدم المنصة أكثر من 23.5 مليون مستخدم وفي التطبيق أكثر من 20 مليون مستخدم فعّال، وترتبط بأكثر من 530 منصة وتطبيقاً حكومياً وخاصاً.

مبيناً معاليه أن سدايا مستمرة في تطوير وتشغيل منظومة النفاذ الوطني الموحد لتوفير حلول متكاملة للتحقق من هويّات المستفيدين من الخدمات الرقمية الحكومية والخاصة، معتمدة على تقنيات متقدمة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي وفق أعلى المعايير العالمية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة ودعم المستهدفات الاقتصادية لرؤية السعودية 2030.

وقال معاليه لقد وفرت منظومة "نفاذ" أكثر من ملياري ريال للجهات الحكومية نتيجة توفير وسيلة موحدة للوصول، و220 مليون ريال لخفض التكاليف على هذه الجهات لتقليل الاعتمادية على أجهزة الخدمة الذاتية، و640 مليون ريال لخفض التكاليف على الجهات الحكومية بتقليل الاعتماد على العنصر البشري وتقديم الخدمات بشكل إلكتروني مع خفض مبلغ 800 مليون ريال على الأفراد لتوفير وسيلة للتحقق من السمات الحيوية.

وأضاف أنه من الناحية الاجتماعية فقد أسهم تطبيق نفاذ في خفض أكثر من 5 مليارات دقيقة من خلال حفظها للمستخدمين نتيجة توفير آليات التحقق من السمات الحيوية، وأكثر من 530 كلمة مرور أسهمت خدمات النفاذ في استغناء الأفراد عن حفظها من خلال توفير نقطة وصول واحدة تغني الأفراد عن الحاجة لحفظ كلمات مرور خاصة لكل تطبيق أو منصة كما أسهمت في المجال البيئي بالاستغناء عن 260 ألف رحلة مركبة يوميًا في الطرق في مقابل الحصول على الخدمات من خلال نفاذ وأنت في مقرّك دون الحاجة إلى الذهاب لمقر الجهة.

وأوضح معاليه أن "نفاذ" يسرّع عملية التحول الرقمي ويتيح الوصول إلى الخدمات الحكومية بيسر وأمان عبر معرف موحد، كما يوفر إمكانية التحقق المكاني للأفراد باستخدام السمات الحيوية، مما يسهل تجربة المسافرين ويعزز رفاهية المواطنين، مبيناً أن المشروع يسهم في تقليص تكاليف التنقل والخدمات التقليدية، بالإضافة إلى رفع مستوى الأمن السيبراني من خلال الحد من حالات الاحتيال وانتحال الهوية.

وأفاد معالي الوقيت أن "نفاذ" يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، خصوصًا الأهداف المتعلقة بالعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والمدن والمجتمعات المستدامة، كما يعزز مكانة المملكة في الاقتصاد الرقمي من خلال تمكين الابتكار الرقمي، ودعم التجارة الإلكترونية، وتعزيز الثقة في التعاملات الرقمية، وتقديم خدمات رقمية بجودة عالية فضلاً عن جعل المملكة مركزاً تقنياً عالمياً لأحدث التقنيات المتقدمة والتقنيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

SDAIA
الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
Saudi Data & AI Authority

وأكد معالي نائب وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس الهيئة العامة للنقل المكلف الدكتور رميح بن محمد الرميح، في قصة نجاح مشروع **" التحول في النقل العام"** أن النقل العام يُعد شريان الحياة والتنمية، مشيراً إلى أن رؤية السعودية 2030 والدعم الكبير من القيادة الرشيدة كانا الأساس للتحولات النوعية التي يشهدها قطاع النقل، التي تُسهم في بناء مدن تنبض بالحياة وطرق متطورة ومستدامة.

وأوضح معاليه أن قطاع النقل العام بالحافلات في المملكة شهد نقلة نوعية، حيث كان قرار إيقاف خدمات النقل العشوائية "خط البلدة" نقطة تحول رئيسة نحو تأسيس منظومة نقل حديثة ومتطورة. وأُطلقت شبكات جديدة تعتمد على حافلات حديثة توفر خدمات ذات كفاءة وجودة عالية، مما أسهم في تحسين السلامة المرورية، تقليل الازدحام، تعزيز استخدام وسائل النقل العام، وتحسين تجربة المستفيدين بشكل ملموس.

وأكد أن النقل العام يُسهم في خفض الحوادث المرورية داخل المدن بنسبة تصل إلى 80%، وتعزيز أنسنة المدن، وتقليل التكاليف، موضحًا أن قطاع النقل العام يُعد داعماً مهماً للاقتصاد الوطني، ويُضاعف العائد الاقتصادي على التكلفة بمقدار 5 أضعاف، ويسهم في دعم الناتج الإجمالي المحلي بما يقارب 8 مليارات ريال سنويًا.

وأفاد معاليه أن مشاريع النقل العام أصبحت اليوم متوفرة في 14 مدينة، مع خطة توسع مستهدفة للوصول إلى 25 مدينة، مما يعزز جودة الحياة للمواطنين والمقيمين ويحقق التنمية المتوازنة، كما أشار إلى تحرير سوق النقل بالحافلات بين المدن، والتي أصبحت هذه الخدمات تُقدم من خلال 3 تحالفات وطنية ودولية رائدة تخدم أكثر من 200 مدينة ومحافظة، مما أتاح المزيد من الخيارات للمستفيدين، مع رفع مستوى التنافسية والجودة.

وأشار الدكتور الرميح إلى الأثر البيئي والاقتصادي الكبير الذي تحققه مشاريع النقل العام، إذ تسهم هذه المشاريع في تقليل الانبعاثات الكربونية مقارنة باستخدام المركبات الخاصة، ما يعكس التزام المملكة بتحقيق التنمية المستدامة ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

واختتم معاليه حديثه بالتأكيد على نجاح النقل العام في تقديم تجربة مميزة للمستخدمين، حيث تضاعفت أعداد الركاب خلال العام الماضي بفضل الابتكار والتحسين المستمر، مشددًا على الالتزام بمواصلة التطوير والابتكار لتحقيق المزيد من التحولات النوعية التي تخدم تطلعات المملكة وأجيالها القادمة.

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

TGA
الهيئة العامة للنقل
Transport General Authority

الميزانية العامة 2025م
أهم عوامل نمو الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

تشير التقديرات الأولية للعام 2025م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.6%، مدعوماً بنمو الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية

يواصل الاقتصاد السعودي جهوده نحو تحقيق مستهدفات البرامج التنموية المرتبطة برؤية السعودية 2030، وفي ضوء التطورات المحلية الإيجابية من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي، وذلك نتيجة التزام المملكة بتنفيذ استراتيجياتها الطموحة بقيادة القطاع غير النفطي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتنمية القطاعات الواعدة.

وتشير التقديرات الأولية لعام 2025م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.6%، مدعوماً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وذلك من خلال استمرار مساهمة القطاع الخاص كمحفز رئيس للنمو الاقتصادي، إضافة إلى استمرار التحسن في سوق العمل، ومواصلة تنفيذ برامج ومشاريع الرؤية التي تمثّل الأداة الرئيسة لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي.

وجهة استثمارية رائدة

تعمل المملكة على رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول العام 2030

تسعى المملكة إلى ترسيخ مكانتها كوجهة استثمارية رائدة عبر الجهود المستمرة في تعزيز دور القطاع الخاص وتعزيز شراكته مع القطاع العام، كذلك العمل على تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية، حيث صدر نظام الاستثمار المحدّث، الذي يهدف إلى تنمية البيئة التنافسية وتذليل العقبات أمام المستثمرين.

وتساهم هذه الجهود في خلق مجموعة من الفرص الاستثمارية التي تمكن القطاع الخاص من قيادة الاقتصاد ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول العام 2030م، ومضاعفة حجم الاستثمار ليصل إلى تريليوني ريال، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة.

كما تساهم الصناديق التنموية، وصندوق الاستثمارات العامة في تحقيق دورها كمحرك للتحول الاقتصادي المستدام، حيث يعمل صندوق التنمية الوطني على تعزيز النمو المستدام وتنويع القاعدة الاقتصادية لضمان فاعلية برامج الصناديق والبنوك التنموية التابعة له، وذلك من خلال ضخ أكثر من 570 مليار ريال بحلول العام 2030م.

إضافة إلى الدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة في تمكين القطاع الخاص وبناء شراكة فعّالة معه وذلك عبر إطلاق قطاعات واعدة وزيادة الفرص للشركات

المحلية، كما يواصل الصندوق التزامه بضخ 150 مليار ريال سنوياً في الاقتصاد المحلي حتى العام 2025م.

الاستثمار الأجنبي المباشر

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 21.2 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2024م

كما تستمر المساعي المتواصلة في جذب رؤوس الأموال من المستثمرين الدوليين، وذلك من خلال إنشاء وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الاقتصادية عبر تقديم مزايا تنافسية لدعم القطاعات الحيوية الواعدة، مما سيسهم في رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقارب 5.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وقد نجحت المملكة في تعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال جذب استثمارات أجنبية مباشرة، إذ بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 21.2 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2024م، كما شهد عدد التراخيص الاستثمارية التي أصدرتها وزارة الاستثمار ارتفاعا بنحو 71.5%، ليصل إلى حوالي 9,695 ترخيصا حتى الربع الثالث من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

وُتشكل الإستراتيجية الوطنية للاستثمار ركيزة أساسية ومحورية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وذلك عبر خلق فرص استثمارية متعددة وفعّالة، وتعزيز المناخ الاستثماري ومعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين، والعمل أيضاً على زيادة نسبة مساهمة إجمالي الاستثمارات من إجمالي الناتج المحلي من 22% في العام 2019م إلى 30% في العام 2030م.

قطاعات الصناعة والنقل

إستراتيجية صناعية لإنشاء مركز إقليمي صناعي متكامل.

وإستراتيجية للنقل والخدمات اللوجستية لتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي

وتواصل المملكة تعزيز جهودها في تطوير القطاع الصناعي عبر الإستراتيجية الوطنية للصناعة الهادفة إلى إنشاء مركز إقليمي صناعي متكامل لتلبية الطلب، وذلك من خلال التركيز على 12 قطاعاً صناعياً كأولوية إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الصناعي ومضاعفة: الناتج المحلي الصناعي ليصل إلى 895 مليار ريال، وقيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال في العام 2030م.

كما يتوقع أن تساهم الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، وتطوير قطاع الطيران من خلال مضاعفة أعداد المسافرين بمعدل ثلاث مرات لتصل إلى 330 مليون مسافر، ورفع الطاقة الاستيعابية لمطار الملك

سلمان الدولي لتصل إلى 120 مليون مسافر بحلول العام 2030م، وتعزيز ربط المملكة بالعالم عبر إطلاق 250 وجهة جديدة.

القطاعات الواعدة

تستهدف إستراتيجية السياحة استحداث 1.6 مليون وظيفة جديدة وزيادة مساهمتها إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030م.

وضمن جهود التنويع الاقتصادي وتمكين القطاعات الواعدة لدعم أهداف رؤية السعودية 2030، يشهد القطاع السياحي تطوراً ملحوظاً، مدعوماً بالإستراتيجية الوطنية للسياحة، حيث انعكست الجهود المبذولة على تجاوز المملكة مستهدف العام 2030م، وتستهدف الإستراتيجية استحداث 1.6 مليون وظيفة جديدة في القطاع السياحي وزيادة مساهمته ليصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030م.

وفي جانب الترفيه، تلتزم المملكة بتعزيز القطاع، حيث تواصل مواسم السعودية فعالياتها والإسهام في تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين واستقطاب السياح الدوليين، إلى جانب توفير حلول تمويلية متنوعة للقطاع الخاص العامل في قطاع الترفيه، بما يسهم في مسيرة نمو واستدامة القطاع ودعم جميع الشركات العاملة في الأنشطة الرئيسية والأخرى الداعمة للقطاع.

وفي قطاع الرياضة، تركز الحكومة على تعزيز المشاركة المجتمعية وتطوير البنية التحتية الرياضية، مع استضافتها لفعاليات عالمية مثل كأس آسيا 2027م، ودورة الألعاب الآسيوية الشتوية 2029م، واستضافة فعاليات كأس العالم 2034م، فضلاً عن الاهتمام المتزايد بالرياضات الإلكترونية، حيث تستضيف المملكة أول نسخة للألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية في العالم في العام 2025م.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

المؤشرات الاقتصادية	فعلي 2023	توقعات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%0.8-	%0.8	%4.6	%3.5	%4.7
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال)	4,003	4,091	4,352	4,431	4,718
التضخم	%2.3	%1.7	%1.9	%1.9	%1.9

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقديرات أولية

أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

42 مليـــاراً هو المبلـغ المخصص للقطـاع فـي ميزانية عام 2025م، ومن أهم المشـاريع المخططـة للعام

- رفع متوسط نضج الجهات الحكومية في المؤشر الوطني للبيانات (نضيء)
- رفع نسبة جاهزية تبني الذكاء الاصطناعي للجهات الحكومية
- تصنيع وإطلاق قمر صناعي سعودي لدراسة طقس الفضاء ضمن مهمة أرتيمس 2 لاستكشاف القمر
- زيادة عدد مجموعات البيانات المستضافة في بنك البيانات الوطني
- تدشين عدد من صالات السفر في عدد من المطارات الدولية با لمملكة
- افتتاح 6 مناطق لوجستية في العديد من الموانئ السعودية لزيادة الطاقة الاستيعابية
- زيادة عدد حالات الاستخدام المفعلة للمنصة الوطنية للمدن الذكية (تراكمي)
- رفع مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي
- التوسع في مشاريع النقل العام بالحافلات، وتشغيل شبكة النقل العام
- زيادة عدد الناقلات الجوية الوطنية بتصريح ناقل وطني جديد في الدمام وتشغيل طيران الرياض

قطاع التعليم

201 مليـــار هو المبلغ المخصص للقطاع فـي ميزانية عام 2025م، ومـن أهم المشـاريع المخططة للعام

- فتح فرع لجامعة ولاية أريزونا في المملكة لرفع مستوى التنافسية في التعليم وتوفير تعليم متنوع دولي
- تنفيذ صالات رياضية في مدارس الطالبات في التعليم العام
- رفع نسبة الطلاب ذوي الإعاقة الملتحقين في المؤسسات التعليمية
- إنشاء 3 مدارس للموهوبين في المجالات المختلفة
- زيادة نسبة المنشآت التدريبية المعتمدة من هيئة تقويم التعليم والتدريب إلى 39%
- رفع نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال لتصل إلى 40%
- تدريس اللغة الصينية في مدارس التعليم العام بواقع 102 ألف طالب لكل سنة دراسية ابتداء من العام 2024م

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

260 مليـــــــاراً هو المبلغ المخصـــص للقطاع فـــي ميزانية العام 2025م، ومن أهم المشاريع المخططة للعـــام

الصحـــــة

- افتتـــاح وتشغيـــل 5 مستشـفيات جديـدة في المناطق المستهدفـــة
- تأميـــن 568 آليـة مـا بيـن سـيارات إسـعاف ومركبـات كهربائيـــة وبرمائيـــة
- تطوير برامج الفحص المبكر لحديثي الولادة والأطفال
- زيـــادة نسبـــة تغطيـــة الفتيـات بلقـاح الـورم الحليمـــي والكـــشف المبكـــر عن الفيـــروس
- التوســـع في خدمـــات الأورام والكشـف المبكـر عن السرطـــان وتوفيـــر الأجهزة
- توسـيع مراكـز الغسـيل الكلـوي بالمستشـفيات العامـة وزيـادة الطاقـة الاسـتيعابية

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

- تطبيـق نمـوذج التحـول إلـى إدارة الأداء الوظيفي علـى 24 وزارة
- زيـــادة نسبـــة رضـــا المستفيـــديـــن مـــن خدمـات المنظمـات غيـر الربحيـة إلـى 85%
- استهـــداف توفيـــر فـرص عمـل لأكثـر مـــن 400 ألـــف شخـــص، والوصـــول إلـى 2.3 مليـــون مستفيد مـن خـلال برامـــج التدريـــب
- زيـادة النمـو فـي عـدد المنظمـات غيـر الربحيـة بنسبـــة 124%
- زيـادة عـدد المتطوعيـن والفـرص التطوعيـة فـي المملكـة إلـى 750 ألـف متطـوع

الإعلام والثقافة

افتتاح مركز الأمير محمد بن سلمان العالمي للخط العربي

تعزيز وتطوير قطاع الفنون البصرية من خلال الدعم وتنظيم الفعاليات والمعارض

دعم وتعزيز الأدب والترجمة عبر إقامة ملتقى الترجمة الدولي، وتنظيم الفعاليات

الشراكة مع الصين (مسرعة الأعمال) بهدف مساعدة رواد الأعمال بالإعلام

إنتاج فيلم "المملكة في عام 2024م"

إنتاج سلسلة "الصوت والحركة"

افتتاح متحف "الذهب الأسود" كأول متحف إبداعي دائم عن النفط بالسعودية

الترفيه والرياضة

إطلاق موسم الرياض 2024 - 2025م

رفع معدل الحضور الجماهيري الحالي إلى 2.49 مليون في مباريات الدوري

زيادة عدد الأندية المفعلة للرياضات المختلفة من 126 إلى 130 على الأقل

تأهيل وتطوير ملعب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قطاع الخدمات البلدية

65 مليـــاراً هو المبلغ المخصـص للقطاع فـي ميزانية العام 2025م، ومن أهم المشاريع المخططة للعـام

خدمة أكثر من 100 ألف مستفيد للدعم السكني من خلال منتجات سكنية متنوعة

توفير 80 ألف وحدة سكنية وأرض مطورة بالشراكة مع المطورين العقاريين

إنشاء 1.8 مليون م^2 من الحدائق والتدخلات الحضرية لتحسين المشهد الحضري وتعزيز مفهوم جودة الحياة في المدن السعودية

الوصول إلى نسبة 66% في مؤشر جودة الطرق (PCI) لرفع جودة الحياة للسكان والمقيمين في المدن

زيادة عدد المتطوعين والفرص التطوعية في المملكة إلى 750 ألف متطوع

قطاع الموارد الاقتصادية

87 مليـــاراً هو المبلغ المخصص للقطاع في ميزانية العام 2025م، ويضم القطاع: التجارة، الصناعة والثروة المعدنية، الطاقة، البيئة والمياه والزراعة، السياحة، الاستثمار، الزكاة والضريبة والجمارك، ومن أهم المشاريع المخططة للعام

التعاون مع مجموعة البنك الدولي لإنشاء مركز للمعرفة في المملكة

تعزيز العلاقات مع الجهات الحكومية النظيرة بالدول الرائدة في مجال التنافسية

تفعيل البرنامج الوطني للمعادن والخطة الوطنية للمعادن الإستراتيجية

الوصول إلى 1.170 مليون وظيفة في القطاع السياحي

صدور مشروع نظام حماية المستهلك

إطلاق هاكاثون يهدف إلى حل 10 تحديات في قطاع إدارة النفايات

تحقيق 346.6 مليار ريال كإجمالي حجم إنفاق سياحي

تقديم تسهيلات ائتمانية وتغطيات تأمينية للصادرات غير النفطية بقيمة إجمالية تبلغ 12.3 مليار ريال، وتغطيات تأمينية بقيمة إجمالية تبلغ 12.5 مليار ريال

قطاع الموارد الاقتصادية

تعزيز وتعظيم المحتوى المحلي للقطاع الحكومي والخاص والأفراد

إطلاق الإستراتيجية المتكاملة للطاقة في المملكة العربية السعودية

تبني تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي وتفعيل حالة استخدام عامة

اكتمال أعمال إنشاء معمل الغاز في حقل الجافورة للغاز غير التقليدي والمتوقع بدء إنتاجه في عام 2025م

تأمين أراضي مشاريع الطاقة المتجددة بما يقارب 260 كم^2 للطاقة الشمسية و1,862 كم^2 لطاقة الرياح

استبدال وتعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز باستبدال 100% من إنتاج عام 2024 م من البترول الخام والمكثفات وإضافة 7.5 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام

زيادة نسبة تغطية المحميات البرية والبحرية إلى 22% و 24% على التوالي

استهداف تحقيق 1.09 تريليون ريال بإجمالي استثمارات تكوين رأس المال الثابت في المملكة

تطبيق استرداد ضريبة القيمة المضافة للسياح في المملكة العربية السعودية.

تنفيذ مركز أبحاث لتحلية المياه باسم (واحة التحلية) يسهم في تطوير قطاع المياه بشكل عام وتقنيات التحلية بشكل خاص وذلك عبر دعم الأبحاث والابتكار لرفع كفاءة واستدامة المياه في المملكة

استقطاب استثمارات صناعية عن طريق تخصيص أراضٍ صناعية بمدن الهيئة الملكية للجبيل وينبع بحجم استثمارات يقدر بـ 29.9 مليار ريال

استهداف تحقيق 139 مليار ريال كتدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة

جذب 127 مليون زائر حتى نهاية عام 2025م

المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة من خلال تغطية أكثر من 11.5 مليون طن من 12 سلعة غذائية أساسية، وتوريد 1.2 مليون طن من السلع الإستراتيجية

المواطن والميزانية
منجزات خلال العام 2024م

سوق العمل

شهد سوق العمل في المملكة تطورا ملحوظا لخلق بيئة عمل محفزة ومنتجة للمواطنين والمواطنات في مختلف مناطق المملكة، وأثمرت هذه الجهود منذ بداية العام حتى النصف الأول من العام 2024م، حسب معلومات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، عن الآتي:

استفاد 100 ألف صاحب عمل من صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

أنفق صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) 3.7 مليار ريال لبرامج التدريب والتوظيف في القطاع الخاص.

حصل مستفيدو الضمان الاجتماعي على أكثر من 38 ألف وظيفة.

بلغ عدد السعوديين في القطاع الخاص، 2.317 مليون فرد.

بلغ عدد الوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الخاص، 291 ألف وظيفة.

بلغ عدد الوظائف في قطاع السياحة، 956 ألف وظيفة.

تم توطين 19 ألف مهنة في القطاع اللوجستي.

أبرز مؤشرات سوق العمل في العام 2024م، بلوغ معدل البطالة الإجمالي 3.3%، ومعدل البطالة بين السعوديين 7.1%. كما بلغ معدل مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل 35.4%، وبلغت الزيادة في أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص 92 ألف فرد.

الدعم الاجتماعي

بلغ حجم الدعم المتوقع خلال العام 2024م، حوالي 181.1 مليار ريال، وجاء ذلك استمراراً لجهود الحكومة في تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، لتخفيف أثر التغيرات الاقتصادية من خلال برامج ومبادرات تسهم في تحسين جودة حياة المواطن ومن أبرز أوجه الدعم ما يلي:

41.5 مليار — حساب المواطن

35.8 مليار — الضمان الاجتماعي

13.1 مليار — دعم تثبيت سقف السعر المحلي للبنزين

23.5 مليار — نفقات أدوية ومستلزمات طبية
تتضمن النفقات على الأدوية، والغازات ومحاليل ومستلزمات طبية، ونفقات طبية أخرى

3.6 مليار — برنامج الابتعاث بالخارج

13.4 مليار — مكافآت الطلبة بالداخل

5.3 مليار — دعم الإسكان
الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني، ضمانات التمويل العقاري، دعم الشراكات والاستثمار مع القطاع الخاص لتحفيز تطوير المنتجات السكنية.

10.9 مليار — إعانات لمشاريع زراعية

5.3 مليار — دعم ذوي الاحتياجات الخاصة

18.2 مليار — مخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية
دعم مقدم لبعض شركات الخدمات العامة.

10.4 مليار — تحمل الدولة عن المواطنين ضريبة التصرفات العقارية إلى مليون ريال من سعر شراء المسكن الأول وضريبة القيمة المضافة المستحقة على الخدمات التعليمية الأهلية والصحية

معالي الرئيـــس التنفيـــذي
للهيئة العامة للغذاء والدواء

أ.د هشام بن سعد الجضعي:

الهيئة تركز على ثلاثة محاور رئيسية في إستراتيجيتها الرابعة وهي

"ســـلامة المنتجات، والشـــراكات المحلية والدولية، والتميز التشـــغيلي"

قال معالي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء **أ.د هشام بن سعد الجضعي،** في حوار مع مجلة "متمم" ، إن الهيئة العامة للغذاء والدواء أطلقت خطتها الإستراتيجية الرابعة 2023 –2027، مواصلة لمسيرتها بأن تصبح هيئة دولية رائدة. مؤكداً أن الهيئة تولي دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعاتها المختلفة أهميةً كبرى، وتسعى جاهدةً لمعالجة كافة العوائق والتحديات التي تواجه هذه المنشآت. فإلى تفاصيل الحوار.

تعد الهيئة العامة للغذاء والدواء من أولى الجهات الحكومية المشاركة بالعديد من المبادرات في برامج رؤية السعودية 2030 ضمن برنامج التحول الوطني، فهلا سلطتم الضوء على هذه المبادرات؟

كانت الهيئة من أولى الجهات الحكومية المشاركة في رؤية السعودية 2030 وذلك من خلال المشاركة ضمن برنامج التحول الوطني في العام 2016م بخمس مبادرات، وهي إنشاء مركز حلال، وإنشاء نظام التتبع الإلكتروني (Track and Trace)، ومركز فحص بقايا المبيدات، وبرامج التوعية التفاعلية، وإنشاء النظام الإلكتروني الموحد (وجميع هذه المبادرات انتقلت لبرنامج تحول القطاع الصحي بعد اعتماده).

ونساهم في الهيئة العامة للغذاء والدواء -ضمن برنامج التحول الوطني-، في تحقيق الهدف الإستراتيجي للمستوى الثالث من رؤية السعودية 2030، ألا وهو "ضمان تحقيق الأمن التنموي والغذائي" وذلك من خلال قياس مؤشر "نسبة الأدوية الأساسية المتوفرة في السوق المحلية"، والذي يسعى للتعرف على مدى مقدرة الهيئة على ضمان توفر الأدوية الأساسية وذلك بقياس توفرها لدى وكلائها بناءً على البلاغات الواردة من منافذ الصرف والبيع التي تشمل كافة المنشآت الصحية من المستشفيات العامة والخاصة والصيدليات المجتمعية.

أطلقت الهيئة العامة للغذاء والدواء الخطة الإستراتيجية الرابعة 2023 –2027، التي تعمل من خلالها على مواصلة مسيرتها بأن تصبح هيئة دولية رائدة، نريد التعرف على محاور وأهداف هذه الخطة؟

لوجود تغيرات كثيرة في سوق الغذاء والدواء والتطور العالمي المستمر في هذا القطاع كانت الحاجة كبيرة لوجود إستراتيجية تتناسب مع المرحلة ولذلك تم تطوير الخطة الإستراتيجية الرابعة 2023 –2027 من خلال إجراء تحليل وتقييم شامل للوضع الراهن ودراسة الجوانب الرئيسية للبيئة الداخلية والخارجية والاطلاع على التجارب والممارسات الدولية وعقد مشاورات ولقاءات مع شركائنا أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والممارسين الصحيين وأفراد المجتمع، والتي نتج عنها تحديد ثلاثة محاور رئيسية تركز عليها الهيئة في إستراتيجيتها الرابعة والتي كانت "سلامة المنتجات والشراكات المحلية والدولية والتميز التشغيلي".

وجاء المحور الأول حول سلامة المنتجات ويركز على ضمان سلامة المنتجات من خلال حوكمة وتطوير الإجراءات الرقابية مع الشركاء على كامل سلسلة الإمداد، وتحسين التواصل والتوعية للأفراد والممارسين الصحيين بالإضافة إلى استحداث أدلة إرشادية وتشريعات لمنتجات التقنية الحيوية وتطوير التقييم العلمي والاختبارات اللازمة، ويندرج تحت المحور ثلاثة أهداف إستراتيجية هي تطوير المنظومة الرقابية، وتحسين التواصل والتوعية، وتطوير التشريعات والرقابة على منتجات التقنية الحيوية والحديثة.

فيما جاء المحور الثاني عن الشراكات المحلية والدولية ويركز هذا المحور على زيادة تأثير وفاعلية التواجد الدولي وإبراز جهود الهيئة دوليًا وبناء الشراكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدعم تحقيق مستهدفات أهداف وبرامج رؤية السعودية 2030 وإلاستراتيجيات الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز الجانب العلمي للهيئة من خلال تعزيز الشراكات مع الجهات البحثية والجامعات، ويندرج تحت

المحور أربعة أهداف إستراتيجية هي، تعزيز توفر المنتجات، وتعزيز الريادة الدولية، ودعم البحث والابتكار، وتمكين المستثمر.

كما جاء المحور الثالث حول التميز التشغيلي ويركز على تطوير القدرات الداخلية للهيئة، سواءً كانت البشرية أو التقنية مواكبةً للتطورات التقنية الحديثة، ورفع الكفاءة التشغيلية للهيئة والتركيز على تقديم خدمات رقمية ذات جودة عالية بالإضافة لتنويع مصادر دخل الهيئة، ويندرج تحت المحور ثلاثة أهداف إستراتيجية هي تنويع مصادر الإيرادات، وتنمية رأس المال البشري، وزيادة استخدام التقنيات الرقمية المتقدمة.

تشارك الهيئة العامة للغذاء والدواء في برنامج تحول القطاع الصحي بالعديد من المبادرات، نود من معاليك التعرف على هذه المبادرات؟

> **الهيئة تشارك في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من خلال تنفيذ ثلاث مبادرات**

للهيئة مساهمة في برنامج تحول القطاع الصحي والتي نسعى من خلالها إلى تحقيق الهدفين الإستراتيجيين من المستوى الثالث لرؤية السعودية 2030 "تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية" و"تعزيز الوقاية ضد المخاطر الصحية"، وذلك من خلال خمس مبادرات.

وسأوجز لكم تلك المبادرات التي كان أولها هو إنشاء النظام الإلكتروني الموحد، والذي نهدف من خلاله إلى تطوير وتوحيد الإجراءات للمستثمرين وبناء نظام إلكتروني موحد يحقق رفع كفاءة وفعالية الخدمات التي تتم في الهيئة بما يساهم في سرعة وجودة إنجاز المعاملات ودعم القرارات والاستغلال الأمثل للموارد كما يسهل عملية التواصل وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات وقياس الأداء، كما أنشئ نظام التتبع الإلكتروني (Track and Trace)، والذي هدفنا من خلاله إلى إنشاء نظام التتبع الإلكتروني للمستحضرات الصيدلانية لمعرفة توزيعها والتأكد من سلامتها وتوفرها داخل السوق السعودي وهاتان المبادرتان مكتملتان ولله الحمد، وتندرجان تحت الهدف الإستراتيجي "تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية".

ومن تلك المبادرات التي تشارك الهيئة بها في برنامج التحول الصحي مبادرة برامج التوعية

التفاعلية، التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بين فئات المجتمع عن طريق إطلاق حملات توعوية متخصصة مُعتمدة على احتياج ومستوى وعي فئات محددة من المجتمع إضافة إلى برامج للتعريف بدور وأنظمة الهيئة العامة للغذاء والدواء المرتبطة بالمستهلك، وهي مبادرة قائمة حاليًا، وأيضًا إنشاء مركز حلال، الذي نهدف من خلاله إلى إنشاء مركز يعنى بالأغذية ومنتجات الحلال من جميع جوانبه ومنح شهادات وعلامة حلال وهي مبادرة مكتملة ولله الحمد إذ تم إطلاق المركز، وهاتان المبادرتان تندرجان تحت الهدف الإستراتيجي "تعزيز الوقاية ضد المخاطر الصحية".

كما أن خامس مبادرة هي مركز فحص بقايا المبيدات، ونهدف من خلالها إلى إنشاء وتجهيز وتشغيل مختبرات لفحص بقايا المبيدات في الخضراوات والفواكه، وهي مكتملة ولله الحمد وتندرج في ذات الهدف الإستراتيجي.

تشارك الهيئة العامة للغذاء والدواء في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من خلال ثلاث مبادرات، فما هي أهداف هذه المبادرات؟

تشارك الهيئة العامة للغذاء والدواء في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ونسعى من خلال هذه المشاركة في تحقيق الهدف الإستراتيجي من المستوى الثالث لرؤية السعودية 2030 "توطين الصناعات الواعدة"، وذلك من خلال تنفيذ ثلاث مبادرات هي: تطوير المنظومة التقنية الذكية لدعم الرقابة على المنتجات المستوردة والابتكار والتي نسعى من خلالها إلى تعزيز الاستفادة من البيانات التاريخية للمنتجات؛ لدعم حركة الاستيراد والتصنيع المحلي ورفع كفاءة تفتيش المنتجات قبل فسحها من الجمارك ودخولها للسوق المحلي ورفع مستوى الالتزام بالاشتراطات واللوائح ذات العلاقة دعمًا للمنتج المحلي في المنافسة المحتدمة مع المنتجات المستوردة، وهي مبادرة قائمة حاليًا.

كما نعمل في مبادرة لدعم الصناعة المحلية للمستحضرات الحيوية والجينية والعلاجات المتقدمة، والتي نهدف من خلالها إلى العمل على تقديم حزم من البرامج والمحفزات والخدمات التشريعية

والتنظيمية التي تندرج ضمن نطاق عمل الهيئة لزيادة الاستثمارات في تصنيع المستحضرات الحيوية والجينية والعلاجات المتقدمة محليّا، وهي مبادرة قائمة، وأخيرا مبادرة دعم إنتاج الأدوية الجنيسة محليّا، والتي نسعى من خلالها إلى العمل على مجموعة من البرامج التي تهدف لزيادة الاستثمارات في تصنيعها محليًّا، وهي مبادرة قائمة.

تم اختيار الهيئة العامة للغذاء والدواء من قبل هيئة الحكومة الرقمية ضمن أفضل 10 جهات حكومية في مؤشر جاهزية تبني التقنيات الناشئة للعام 2024م، نود من معاليك أن تحدثنا عن تبني الهيئة للتقنية؟

"نسعى في الهيئة العامة للغذاء والدواء إلى مواكبة الثورة الصناعية الرابعة وذلك بهدف تحقيق وفر في الجهد والتكلفة والوقت مقابل خدمات رقمية بجودة وموثوقية عالية، فمنذ عام 2019 بدأت الهيئة بتوظيف الذكاء الاصطناعي عبر عدة حالات ونماذج كالمساعدة الذكية سارة (chatbot)، وكذلك تفعيل الذكاء الاصطناعي في عمليات وإجراءات فسح المنتجات الخاضعة لرقابة الهيئة. ولدينا مشاريع مخطط لها لزيادة الاستثمار في أعمال الهيئة كالتفتيش الموجه وتشغيل الأعمال الروبوتي (RPA) وغيرها من الحالات التي يتم دراستها.

نؤمن في الهيئة بأن الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة هي أدوات وممكنات ذات قيمة وفائدة عندما يتم توظيفها بالطريقة المثلى لذلك نخطط ونسعى لتبني التقنية عبر طريقة ممنهجة تبدأ من بحث الحالات ودراسة العائد للاستثمار وإثبات المفهوم وصولًا للتفعيل والتطبيق النهائي، وكل هذا التحول الرقمي والتطور التقني، الذي نعمل من خلاله في الهيئة، يأتي مواكبةً للتطور التقني الذي تشهده المملكة، والتي أصبحت نموذجًا عالميًا في هذا المجال.

كيف تعتزم الهيئة العامة للغذاء والدواء دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية من خلال تقديم حلول للعوائق والتحديات التي يواجهونها؟

يتمثل الدور الرئيسي للهيئة العامة للغذاء والدواء بحماية المجتمع من خلال التشريعات والمنظومة الرقابية الفعالة لضمان سلامة الغذاء والدواء والأجهزة الطبية ومنتجات التجميل والمبيدات والأعلاف، كما تسعى الهيئة لتطوير ومراجعة آليات وإجراءات العمل وقنوات التواصل مع العملاء -بشكل مستمر- وذلك لرفع مستوى الرضا.

وتولي الهيئة العامة للغذاء والدواء دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية أهميةً كبرى، حيث تسعى جاهدةً لمعالجة كافة العوائق والتحديات التي تواجه هذه المنشآت من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات الهادفة لتشجيع بيئة الأعمال

الصحية والمشجعة على الابتكار والنمو وتعزز دورها في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

عملنا في الهيئة بالتشارك مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز السعودي للأعمال الاقتصادية على 11 مبادرة مشتركة بهدف تيسير الأعمال وتحسين تجربة المستثمر ، كما قدمنا مبادرة لدعم المنشآت الغذائية المحلية للحصول على شهادة حلال، حيث حصلت 219 منشأة على شهادة حلال في عام 2023م، وأطلقنا مبادرة "داعم" والتي قدمت الدعم لقرابة 600 مصنع عن طريق زيارات ميدانية ورفع عدد المصانع الحاصلة على تقييم A و A+ بنسبة 200% خلال عام 2023، فيما بلغت عدد الاستشارات التي قدمتها الهيئة خلال الربع الأول من هذا العام 513 استشارة، تنوعت بين كافة المجالات التي تعمل بها الهيئة.

ولنعطي أمثلةً لأشكال الدعم الذي نقدمه في الهيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الإجراءات حيث نعمل على إنجاز عدد من المبادرات لدعم القطاع الخاص خصوصًا رواد الأعمال، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل مبادرة دعم المنشآت الغذائية المحلية بالحصول على شهادة حلال، وتخفيض المقابل المالي لبعض الخدمات، ودعم استيراد الأجهزة الطبية المبتكرة، ونعزز تواصلنا وتعاوننا مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال التوسع في خدمات العملاء بطريقة احترافية والانتقال إلى مرحلة الإدارة التنفيذية لتنمية الاستثمار حيث صدرت موافقة مجلس الإدارة على استحداث إدارة للاستثمار عام 2020 والتي تتضمن مهامها في إعادة هندسة رحلة المستثمر في مجالات الهيئة بما يخدم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص والقطاع الخاص بشكل عام، كما ندعم أيضا مشاركة القطاع الخاص من خلال إبداء المرئيات في منصة استطلاع.

ومن أشكال الدعم أيضًا ننظم في الهيئة لقاءات وورش عمل متخصصة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتوعية وتثقيف الشركات والمصنعين والمهتمين من خارج الهيئة على أبرز المستجدات والتحديثات والمشاريع الجديدة فيما يخص اللوائح الفنية والمواصفات القياسية والإجابة على استفساراتهم، ونشجع الابتكار والتنمية من خلال دعمنا للأبحاث والتطوير والابتكار في قطاعات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات

"الهيئة عملت بالتشارك مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز السعودي للأعمال الاقتصادية على 11 مبادرة مشتركة بهدف تيسير الأعمال وتحسين تجربة المستثمر"

الطبية، وذلك من خلال توفير بيئة مشجعة للابتكار حيث عملت الهيئة على توفير حاضنة للأعمال في مقرها الرئيسي لدعم وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن أمثلة الدعم التي قدمناها أيضًا، ما يختص بالأجهزة الطبية المبتكرة من خلال تطوير المسارات والإجراءات والتقييم العلمي لما يقارب 17 طلباً لأجهزة مبتكرة منها 8 أجهزة تعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي، ونظمنا 78 ورشة عمل للقطاع الخاص بهدف تعزيز التواصل الفعال وتحقيق رضا المستفيدين خلال العام 2023م، ولازلنا نولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة اهتمامنا للنهوض بهم مساهمةً في دعم الاستثمارات والمستثمرين.

هناك أدوار رقابية وتفتيشية على الأداء تقوم بها الهيئة العامة للغذاء والدواء بعدد من القطاعات، حيث بذلت فيها مجهوداً كبيراً وواضحاً، نريد من معاليك التعرف على أدوار ومهام الهيئة في هذا المجال؟

إن سلامة الغذاء والدواء للإنسان والحيوان وفاعليته ومأمونية المستحضرات الحيوية والكيميائية التكميلية ومستحضرات التجميل والمبيدات، والمنتجات الإلكترونية، من التأثير على الصحة العامة، ودقة معايير الأجهزة الطبية والتشخيصية وسلامتها، هي أهداف أساسية من إنشاء الهيئة، ونقوم في الهيئة بالرقابة والتفتيش على المنشآت الخاضعة لرقابتها وفق مستهدفاتٍ سنوية مستندةً على الأهداف الإستراتيجية للهيئة ووفق منهجياتٍ متعددةٍ بما يضمن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والتقنيات الحديثة، ومن هذه المنهجيات التي نعمل عليها في الهيئة، إجراء الزيارات الميدانية الدورية، وزيارات الرصد والتقصي، واستخدام التفتيش الذكي والتقييم الذاتي للمنشآت وإجراء عمليات الرصد والرقابة على المنتجات والإعلانات المخالفة في المواقع والمتاجر الإلكترونية واتخاذ كافة الإجراءات النظامية وفق اللوائح والأنظمة المعمول بها ومتابعة تطبيق القرارات المناسبة بشأنها مع الجهات ذات العلاقة بما يكفل حماية المستهلك ويحقق سلامة ومأمونية المنتجات الخاضعة لرقابة الهيئة، ونستهدف سلامة المنتجات من خلال توجيه حملات تفتيشية مجدولة ومحددة الأهداف بما يضمن تحقيق المستهدفات المرجوة منها بالشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

كذلك واكبنا في الهيئة التطور التقني في عملنا التفتيشي من خلال تفعيل وتنفيذ العديد من المبادرات والإجراءات، والاستفادة من التقنيات الرقمية والأجهزة الذكية في رصد وتتبع المخالفات بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة.

وخلال عام 2023م نفذنا في الهيئة نحو (35) حملة تفتيشية على أكثر من (17 ألف) منشأة غذائية ودوائية وأجهزة طبية، بالشراكة مع الجهات الرقابية ذات العلاقة، بهدف التحقق من نظامية المنتجات والممارسات التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة المنتجات، تم التحقق خلالها على أكثر من 42 ألف منتج، وكل تلك الحملات التفتيشية، والزيارات الميدانية لنتحقق من نظامية المنتجات، والممارسات التي تؤثر على سلامة المنتجات، ونقل المعرفة وزيادة الوعي المجتمعي.

الهيئة تولي دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية أهميةً كبرى، حيث تسعى جاهدةً لمعالجة كافة العوائق والتحديات التي تواجه هذه المنشآت

وقعت الهيئة العامة للغذاء والدواء مذكرة تفاهم مع مجلس الضمان الصحي، نريد من معاليك تسليط الضوء على أهداف هذه المذكرة؟

إن مذكرة التعاون الموقعة مع مجلس الضمان الصحي تشمل العديد من مجالات الاهتمام بين الطرفين أهمها تنسيق وتطوير برامج التعاون المشترك، ومراجعتها ومراقبتها، ومشاركة التحديات التي تواجه القطاع الصحي والتي تتعلق بقوائم رموز الأدوية والأجهزة الطبية الخاصة بنا في الهيئة، وتقديم الحلول المقترحة لها، وتدعم الهيئة جهود المجلس من خلال توفير البيانات اللازمة للمجلس عبر الآليات والقنوات المناسبة وحسب سياسات وإمكانيات الهيئة وفق الأنظمة والقواعد المتبعة في المملكة، ونزود المجلس أيضًا بقائمة بالأدوية التي لها وسائل خفض مخاطر بشكل دوري لإضافتها وتحديثها على قائمة الأدوية المنشورة على موقع المجلس.

كما يقوم المجلس بالتعاون مع الهيئة من خلال تمكيننا في الهيئة من الوصول إلى البيانات التي تندرج ضمن اختصاصها بما فيها البيانات الصحية والمعلومات ذات العلاقة بطبيعة عملها، والتي سيتم حصرها وتوضيحها، والتعاون في مجال التوعية عن وسائل خفض المخاطر للمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية المنزلية، كما سيتم العمل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الهيئة من الوصول إلى إحصائيات الوصفات الطبية للأدوية المضافة في منصة نفيس.

خلال زيارتكم للعاصمة الماليزية، التقيتم بمسؤولي عددٍ من الجهات العلمية المعنية بمنتجات الحلال وعقدتم عدداً من مذكرات التفاهم؟

فيما يتعلق بالزيارة التي تمت للعاصمة الماليزية، التي تضمنت زيارة جهتين الأولى جامعة بوترا الماليزية وكان هناك اهتمام كبير وبالغ في جانب منتجات الحلال سواءً في جانب المختبرات أو الأبحاث أو التدريب، حيث كانت الاختبارات المتعلقة بالمختبرات قليلة نظرًا لمحدودية الأجهزة والتي تستهدف الجانب البحثي ومن أمثلة هذه الأجهزة GC-FID، HPLC، Real time PCR، LC-MSMS . ومن أمثلة الاختبارات التي تقوم بها الجامعة وهي الكشف عن الجين الخنزيري والكشف عن الكحول.

وكانت الزيارة الثانية لمركز MyHAC الذي يهتم بإجراء الاختبارات التي لها علاقة بحلال سواءً اختبارات ميكروبية أو كيميائية أو حيوية بهدف دعم الجهات الماليزية لإصدار شهادات حلال بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات التحليلية للجهات الخارجية كنوعٍ من الاستثمار، ومن أمثلة الاختبارات التي يقوم بها المركز هي نسبة خلط اللحوم، واختبارات الدهون والزيوت، واختبارات الكحول، والاختبارات على الأغذية المعدلة وراثيا وغيرها.

ترأست معاليك وفد الهيئة العامة للغذاء والدواء المشارك في الاجتماع السنوي الخامس لمنتدى رؤساء الجهات الرقابية على الغذاء بسنغافورة، بمشاركة 18 دولة و 3 منظمات دولية، ما هي أهم مخرجات هذا الاجتماع؟

شاركنا باسم الهيئة في اللقاء السنوي الخامس للمنتدى الدولي لرؤساء الجهات الرقابية على الغذاء الذي عقد تحت عنوان "سلامة الغذاء من أجل عالم مرن ومستدام" في سنغافورة بتاريخ 17 أبريل 2024م، وضم المنتدى الذي شاركت الهيئة في تأسيسه بالتعاون مع هيئة سلامة الأغذية الأيرلندية ووكالة معايير الأغذية الأسترالية النيوزيلندية ثماني عشرة جهة رقابية على الغذاء بالإضافة إلى المنظمات الدولية الثلاث وهي منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الدستور الغذائي.

شمل اللقاء أربع جلسات حوارية ناقشت التحديات التي تواجهنا في العصر الحالي وتشكل تهديدًا للأمن الغذائي وسلامة الأغذية ومنها تغير المناخ والتحرك لتحويل النظم الغذائية لتصبح أكثر استدامة ومرونة والتي يجب على وكالات الأغذية مراعاتها الآن للاستعداد بشكل أفضل للتوجه نحو عالم مستدام وقادر على الصمود في المستقبل. بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه العلاقة بين الأمن الغذائي وسلامة الأغذية، خاصةً في أوقات الضغوط والصدمات التي يتعرض لها النظام الغذائي. حيث إن كليهما عنصران ضروريان ومكملان لنظام غذائي قادر على الصمود لتلبية احتياجات البشرية، وتحقيق التوازن بين الاثنين أمر معقد وصعب، وكانت الأغذية المستحدثة أحد الأمثلة التي يتعين على الهيئات الغذائية أخذها في الاعتبار في مجال العلاقة بين سلامة الأغذية والأمن الغذائي والاستدامة. يمكن لمثل هذه الأغذية أن تقدم فوائد، ولكن يجب أخذ المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية بعين الاعتبار. ولكن بما أن اللوائح الغذائية الجديدة حديثة ومتنوعة، فإن هناك فرصة للجهات الرقابية على الأغذية للعمل معًا على تقييمات المخاطر وتنسيق المعايير.

ويعد الاجتماع فرصةً كبيرة ومثرية لتبادل المعلومات والمساهمة في تعزيز العلاقات القائمة بين الجهات الغذائية والدوائية الرقابية

التي تعتبر بالغة الأهمية لبناء الثقة حتى تتمكن الجهات الرقابية من الاستجابات المناسبة في أوقات الأزمات العالمية. ومن المثير للاهتمام أن عدد الجلسات الثنائية بين الأعضاء والتي تصاحب اللقاء الرسمي تضاعفت هذا العام، مما يؤكد أهمية المنتدى بالنسبة للجهات الرقابية والذي يوفر فرصًا فريدة من نوعها للنقاش واللقاءات على مستوى رؤساء الجهات. وفي ختام اللقاء تم الإعلان عن الدول المضيفة للقاءات المنتدى للسنوات الثلاث القادمة وهي تشيلي ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

استضافت الهيئة العامة للغذاء والدواء عدداً من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتخصصية التي تعمل في رفع الوعي بسلامة الغذاء والتغذية الصحية في المملكة، ما هو الدعم الذي تقدمه الهيئة لهذه الجمعيات والمؤسسات؟

نظراً لاهتمام عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية بتقديم مبادرات ذات علاقة بسلامة الغذاء والتغذية الصحية، وحيث إن هذه المبادرات تقع ضمن نطاق عمل الهيئة العامة للغذاء والدواء وانطلاقًا من حرص الهيئة، تم دعوة الجهات ذات العلاقة وتقديم الدعم والتوعية من خلال إقامة ورش عمل وبرامج توعوية لمستفيدي الجمعيات والمؤسسات الخيرية والجهات غير الربحية يتم من خلالها استهداف سلامة الغذاء والغذاء الصحي.

وتقوم الأمانة العامة للجنة الوطنية للتغذية بتقديم الدعم للجمعيات والمؤسسات الخيرية والتخصصية التي تعمل في رفع الوعي بالتغذية الصحية في المملكة من خلال تزويدهم بالمواد التوعوية الصادرة عن اللجنة الوطنية للتغذية والمشاركة في إقامة ورش العمل والمحاضرات التوعوية.

أنشأت الهيئة العامة للغذاء والدواء نظام التتبع الإلكتروني للمستحضرات الصيدلانية (رصد) ضمن خطتها للمساهمة بتحقيق "رؤية السعودية 2030"، حدثنا عن ماهية هذا النظام وأهدافه؟

يساهم النظام الذي أنشأته الهيئة في تعزيز دورها لحماية المجتمع وتعزيز الرقابة والتأكد من سلامة الأدوية وذلك من خلال معرفة مصدرها والمراحل التي مرت بها من التصنيع إلى وصولها للمستهلك والذي يصب ويساهم في مصلحة المملكة من ناحية الريادة في القطاع الصحي والدوائي وما له من أثر في تقليل الهدر والتلف، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف الناتجة عن الأدوية المغشوشة، وتعزيز الثقة في الاستثمار المحلي.

يهدف نظام "رصد" إلى العديد من الأهداف من أبرزها مكافحة الغش الدوائي، وضمان، التوفر الدوائي، وتحقيق الأمن الدوائي في المملكة العربية السعودية.

تقرير مشاورات المادة الرابعة 2024م
تقـدم هائـل وتحـوُّل اقتصـادي غيـر مسـبوق تشـهده المملكـة

رحب مجلـس الـوزراء في جلسـته التـي عقـدت برئاسـة صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمد بن سـلمان بن عبـد العزيز آل سـعود ولـي العهد رئيـس مجلس الـوزراء -حفظـه اللّـه-، بالريـاض يـوم 07 ربيـع الأول 1446 هـ الموافق 10 سـبتمبر 2024 م، بتقريـر صنـدوق النقـد الدولـي حـول مشـاورات المـادة الرابعـة 2024م، حيث أكد التقريـر أن المملكـة حققـت تقدماً هـائلاً فيمـا تشـهده مـن تحول اقتصادي غير مسـبوق، وأثنى على دورهـا القيـادي فـي المنتديـات العالمية متعددة الأطـراف، بصفتها رئيـس اللجنـة الدوليـة للشـؤون النقديـة والماليـة. كمـا تطلع إلى مسـاهمات المملكة المستمرة في التصـدي للتحديـات العالمية.

كمـا رحّبـت وزارة الماليـة والبنك المركـزي السـعودي بمـا تضمنه التقريـر الـذي أشـاد بالتحـول الاقتصـادي والحراك المسـتمر في ظل رؤيـة السـعودية 2030. حيث اختتـم المجلس التنفيـذي لصندوق النقـد الدولـي مشـاورات المـادة الرابعة مـع حكومة المملكـة بتاريخ 31 يوليـو 2024م، وأصـدر البيـان الصحفـي فـي 4 سـبتمبر 2024م.

ويلعب صنـدوق النقـد الدولـي أدواراً جوهريـة فـي العالـم بالإشـراف علـى الاقتصـاد العالمي وتقييم السياسـات الاقتصاديـة وتقديـم المشـورة للـدول الأعضـاء. وضمـن ذلـك تأتـي مشـاورات المـادة الرابعـة، وهـي مشـاورات ماليـة واقتصاديـة تجـرى وفقـاً للمـادة الرابعـة مـن اتفاقيـة تأسـيس صنـدوق النقـد الدولـي.

حراك تنموي واستثماري ضخم

أثنى المديرون التنفيذيون والخبراء بصندوق النقد الدولي على رؤية السعودية 2030، وقالوا إنها تقود حراكاً تطويرياً ضخماً بالمملكة، وإنها نجحت في تحقيق العديد من مستهدفاتها قبل الموعد الذي كان ينتظره السعوديون والعالم، من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات المستمرة - ومن بينها ضمان التطبيق الفعّال للأنظمة، وتبسيط الرسوم، وتعزيز رأس المال البشري، ورفع نسبة مشاركة المرأة بالعمل، وتسهيل الوصول إلى الأراضي والتمويل، وتحسين الحوكمة، والتقدم الكبير في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي - والتي أسهمت في تعزيز نمو القطاع الخاص، وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقَت التقرير إلى وصول طلبات تراخيص الاستثمار الأجنبي إلى مستويات قياسية، بلغت حوالي الضعف في العام 2023م مقارنةً بالعام 2022م بفضل البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، الذي ساهم في تقدم 330 شركة بطلبات الحصول على تراخيص لإنشاء مقارها الإقليمية في المملكة.

كما أشاد التقرير بارتفاع مؤشر السوق المالية السعودية (تداول) بنسبة 14.2% في العام 2023م، متجاوزاً بذلك مؤشر "مورجان ستانلي" للأسواق الناشئة البالغ 7%، مثمناً نجاح توسع الجهات المُصدّرة بالمملكة في وصولها للأسواق الدولية، من خلال إصدارها لمجموعة متنوعة من أدوات الدين في العام 2023م.

وأشاد المديرون بالتقدم في التحول الرقمي والفوترة الإلكترونية بالمملكة، وتحصيل الإيرادات الضريبية، مؤكدين التقدم الملحوظ في البيئة التقنية المُمكّنة للاستثمار، حيث أصبح القطاع الخاص يستطيع متابعة حالة مطالباته مباشرةً عبر منصة اعتماد، وتصدر حالياً 83% من أوامر الدفع في غضون 15 يوماً.

وتوقع التقرير نمو الاستثمار بوتيرة مستمرة في العام 2025م وما بعده، بفضل استثمارات صندوق الاستثمارات العامة الذي سيزيد استثماراته في العام 2025م من 40 مليار دولار إلى 70 مليار دولار سنوياً، إلى جانب ما ستشهده المملكة من فعاليات عالمية. كما توقع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي ليبلغ نحو 4,7% في العام 2025م.

قوة النشاط الاقتصادي غير النفطي

كانت أبـرز إشـارات الصنـدوق نحو تنامـي الاقتصـاد غيـر النفطـي بالمملكـة، حيـث أشـاد التقريـر بالإصلاحـات الهيكلية التـي طبقتها المملكـة لتحقيـق برامـج رؤيـة السـعودية 2030، والتي أسـهمت فـي تعزيـز نمـو الأنشـطة غيـر النفطية. مثبتاً ترحيبه بقوة النشـاط الاقتصـادي غيـر النفطـي فـي المملكـة.

وتوقـع التقرير نمـو القطـاع غير النفطـي بنسـبة 3.5% فـي العام 2024م، وبنسـبة 4.4% علـى المدى المتوسـط. وأن التنفيـذ الكامـل للإسـتراتيجية الوطنيـة للاسـتثمار يمكـن أن يزيـد نمـو إجمالـي الناتـج المحلـي غيـر النفطـي إلـى 8%، مـع دفع النمـو غير النفطـي المحتمل إلى مسـتوى أعلـى مـن النمـو الفعلـي.

وأكـد الخبـراء أن نمو القطـاع غير النفطـي سـيكون مدعومـاً بقوة الطلب المحلـي العالي، مع تسـارع معـدلات تنفيـذ المشـروعات، متوقعيـن ارتفـاع زخـم الإصلاحات فـي القطـاع غيـر النفطـي خلال العـام 2025م تزامنـاً مـع انتعاش الاسـتثمار، بدفـع عـدد مـن الفعاليـات الكبرى التي ستشـهدها المملكـة قبل وبعد العـام 2025م.

ونـوّه الصنـدوق بزيـادة نشـاط قطـاع الخدمـات وتنويـع قاعدته الاقتصاديـة، بمـا في ذلـك النقل والتجـارة والسـياحة والتمويـل، بدعـم من نمـو حجم الاسـتهلاك الذي بلغت نسـبته 5.7%. مشـيداً بمواءمـة الإجـراءات الجمركيـة مع أفضل الممارسـات، وموصياً بالمزيد من الجهـود لدعـم الإيـرادات غير النفطيـة بالسعوديـة.

قطاع السياحة.. إنجازات كبيرة

"بلغت عائدات السياحة في المملكة أعلى مستوى تاريخي لها بوصولها إلى 36 مليار دولار في العام 2023م"

أشاد تقرير خبراء الصندوق بالإنجازات والقفزات الكبيرة غير المسبوقة التي حققها قطاع السياحة بالمملكة في إطار رؤية السعودية 2030، وثمّن بروز القطاع كأحد أهم قطاعات الخدمات. حيث سجل القطاع مستويات غير مسبوقة من حيث عدد الزوار، وحجم الإنفاق، وخلق فرص العمل، والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح التقرير أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 11.5% في العام 2023م، وتوقع نمو مساهمة القطاع إلى 16% بحلول العام 2034م. كما سجّل حساب السفر بميزان المدفوعات فائضاً تاريخياً بلغ 12.8 مليار دولار خلال العام 2023م، أي بزيادة سنوية تتخطى نسبة 38%.

وبيّن الصندوق أن عائدات السياحة في المملكة بلغت أعلى مستوى تاريخي لها بوصولها إلى 36 مليار دولار في العام 2023م. إلى جانب تأثيرها الإيجابي والكبير على قطاعات استثمارية أخرى مساهمة في الناتج المحلي مثل قطاعات: التجزئة، والأغذية والمشروبات والضيافة والسفر والنقل والاتصالات، والصناعات الثقافية.

كما نوه التقرير إلى تجاوز قطاع السياحة في المملكة المستهدف الذي حددته رؤية السعودية 2030 والذي يتمثل في استقبال 100 مليون سائح محلي ودولي حيث وصل عدد السياح إلى أكثر من 109 ملايين سائح محلي ودولي في العام 2023م، أنفقوا نحو 255.6 مليار ريال خلال العام نفسه.

وتوقع التقرير أن تسهم المشاريع العملاقة التي تنفّذها المملكة، مثل مشروع البحر الأحمر العالمي وبوابة الدرعية والقدية، إلى جانب الفعاليات الدولية الكبرى القادمة مثل منافسات "فورمولا 1"، وكأس آسيا 2027، ومعرض إكسبو العالمي 2030، في تطوير السياحة وزيادة نمو أعداد السياح القادمين إلى المملكة.

قطاع مصرفي قوي

جـدّد تـقرير الـخبراء الإشـادة بجهـود المـملكة ممثلةً بالبنك المركزي السعودي في تعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية، وما حققه المركزي السعودي من تقدم في وضع ترتيبات فعالة لإطار شبكة الأمان المالي (تسوية الأوضاع المصرفية وإدارة الأزمات، وترتيبات مساعدات السيولة الطارئة، وصندوق حماية الودائع).

كما أشاد بالإجراءات الفعالة التي اتخذها البنك المركزي السعودي، حيث استقرت أوضاع السيولة، وحدث تحول كبير في تكوين المعروض النقدي نحو الودائع لأجل والودائع الادخارية. وتوسعت إدارة الودائع العامة في العام 2023م، باستحداث آلية للاحتفاظ بهذه الودائع في البنوك التجارية.

كذلك أكد خبراء الصندوق تميّز النظام المصرفي بالمملكة بملاءة وسيولة قوية، والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات وتحديات الاقتصاد الكلي والأزمات العالمية، حتى في ظل السيناريوهات شديدة السلبية. وقدرة الشركات غير المالية المدرجة في سوق الأسهم على الصمود أمام صدمات الأرباح وتكاليف الاقتراض.

نجاحات مختلفة

أشاد تقرير الصندوق بالنجاح الكبير الذي حققه برنامج الإسكان أحد برامج رؤية السعودية 2030، وتحقيق البرنامج لإنجازات ملموسة، من بينها الزيادة في نسبة تملك المواطنين للمساكن بما يقارب 64%، وارتفاع مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة بأكثر من 90%، والتنوع في الخيارات السكنية المتاحة.

كذلك أثنى التقرير على صعود المملكة 16 درجة في تصنيف التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، لتصل إلى المركز 16 عالمياً في العام 2024م. وأكد أن الاقتصاد السعودي لم يشهد أي انعكاسات حتى الآن نتيجة الأحداث الجغرافية السياسية الجارية.

وفي عالم يطبق عليه التضخم، أشاد تقرير الصندوق باستقرار معدلات التضخم، الذي تراجع إلى 1,6% في إبريل 2024م. وتوقّع أن يظل معدله بالمملكة مستقراً عند ما يقارب 2% على المدى المتوسط؛ مدعوماً بارتباط الريال بالدولار الأمريكي، والسياسات المحلية المتسقة مع رؤية السعودية 2030.

وأوضح التقرير أن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها المملكة أسهمت في خفض معدل البطالة حتى بلغ أدنى مستوياته على الإطلاق، وزيادة معدلات التوظيف باستحداث أكثر من مليون وظيفة خلال العام 2023م، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل إلى 35%، متجاوزةً مستهدف الرؤية (30%).

كذلك أثنى المديرون التنفيذيون للصندوق على التزام المملكة بتخفيض صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول العام 2060م. وسلّط تقرير الخبراء الضوء على التقدم المحرز في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمملكة، وما توليه حكومة المملكة من اهتمام بالغ في مكافحة التغير المناخي.

القطـاع الخـاص
يعزز النمو الاقتصادي والتوظيف

عبد الحميد العمري
عضو جمعية
الاقتصاد السعودية

أظهرت مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني مزيداً من التحسُّن بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، قلّصت معه وتيرة التباطؤ للاقتصاد الكلي إلى 0.3-% بالأسعار الحقيقية، بدعم من نمو القطاع غير النفطي الذي بلغ 4.7%، رغم تراجع القطاع النفطي بـ8.8-%، وكان من أهم ما خفف من وطأة تراجعه على مستوى الاقتصاد الكلي، استمرار تصاعد إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بوصوله إلى أعلى إسهام تاريخي بلغ 49%، ونموّه بالأسعار الحقيقية للربع نفسه بـ4.9%، ومترجماً بذلك نجاح مبادرات وبرامج رؤية السعودية 2030، التي تستهدف رفع إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة العمالة المواطنة في القطاع إلى 59% من إجمالي العمالة المواطنة في سوق العمل المحلية، مقابل 41% كعاملين في القطاع الحكومي، والتأكيد على ارتفاع حجمها في القطاع الخاص حتى نهاية أغسطس الماضي، بوصولها إلى نحو 3.4 مليون عامل من الذكور والإناث وفقاً لأحدث بيانات المرصد الوطني للعمل.

وتأتي زيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عوامل أساسية عديدة، لعل من أبرزها: تدشين العديد من المبادرات والبرامج الطموحة لرؤية السعودية 2030، التي تستهدف في مجملها تحفيز القطاع وزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي المحلي، ووفقاً لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير مشاورات المادة الرابعة للاقتصاد السعودي، قدّر أن يتجاوز إسهام القطاع غير النفطي سقف 69.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بحلول نهاية العام 2029م، متضمناً تجاوز إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه سقف 50.2%، بفضل إمكانية نموه خلال الفترة 2025-2029م بمتوسط نمو حقيقي يبلغ 4.8 % مقارنةً بمتوسط نمو حقيقي للاقتصاد الكلي للفترة نفسها بـ3.9%.

وتنبئ النتائج الإيجابية للقطاع الخاص بزيادة إسهامه في الاستقرار والنمو الاقتصاديين، إضافة إلى زيادة إسهامه في توليد مئات الآلاف من فرص العمل أمام الموارد البشرية المواطنة، بما يسهم في خفض معدل البطالة إلى أقل من 7% وفقاً لرؤية السعودية 2030، إضافةً إلى ارتفاع دوره في زيادة وتعزيز الإيرادات غير النفطية للمالية العامّة، التي توقّع صندوق النقد الدولي بشأنها أن ترتفع إلى نحو 656 مليار ريال.

اللقاء الختامي لتخرج الدفعة الثانية من

برنامـــج تأهيـــل المتميزيـــن

احتفلت وزارة المالية يوم الاثنين الموافق 2 ديسمبر 2024م بتخرج الدفعة الثانية من برنامج تأهيل المتميزين، وذلك في حفل أقيم بمقر الوزارة بمخرج 9، حيث تم تكريم 98 خريجا من الكوادر الوطنية الشابة الذين اجتازوا البرنامج بنجاح.

يهدف برنامج تأهيل المتميزين، الذي يمتد لمدة 12 شهرا وينتهي بالتوظيف لمجتازي البرنامج.

إلى استقطاب حديثي التخرج وتزويدهم بتدريب عملي مكثف في مجالات متعددة.

حيث يتضمن البرنامج مسارات متنوعة تشمل البيانات وذكاء الأعمال والأمن السيبراني بالإضافة إلى المسار المالي، والإستراتيجية وإدارة الأعمال، والاقتصاد والعلاقات العامة. والهندسة وإدارة المشاريع، وحتى المسار القانوني، ويعكس هذا التنوع التزام

الوزارة بتطوير المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل.

اختتم الحفل بتوزيع الشهادات على الخريجين من قبل الوكالة المساعدة للموارد البشرية. متمثلة بإدارة المواهب، وتكريم المشاريع المتميزة وسط أجواء من الفرح والاحتفال، حيث تمنت الوزارة لهم كل التوفيق في مسيرتهم المهنية المقبلة، وأكدت على استمرار دعمها للكوادر الوطنية المتميزة.

القمة العالمية للذكاء الاصطناعي بالرياض ترفع شعار "الذكاء الاصطناعي لخير البشرية" بحضور شخصيات دولية من 100 دولة وأكثر من 450 متحدثاً

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي -حفظه اللّه-، انطلقت أعمال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثالثة التي نظمتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) خلال الفترة من 10- 12 سبتمبر 2024م في مدينة الرياض.

وشارك في القمة أكثر من 450 متحدثاً، وسط حضور نخبة من الشخصيات المحلية والإقليمية والدولية وصنّاع السياسات الاقتصادية وقادة الفكر والمختصين في الذكاء الاصطناعي من 100 دولة، الذين شاركوا في أكثر من 150 جلسة وورشة عمل، كما حضر الحفل عدد من أصحاب السمو الأمراء، والمعالي الوزراء، إلى جانب كبار المسؤولين الدوليين، وقادة الفكر، ورؤساء كبار الشركات في التقنية والذكاء الاصطناعي من مختلف أنحاء العالم، والسفراء المعتمدين لدى المملكة.

وتخلل حفل الافتتاح تقديم عروض مرئية تناولت أبعاد الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالإنسان وتطور هذه التقنيات. وشهدت القمة إقامة عشرات الجلسات الحوارية وورش العمل التي ركزت على شعار القمة لهذا العام وهو "الذكاء الاصطناعي لخير البشرية". كما شهدت القمة العديد من الإعلانات والتدشينات التي ينتظر أن تدفع بهذا القطاع الحيوي لمزيدٍ من النمو والازدهار في المملكة والعالم.

المملكة في مقدمة دول الابتكار في الذكاء الاصطناعي

"معالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي: ندعو إلى العمل من أجل ذكاء اصطناعي محوره الإنسان"

وفي كلمته في افتتاح القمة، عبّر معالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الدكتور عبد الله بن شرف الغامدي عن خالص شكره وامتنانه لرعاية سمو ولي العهد – حفظه الله – لأعمال القمة في نسختها الثالثة. وقال: "إننا في المملكة العربية السعودية نسترشد رحلتنا في مجال الذكاء الاصطناعي برؤية السعودية 2030، حيث وضعت القيادة الراسخة لسموه المملكة في مصاف دول الابتكار في الذكاء الاصطناعي".

ودعا معالي الوزير من خلال هذه القمة إلى العمل من أجل ذكاء اصطناعي محوره الإنسان، حيث تعزز التقنية الإبداع والتعاطف الإنساني ولا تحل محلها، كما دعا إلى الانضمام لنقاشات القمة العالمية للذكاء الاصطناعي لتجسير الفجوة وتحسين جودة الحياة، وإيجاد مستقبل يمكن فيه للتقنية وللإنسانية أن تنسجما في حياتنا المعاصرة والمستقبلية وتزدهرا في وئام مستمر.

وشدّد الدكتور عبد الله الغامدي على أن الذكاء الاصطناعي ليس أداة تحل محل القدرات البشرية، وإنما عامل تمكين قوي لتوسيع نطاق القدرة البشرية، مفيدًا بأن هذه الرحلة لا تتعلق فحسب بالمُنجزات التقنية، وليست سباقاً نحو أذكى ذكاء صناعي؛ إنما تتعلق بصياغة شراكة بين البشر والآلات، لحل التحديات المُلحَّة ولجعل الذكاء الاصطناعي يعمل مع الإنسانية ومن أجلها.

وأوضح الدكتور الغامدي أن "سدايا" واصلت جهودها في العمل على توظيف استخدام الذكاء الاصطناعي مع الجهات الحكومية، مؤكداً أن "سدايا" ملتزمة بالتصدي لتحديات مواهب الذكاء الاصطناعي المحلية والعالمية. كما تواصل مسيرتها في بناء القدرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي.

الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي

"معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات: الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمملكة، على خطى الحوسبة السحابية، التي انتقلت من صناعة قيمتها 10 مليارات دولار إلى سوق واسع تتجاوز قيمته النصف تريليون دولار"

وخلال الجلسة الأولى للقمة والتي عقدت بعنوان "تمكين المجتمع من خلال التكنولوجيا القائمة على الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي"، تحدث معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبد الله بن عامر السواحة حول التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

وعن نظرية الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي بالمملكة، حيث قال معالي السواحة إنها تكمن في كيفية الانطلاق من ذروة الطموحات والآمال، لتحقيق الإنتاجية والازدهار للناس، من خلال المبتكرين المحليين والإقليميين والعالميين.

وضرب معالي الوزير مثلاً بالحوسبة السحابية، حيث انطلق الابتكار فيها خلال الفترة من العام 2006م حتى العام 2013م، ومر القطاع بالكثير من التحديات على الصعيدين المادي والتقني، لكنها نجحت في الانتقال من صناعة قيمتها 10 مليارات دولار إلى سوق واسع تتجاوز قيمته النصف تريليون دولار.

وعن التحديات التي تواجه الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، قال معالي الوزير إن هناك ثلاثة تحديات رئيسة في مجال الذكاء الاصطناعي أولها: الأجهزة وكفاءة الطاقة، مبيناً أن هناك قلة في كفاءة الطاقة التي تستخدم في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وأشار إلى أن التحدي الثاني يكمن في التخزين والذاكرة، حيث يحتاج الإنسان لبعض الوقت لكي يتذكر، لكنه قال إن هناك جهوداً ملموسة حالياً لتسريع عملية تطوير أجهزة الذاكرة من قبل العديد من المطورين العالميين. أما التحدي الثالث فقال إنه يتعلق بالنماذج، حيث قد يحدث الخلط بين المعلومات الحقيقية والخاطئة أو نتيجة حدوث بعض التحيزات.

HUAWEI CLOUD
CNTXT

GAIN
SUMMIT

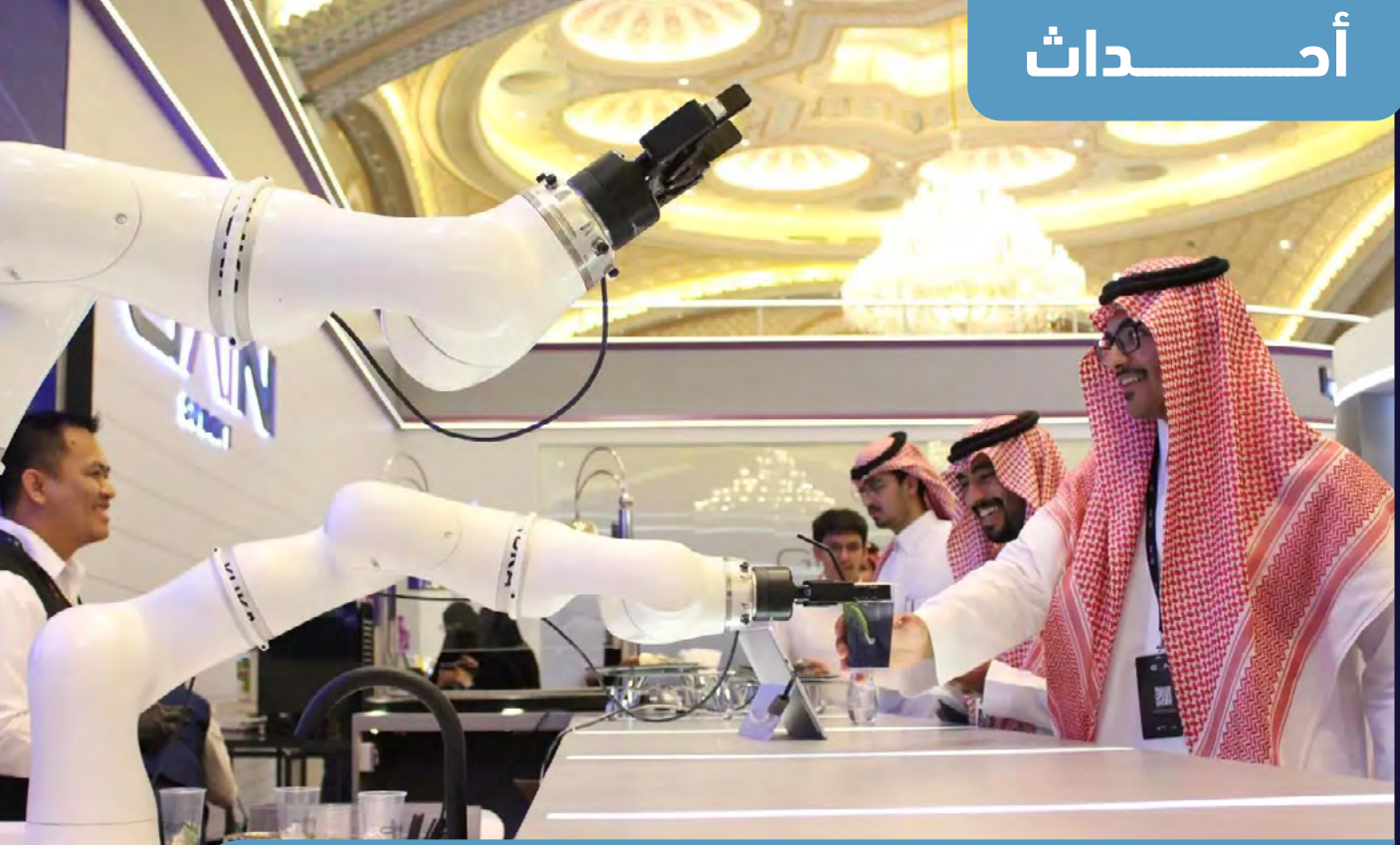

الذكاء الاصطناعي والناتج المحلي للمملكة

"سـدايا" تصدر تقريراً اقتصاديـاً حديثاً يؤكـد أن الذكاء الاصطناعـي التوليدي يُسـهم في رفع الناتج المحلـي للمملكة

أكـد تقريـر اقتصادي حديـث أصدرته الهيئـة السـعودية للبيانـات والذكاء الاصطناعـي (سـدايا) بالتعـاون مـع شـركة "أكسنتشـر"، والـذي أُعلـن عنـه خلال القمـة العالميـة للـذكاء الاصطناعـي فـي نسـختها الثالثـة، أهمية مسـاهمة الذكاء الاصطناعي التوليـدي فـي دفـع عجلـة النمـو الاقتصـادي فـي المملكـة، متوقعًا أن يُسـهم تبنّـي الـذكاء الاصطناعي التوليـدي في زيـادة الناتـج المحلي الإجمالـي للمملكـة.

وبيّـن التقريـر إمكانـات الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي فـي تعزيـز الإنتاجيـة بالمملكـة، وتوفيـر فـرص عمل جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية الشـاملة لاقتصادهـا، إضافـةً إلـى توضيـح دور هـذه التكنولوجيـا فـي تحقيـق أهـداف التنويـع الاقتصادي وتعزيـز الابتـكار فـي المملكـة، حيث يمكـن لهذه التقنيـات المبتكرة توفير 37% مـن سـاعات العمـل الروتينيـة في مختلف المهـن لتمكين العاملين مـن قضـاء المزيـد مـن الوقـت في ممارسـة الأعمـال الأكثـر أهميـة.

واسـتعرض التقريـر تحليـلًا ورؤى مفصّلة بشـأن التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعـي التوليدي علـى اقتصاد المملكـة والقـوى العاملـة فيهـا، وعـرض توصيـات إسـتراتيجية ترمـي إلـى تسـخير قـوة هـذه التكنولوجيا المبتكـرة. وأوضـح أن المملكة تعمل علـى الاسـتفادة من كامـل إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتسـريع وتيـرة الابتـكار لديهـا، وقـد تحقـق ذلـك بالفعل مـع الخطـوات اللافتة التـي خطتهـا علـى طريـق رسـم وصياغـة مسـتقبل أكثـر اسـتدامة.

فعاليات واتفاقات ومذكرات تفاهم

شـــهدت القمة إطلاق "الإيسيســـكو" و"ســـدايا" ميثـــاق الرياض للـــذكاء الاصطناعي فـــي العالم الإسلامـــي المتوافـــق مع القيم الإنســـانية

شـهدت أعمـال القمـة العالميـة للـذكاء الاصطناعـي إقامـة معـرض مصاحـب شـارك فيـه عـدد مـن الجهـات الحكوميـة والخاصـة والشـركات العالميـة. كمـا شـهدت إطلاق "الإيسيسـكو" و"سـدايا" ميثـاق الريـاض للـذكاء الاصطناعـي فـي العالـم الإسلامـي المتوافق مع القيـم الإنسـانية. ودشـنت "سـدايا" منصـة "ديـم" الذكيـة بميزة سـحابية لتقـدم مجموعـة حلـول مبنيـة على تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي وإنترنت الأشـياء.

وشـهدت القمـة كذلـك العديـد من الفعاليـات التـي أدارها وتحـدث فيها أكاديميـون وقـادة شـركات وصانعـو سياسـات ومختصـون فـي الـذكاء الاصطناعـي مـن جميـع أنحـاء العالم، والذين اسـتعرضوا خلالهـا موضوعات عديـدة، دارت جميعهـا حـول محتوى شـعار القمة "الـذكاء الاصطناعي لخير البشرية".

وبلغـت الفعاليـات 19 حـواراً، و12 جلسـة نقـاش، و7 أحاديـث قصيـرة، ومناظرتيـن، وكلمـة رئيسـية، وتناولت الحوارات وجلسـات النقاش والأحاديث والمناظـرة مواضيـع عديـدة مثـل استكشاف غايات وتبعات تطوير الذكاء الاصطناعـي، وإدارة مخاطر الاسـتثمار فـي الذكاء الاصطناعـي، والطريق إلى الربـح، والذكاء الاصطناعي السـيادي، والابتـكار العالمـي وغيرها.

وخلال أيـام القمـة، وقعـت "سـدايا" العديـد مـن مذكـرات التفاهـم، واتفاقـات التعـاون مـع العديـد مـن الجهـات الحكومية والخاصـة، المحلية والعالميـة. واختتمـت القمـة بكلمـة مـن مديـر مركـز المعلومـات الوطني الدكتـور عصام بـن عبد اللـه الوقيت، أشـار فيهـا إلـى أن القمـة شـهدت مشـاركة 465 مـن ألمـع العقـول المتمكنـة مـن منظـورات الـذكاء الاصطناعي فـي العالم، وجرى خلالها استكشـاف أحـدث التطـورات التـي تشـكل مسـتقبل هـذه التكنولوجيـا.

حرية نقل وتحويل الأموال
ودورها في تعزيز الاستثمار الأجنبي الداخل إلى المملكة

د. عبدالمحسن بن صالح آل الشيخ

أستاذ الدراسات العليا للإدارة والأعمال الدولية، وعضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

أعلنت المملكة العربية السعودية تحديث نظام الاستثمار والذي يشمل نظام الاستثمار الأجنبي، حيث يرتقب أن يدخل حيز التنفيذ مطلع العام 2025م بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية العالمية وتطوير بيئتها التنافسية، مما يساهم في دعم التنوع الاقتصادي وتوطين الصناعات المتميزة ونقل التقنية والمعرفة وخلق الفرص الوظيفية ودعم وتعزيز جميع مستهدفات واستراتيجيات برامج رؤية السعودية 2030.

ويشمل نظام الاستثمار المُحدَّث مزايا عديدة أبرزها تعزيز حقوق المستثمرين من خلال المعاملة العادلة والحرية في إدارة الاستثمارات كما قامت وزارة الاستثمار مؤخرا بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بإضافة ميزة تنافسية تبحث عنها الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسية والشركات عابرة القارات وهي حرية تحويل الأموال بسلاسة، سواء إلى داخل المملكة أو إلى خارجها مع تسهيل التحويلات المالية داخل المملكة ونقل الأموال من مشروع إلى مشروع آخر، بما يتماشى مع الممارسات الرائدة ويساهم في خلق بيئة استثمارية رائدة ومزيد من المرونة للمستثمرين للقيام باستثماراتهم وتنفيذ مشاريعهم في بيئة ديناميكية محفزة للقيام بمزيد من الاستثمارات داخل المملكة.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الحرية المالية المصرفية من أهم مؤشرات الحرية الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية لأي بلد، من حيث توافر الخدمات المصرفية والمنتجات المصرفية المختلفة وإمكانية حصول المستثمر الأجنبي على الائتمان بكامل مزاياه وتخفيف القيود على الاستثمارات وتوفير الحرية في تدفقات الأموال من وإلى البلد المضيف أو تحويل الأرباح إلى خارج البلد، حيث ترغب الشركات الأجنبية في تحويل أرباحها إلى المركز الرئيسي في بلد الشركة الأم، وهذا المحفز تبحث عنه الشركات العالمية

والشركات متعددة الجنسية أثناء دخولها للاستثمار في أي بلد، بل يعتبره بعض الاقتصاديين من أهم محفزات الشركات الأجنبية لقبول الاستثمار في البلد المضيف، لذلك فقد أخذت المملكة العربية السعودية هذه الخطوة المهمة لاستقطاب المزيد من الشركات والاستثمارات الأجنبية وطمأنة الشركات العالمية التي أنشأت لها مكاتب رئيسية إقليمية في المملكة العربية السعودية.

وقد أتاح نظام الاستثمار الجديد في المملكة بمزاياه المتنوعة الحرية في إدارة الاستثمارات، وفي تحويل الأموال بسلاسة، وتعزيز الشفافية والوضوح في الإجراءات في بيئة استثمارية ومصرفية موثوقة، مما سيرفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة إن شاء اللّه في المملكة، على الرغم من أنه حقق قفزة كبيرة بين عامي 2017 و2023م، حيث وصل إجمالي التدفقات عبر الاستثمار الأجنبي إلى المملكة إلى ما يقارب 215 مليار دولار لذلك فمن المؤكد أن هذه المبادرة بتشريع حرية ونقل الأموال للشركات الأجنبية من وإلى المملكة أو إلى خارج المملكة أو بين مشاريع الشركات داخل المملكة، سترفع قيمة التدفقات المالية الاستثمارية بشكل كبير جدا، وستزيد من عدد الشركات العالمية ومتعددة الجنسية، بل وستزيد رغبتها في جعل المملكة العربية السعودية مقراً إقليمياً رئيسياً لها في المنطقة.

التقنيـة الرقميـة في قطـاع التجزئة المملكـة الثالثـة عالميـاً فـي المؤشـر العالمي لتطور تجارة التجزئة

يُعـدّ قطـاع تجـارة التجزئـة أحد أهـم القطاعـات الاقتصاديـة الحيويـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية، باعتبارهـا مـن أكبـر المراكـز التجاريـة علـى مسـتوى الشرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، وأكبـر سـوق اسـتهلاكي بيـن دول الخليـج العربـي، حيـث يمثل سـكانها أكثـر مـن نحـو 60% مـن إجمالـي سـكان منطقـة الخليج. كمـا يمثل قطـاع التجزئة السـعودي حوالي 12% من الناتج المحلـي الإجمالـي.

واحتلـت المملكة مراكـز متقدمة في تجـارة التجزئـة، حيـث جاءت في المرتبـة الـ 12 مـن بين 35 دولة فـي مؤشـر تنميـة التجزئة العالميـة (GRDI) للعـام 2021م.

ثم قفزت تسع مراتب بنهاية العام 2023م، لتصبح الثالثة عالمياً في المؤشر العالمي لتطور تجارة التجزئة الصادر عن شركة "كيرني" العالمية للاستشارات، بعد الهند وجمهورية الدومينيكان، وفي المرتبة الأولى عربياً.

ومن أهم العوامل التي أثرت في نمو قطاع التجزئة في المملكة، استحداث حلول تقنية حديثة في التعاملات بين البائع والمشتري، وتسارع رقمنة القطاع. حيث أشارت دراسة إلى أنه مع ارتفاع معدل استخدام الإنترنت للهواتف الذكية من 97.2% إلى 99.9%، باتت لدى المستهلك السعودي رغبة جامحة في تعزيز تعامله التقني في مجال التجزئة، وأصبح 84% من المستهلكين يفضلون تجارب التسوق متعددة القنوات أو الحصرية عبر الإنترنت.

التجزئة والتحوّل الرقمي

مستهدفات رؤية السعودية 2030 والهيكل الديموغرافي للمملكة شكلا بيئة مواتية لنمو قطاع التجزئة القائم على التقنية

شكلت مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تتمحور حول التحول إلى الاقتصاد الرقمي، إلى جانب الهيكل الديموغرافي للمملكة، بيئة مواتية لنمو قطاع التجزئة القائم على التقنية، ليتسارع التوسع في سياسات تطبيق الأنظمة الإلكترونية في إدارة أنشطة تجارة التجزئة في ظل مستهدفات المملكة بأن ترتفع حصة المدفوعات الإلكترونية إلى 70% من إجمالي المدفوعات بحلول العام 2025م.

ومع زيادة عدد السكان بالمملكة، وخطط تنفيذ عدد من المشاريع الضخمة في البنية التحتية، وقطاعي الترفيه والسياحة على وجه التحديد، يتوقع أن تستمر المدن الرئيسية بالمملكة في التحول إلى وجهات عالمية المستوى لتجارة التجزئة، وهو ما يعني احتياج الشركات العاملة بالقطاع إلى الأنظمة السحابية والأنظمة الذكية لإدارة النشاط التجاري.

وهذا يدعم الخطط التوسعية للشركات العاملة بقطاع التجزئة، ويعزز استقطاب الاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية، بما يساهم في استمرار سيطرة المملكة على الحصة السوقية الأكبر لمبيعات تجارة التجزئة في المنطقة. كما يتوقع ارتفاع حجم سوق تجارة التجزئة، وخاصة داخل المدن الكبرى والمدن الجديدة، وأن ترتفع قيمة قطاع التجزئة إلى 176.5 مليار ريال بحلول العام 2026م.

وتعكف وزارة التجارة السعودية على إعداد دراسة إستراتيجية تستهدف قطاع التجزئة وتحوله الرقمي في السوق المحلية، حيث تدعم الدراسة تحفيز الابتكار الرقمي في قطاع التجزئة وتسليط الضوء على الإمكانات الهائلة في المنطقة ورغبة شركات التجزئة بتلبية توقعات المستهلك السعودي، الذي يمتلك معرفة واسعة ومهارات عالية في استخدام التكنولوجيا الحديثة والأجهزة الذكية.

وأظهر المستهلك السعودي مستويات عالية من الوعي الرقمي والرغبة في خوض تجارب مميزة جديدة، خاصة في قطاع التجزئة، حسب الدراسات. كما ارتفع عدد السجلات القائمة للتجارة الإلكترونية في نهاية الربع الثاني من العام 2024م بنسبة 17.47%، حيث كان عدد السجلات 34645 سجلاً تجارياً في نهاية الربع الثاني من العام 2023م، وارتفع إلى 40,697 سجلاً تجارياً في نهاية الربع الثاني من العام 2024م.

عمليات البيع بالتجزئة بنهاية العام 2024م*1

عبر التقنية المالية (نقاط البيع وبطاقة مدى)

	01 المطاعم والمقاهي	02 المشروبات والأطعمة	03 الملابس والأحذية	04 السلع والخدمات الشخصية المتنوعة *2
عدد العمليات بالألف	2,665,545	2,246,791	310,964	1,077,956
إجمالي المبيعات بآلاف الريالات	88,123,209	93,438,194	41,565,412	74,136,459

	05 الأجهزة الإلكترونية والكهربائية	06 الأثاث	07 مبيعات تجزئة أخرى	المجموع
عدد العمليات بالألف	54,900	60,128	2,159,941	8,576,225
إجمالي المبيعات بآلاف الريالات	10,489,215	14,397,894	104,301,076	426,451,459

*1 الإحصائية حتى نهاية نوفمبر 2024م، وصدرت عن البنك المركزي في 29 ديسمبر

*2 يشمل قطاع العناية والمستلزمات الشخصية، والصيانة والنظافة، وغيرها.

فنتك السعودية
والتحول الرقمي في القطاع المالي

مسفـر الـوعلـة

خبير في الذكاء الاصطناعي
الرئيـــس التنفيـذي
لبوابـة أرقـام الماليـة

حقق مؤتمر "فنتك السعودية 2024" نجاحًا غير مسبوق، حيث عزز مكانته كأحد أبرز الأحداث في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى المنطقة، وجاء هذا النجاح بفضل الحضور الواسع والتفاعل الكبير من المشاركين، وقد هيمن الذكاء الاصطناعي على جلسات المؤتمر، حيث ركزت الفعاليات على دمجه في تطوير القطاع المالي وتعزيز التحول الرقمي في السعودية تحت رؤية السعودية 2030.

وكان إطلاق أول منصة فنتك سعودية تعتمد بالكامل على الذكاء الاصطناعي في إدارة الأخطار المالية وتحليل البيانات الضخمة أحد أبرز إنجازات المؤتمر، حيث توفر المنصة حلولًا مبتكرة للمؤسسات المالية، مما يحسن كفاءة إدارة الأخطار والكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة، كخطوة مهمة نحو تطوير النظام المالي السعودي وتعزيز قدراته التكنولوجية.

كما شهدت أعمال المؤتمر توقيع اتفاقيات تعاون دولية بين السعودية وشركات فنتك العالمية، لتطوير حلول ذكاء اصطناعي مخصصة لتحسين الأمن السيبراني وتعزيز تجربة المدفوعات الرقمية، مما يعكس التزام السعودية بتبني أحدث التقنيات المالية وتعزيز مكانتها كمركز عالمي للتكنولوجيا المالية.

وركزت الجلسات الحوارية على أهمية الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء في القطاع المالي، عبر استخدام التعلم الآلي لتحليل بيانات العملاء أكثر دقة وفاعلية، مما يتيح تقديم خدمات مالية مخصصة وتعزيز ثقة العملاء.

ولم يكن نجاح مؤتمر "فنتك السعودية 2024" مقتصرًا على الجانب التقني فقط، بل شمل أيضًا تعزيز العلاقات بين المشاركين من مختلف الدول والشركات. وقد عززت هذه المشاركة الدولية من مكانة السعودية كمركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة، وأظهرت التزامها بتطوير القطاع المالي باستخدام أحدث التقنيات.

وفي إطار تحقيق رؤية السعودية 2030، كان واضحًا أن الذكاء الاصطناعي سيظل لاعبًا رئيسًا في تطوير التكنولوجيا المالية، من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتقديم حلول مالية مبتكرة، حيث يعزز الذكاء الاصطناعي من قدرة المؤسسات المالية على مواكبة التغيرات المتسارعة في القطاع المالي العالمي.

وتواصل السعودية ريادتها في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تقود التحول الرقمي في القطاع المالي باستخدام الذكاء الاصطناعي كأداة رئيسة لتحقيق الابتكار والاستدامة، لتكون في مقدمة الدول التي تستفيد من هذه التقنية الثورية لبناء اقتصاد رقمي قوي ومتقدم.

24°FINTECH

مؤتمر التقنية المالية "فنتك 24" أحد أكبر مؤتمرات التقنية المالية في العالم...

500 مستثمر و350 متحدثاً و300 جهة عارضة و37 ألف زائر

اتفاقيات ومذكرات تفاهم وإطلاق استثمار تجاوز 800 مليون ريال

شهدت مدينة الرياض في الفترة من 3 - 5 سبتمبر 2024م، انعقاد النسخة الأولى من مؤتمر التقنية المالية "فنتك 24"، تحت رعاية برنامج تطوير القطاع المالي، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، وبمشاركة أكثر من 300 جهة عارضة، وبتنظيم مشترك بين "فنتك السعودية" و"تحالف" المشروع المشترك بين الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، وشركة "إن فورما العالمية"، وصندوق الفعاليات الاستثماري.

وأوضحت نائب الرئيس الأول في "تحالف" أنابيل ماندر أن مؤتمر "فنتك 24" يعد أحد أكبر مؤتمرات التقنية المالية على مستوى العالم، مبيّنة أن عدد الزوار تجاوز 37,000 زائر، كما تجاوز عدد المسجلين من خارج المملكة 10,000 شخص، وبلغ عدد المتحدثين 350 متحدثاً منهم 252 متحدثاً عالمياً، واستضاف المؤتمر 500 مستثمر في مبادرة "فينشرز كيب" لتمكين الشركات الناشئة بالمملكة.

وجمع مؤتمر "فنتك 24" كبار المسؤولين وصناع القرار والمستثمرين وخبراء التقنية ورواد الأعمال والأكاديميين والشركات المحليين والعالميين، لبحث سبل التعاون واستكشاف الفرص وتبادل الخبرات بما يسهم في تحقيق مساعي المملكة لأن تصبح موطناً ومركزاً عالمياً للتقنية المالية في ظل رؤية السعودية 2030.

الارتقاء بالاقتصاد الرقمي

"معالي وزير المالية: عدد شركات التقنية المالية بالمملكة بلغ 224 شركة في نهاية الربع الثاني من العام 2024م متجاوزاً بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للربع ذاته من العام 2024م المقدر بـ 168 شركة"

في كلمة افتتاح المؤتمر قال معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان: "إن المملكة لم تدخّر جُهداً في سبيل تعزيز الاقتصاد الرقمي، إذ أولته أهمية بالغة، ووضعت له أسساً قويةً ليُسهم في تحسين جودة الخدمات، وتمكين القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية، وترسيخ مكانة المملكة عالمياً"

وأوضح أن المملكة استهدفت منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، تسريع وتيرة التحول للارتقاء بالاقتصاد الرقمي، وضمان استدامة نموه، ومواكبة التطور السريع في عالم التقنية، مبيناً أن التقنية المالية تُعدّ إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي الهادفة إلى أن تُصبح المملكة موطناً ومركزاً عالمياً للتقنية المالية.

وأوضح الجدعان أن الإستراتيجية الوطنية للتقنية المالية تسعى إلى تسهيل ممارسة الأعمال، ورفع نسبة إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد الرقمي.

وذكر معالي الوزير أن عدد شركات التقنية المالية بالمملكة بلغ 224 شركة في نهاية الربع الثاني من العام 2024م، متجاوزاً بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للربع ذاته من العام 2024م المقدر بـ 168 شركة، مشيراً إلى أن المملكة تستهدف زيادة العدد إلى 525 شركة بحلول العام 2030م.

وفي إشارة لموقع المملكة العالمي في التقنية المالية، أوضح وزير المالية أن المملكة تحظى ببنية تحتية شاملة ومتطورة للمدفوعات وقطاع مصرفي تنافسي وقوي، مؤكداً أن جهود المملكة في مواكبة تطورات التقنية المالية، تنعكس في تقدم المملكة وريادتها في مؤشرات التنافسية العالمية.

المبـــادرات الوطنيـــة والابتكـــارات التقنيـــة

"محافـظ البنـك المركـزي السـعودي: المبـادرات الوطنيـة ضمـن رؤيـة السـعودية 2030، والابتـكارات التقنيـة أسـهمت في ازدهـار قطـاع التقنيـة الماليـة"

وفـي كلمتـه فـي افتتـاح "فنتـك 24" أيضـاً، قـال معالـي محافـظ البنـك المركـزي السـعودي (سـاما) الأسـتاذ أيمـن بـن محمـد السـياري إن المبـادرات الوطنيـة ضمـن رؤيـة السـعودية 2030، والابتكارات التقنية أسـهمت فـي ازدهـار قطـاع التقنيـة الماليـة بالمملكـة العربية السـعودية.

وأوضـح أن شـركات التقنيـة الماليـة نمت بنسـبة 57% حالياً مقارنة بمطلع العام 2023م، مشـيراً إلى أن قطاعي المدفوعات والتمويل شـهدا النشـاط الأكبـر فـي مجـال الفنتـك المحلـي. كمـا أكـد أن البيئـة التجريبيـة التـي أطلقـت للشـركات الناشـئة سـاهمت برعايـة القطـاع، مضيفـاً أن البنـك المركـزي تابـع بشـكل وثيـق المخاطر التي قد تنجم عن توسع قطاع الفنتك.

ولفـت معالـي المحافـظ إلـى أهميـة التحـول الـذي يشـهده القطـاع المالـي فـي المملكـة، مضيفـاً: "أسـهم نمـو قطـاع التقنيـة الماليـة فـي تحقيـق فوائـد ملحوظـة، منهـا علـى سـبيل المثـال توسـيع الوصـول إلـى النظـام المالي وتحسـين سـرعة التعـاملات الماليـة وتقليـل تكلفتها"

وعـن تأثيـر التقنيـة الماليـة علـى القطـاع المصرفـي، قـال محافـظ المركـزي إن القطـاع المصرفـي السـعودي تغيـر بشـكل كبيـر مـع دخـول شـركات الفنتـك، وأضـاف أن قطـاع التقنيـة الماليـة يعـد محركاً للابتكـار، وقـال: "وضعنـا إطـاراً متـكاملاً لتطويـر منظومـة عمـل الشـركات وتحسـين البيئة التشريعية".

وقـال معالـي السـياري إن المركـزي السـعودي يركـز علـى دعـم تحقيـق مسـتويات نمـو مسـتقرة بغـرض إيجـاد بيئـة ممكنة للابتـكار، وتحقيق التـوازن الأمثـل بيـن المخاطر الناشـئة وتمكيـن الابتـكار مـن خلال إطـاره الرقابـي القائـم علـى المخاطـر.

دور حاســـم للرقمنـــة فـــي الأســـواق الماليـــة

"معالـي رئيـس مجلـس هيئـة السـوق الماليـة: التـداول الرقمـي أصبـح يسـتحوذ علـى مـا يتجـاوز 90% مـن عمليـات التـداول فـي السـوق السـعودية"

وخلال حديثـه فـي جلسـة حواريـة بعنـوان: "سـوق رأس المـال في عصر الرقمنـة" فـي أولى جلسـات المؤتمر، قـال معالـي رئيـس مجلـس هيئـة السـوق المالية الأستاذ محمد بن عبد اللـه القويـز إن انعقـاد مؤتمـر "فنتـك 24" يأتـي تأكيداً علـى مكانة المملكة الريادية فـي مجـال التقنيـة الماليـة.

وأكـد أن التـداول الرقمـي أصبـح يسـتحوذ علـى مـا يتجـاوز 90% مـن عمليات التداول بالسـوق السـعودية، وهـو الاتجـاه نفسـه الذي تسـير فيه الاكتتابـات العامـة الأوليـة، مشـيراً إلـى أن الـذكاء الاصطناعـي وتجـارة الخوارزميات أصبحا يشـكلان 25% من حجـم التداولات في السـوق المحلية، ممـا يؤكـد دور الرقمنة في الأسـواق الماليـة. وقـال إن الفـرص كبيـرة وواعـدة فيمـا يتعلـق بعـدد التقنيات الماليـة ورأس المـال المسـتثمر، والحصـة السـوقية التـي تحتلهـا التقنيـة الماليـة داخل القطـاع المالي.

وأوضـح أن الهيئـة بـدأت بالابتـكار في الأسـاليب التنظيمية عبر تبني التصاريح التجريبيـة، والتراخيـص المصممـة لأنشـطة التقنيـة الماليـة، ممـا أسـفر عـن ظهـور نمـاذج أعمـال وفـرص جديـدة، مشـيراً إلـى أن التقنيـة تمثـل

نحو ثلث إجمالي استثمارات رأس المال الجريء في المملكة، كما أنها لا تزال القطاع الأسرع نمواً في استثمارات وانتشار رأس المال الجريء.

وأبان معاليه أن سياسة هيئة السوق المالية في منح التراخيص التجريبية للتقنية المالية سمحت باحتضان تطورات التقنية المالية مع الحفاظ على إطار تنظيمي يحمي المستثمرين ويضمن استقرار السوق، مضيفاً: "أننا احتفلنا مؤخراً بإدراج أول شركة تقنية مالية في السوق المالية السعودية، وهو إنجاز رائع في وقت قصير، كما أنه إحدى ثمار نمو المملكة كأكبر سوق لرأس المال الجريء في المنطقة".

اتفاقيات وإطلاقات ومذكرات تفاهم

"مؤتمر فنتك 24، شهد الإعلان عن إطلاق الصندوق الاستثماري لـ 1957 فنتشرز بحجم يتجاوز 800 مليون ريال"

شهد مؤتمر "فنتك 24" الإعلان عن إطلاق حجم الصندوق الاستثماري لـ 1957 فنتشرز بحجم يتجاوز 800 مليون ريال. وقال الرئيس التنفيذي في 1957 فنتشرز عماد قشقري إن الصندوق هو الأكبر من نوعه في المنطقة بالاستثمار في رأس المال الجريء، ويستهدف نحو 8 شركات تقنية ناشئة خلال عامي 2024 و2025.

وفي اليوم الأول أعلن البنك المركزي السعودي عن توقيع اتفاقية مع شركة سامسونج لإتاحة خدمة "سامسونج باي" في المملكة خلال الربع الرابع من العام 2024م، وذلك في إطار الجهود المستمرة التي يقودها البنك المركزي لتعزيز منظومة المدفوعات الرقمية في المملكة.

كما احتضن المؤتمر استحواذ تابي على طويق لتوسيع نطاق خدماتها المالية. أيضا وقّع البنك المركزي السعودي والبنك المركزي التركي مذكرة تفاهم، بهدف وضع إطار عام لأنشطة التعاون بين الجانبين في مجال أعمال البنوك المركزية، وتعزيز الاستقرار المالي، والتقنيات المالية.

وأعُلن خلال المؤتمر عن انضمام (سوليوشن باي إس تي سي) إلى برنامج "مكّن" شريكاً في تقديم خدمات الإدارة الإستراتيجية، حيث يهدف البرنامج إلى تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة في قطاع التقنية المالية من خلال تقديم الدعم للتقنية والحوسبة السحابية والأمن السيبراني.

وشهد معالي رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين الأستاذ عبد العزيز بن حسن البوق، إطلاق الهيئة منصة البيئة التجريبية التشريعية لقطاع التأمين التي تهدف لتوفير بيئة آمنة ومحدودة المخاطر ومحوكمة لرواد الأعمال والشركات لاختبار الحلول والابتكارات الجديدة ذات العلاقة بأنشطة التأمين.

وخلال اليوم الأخير من المؤتمر، عقدت فنتك السعودية ثلاث اتفاقيات تعاون، الأولى مع وكالة سمة للتصنيف الائتماني لتقديم خدمات مخفضة لشركات الخدمات المالية، والثانية مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإنشاء مركز لدعم التقنيات المالية، والثالثة مع جمعية فنتك السنغافورية لدعم أنظمة التقنيات المالية في سنغافورة والمملكة.

متمم" ينظم محاضرتين ضمن "فنتك 24"

"مُتمّم نظم محاضرتين خلال مؤتمر "فنتك 24" عن تقاطعات التقنية المالية مع البلوكتشين، ودور التقنية في التخطيط المالي الشخصي والاستثمار"

ضمن فعاليات النسخة الأولى لمؤتمر "فنتك 24"، وفي إطار القيام بدوره في إثراء ونشر المعرفة المالية، نظّم مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) بالتعاون مع فنتك السعودية والأكاديمية المالية، محاضرتين حول أهمية التقنية المالية وتطبيقاتها ودورها في الادخار والاستثمار.

حيث جاءت الأولى بعنوان: "تقاطعات التقنية المالية مع البلوكتشين" قدمها الخبير المختص في التقنية المالية وتقنية البلوكتشين محمد الجاسر. بينما جاءت الثانية بعنوان "دور التقنية في التخطيط المالي الشخصي والاستثمار"، قدمها الخبير المالي والأستاذ الجامعي الدكتور محمد مكني.

واستعرض محمد الجاسر في المحاضرة الأولى التطبيقات الواقعية للتقنية المالية، موضحاً مميزات وفوائد تطبيقات البلوكتشين الناجحة في التقنية المالية، لافتاً إلى تقاطع البلوكتشين والتقنية المالية، واستخدامات البلوكتشين في المدفوعات وترميز الأصول والعقود الذكية، مسلطاً الضوء على مستقبل التقنيات الناشئة وتحدياتها وتأثيرها المحتمل.

وفي المحاضرة الثانية قدم الدكتور محمد مكني شرحاً للدور الذي تلعبه التقنية المالية في التخطيط المالي والادخار والاستثمار، معدداً أدوات الادخار والاستثمار الرقمية المستخدمة بالمملكة. كما سلّط الضوء على استخدام التطبيقات التقنية في وضع استراتيجيات الادخار والاستثمار، وكيفية الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي الشخصي، وتحليل نتائج الادخار والاستثمار.

فعاليات وجلسات ونقاشات مثمرة

"احتفت الأكاديمية المالية بتخريج 31 مبدعاً تقنياً من شباب وفتيات المملكة، ضمن فعاليات مؤتمر التقنية المالية فنتك 24"

احتفت الأكاديمية المالية بتخريج 31 مبدعاً من شباب وفتيات المملكة في الحفل الختامي لمعسكر التقنية المالية 2024، الذي أقيم ضمن فعاليات مؤتمر التقنية المالية "فنتك 24". وجاء المعسكر بالشراكة مع فنتك السعودية والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)؛ بهدف بناء كوادر وطنية متخصصة في التقنية المالية بما يتواءم مع برنامج تطوير القطاع المالي.

وتناولت جلسات اليوم الأول من مؤتمر "فنتك 24" موضوعات سوق رأس المال في عصر الرقمنة، والتوازن بين الابتكار والتنظيم، ودور البنوك المركزية في منظومة التقنية المالية، ومنهجيات السوق مقابل منهجيات التنظيم لبناء منظومة التقنية المالية، والعديد من الجلسات الأخرى.

فيما تناولت جلسات اليوم الثاني: مستقبل التقنيات المالية، والخدمات المصرفية، والتطور من المحافظ التقليدية إلى المصرفية الرقمية، ونمو التقنية المالية في المملكة، شارك فيها العديد من المتحدثين من داخل وخارج المملكة.

أما جلسات اليوم الأخير من المؤتمر فتناولت: بناء الثقة في الهوية الرقمية، والاستقرار المالي من خلال التقنية المالية، وتطور التقنية المالية عبر القطاعات، وإصلاح سياسات التقنية التأمينية، وتطور الأسواق المالية وتقنية الثروة، وتطور التقنية التأمينية، وذلك بمشاركة نخبة من المتحدثين المحليين والعالميين.

الخطة الإستراتيجية لهيئة السوق الماليــة 2024م – 2026م

ارتفاع زخم الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية

السوق السعودية بين أكبر عشر أسواق بالعالم

اعتمدت هيئة السوق المالية السعودية خطتها الإستراتيجية (2024 – 2026) في سبتمبر 2024م، وكانت الهيئة قد حققت نجاحاً مشهوداً في خطتها الإستراتيجية (2021م – 2023م)، والتي شهدت العديد من الإنجازات التي كان أبرزها ارتفاع زخم الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية، حتى تجاوز عدد الشركات المدرجة بنهاية العام 2023 م حاجز الـ 310 شركات مقارنة بـ 204 شركات في العام 2019 م، مُرتفعة بنسبة 52%.

هذا إضافة إلى النمو غير المسبوق في صناعة إدارة الأصول، حيث ارتفعت قيمتها محلياً من 500 مليار ريال سعودي في العام 2019م إلى 871 مليار ريال سعودي في العام 2023م مرتفعة بنسبة 74%. كذلك شهدت الاستثمارات الدولية في مختلف فئات الأصول، ارتفاعات تاريخية (أسهم، وصكوك، وأدوات دين، وصناديق استثمار) في السوق المالية تجاوزت 480 مليار ريال سعودي بنهاية العام 2023م مقارنة بـ 259 مليار ريال سعودي في العام 2019م بنسبة نمو بلغت 88%.

الهيئـــة حققـــت الكثيـــر مـن الأهـداف الطموحـــة

معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية الأستاذ محمد بن عبد الله القويز: استراتيجيات الهيئة السابقة حققت الكثير من الأهداف الطموحة، وأسهم ذلك في أن تكون السوق المالية السعودية اليوم من أكبر عشر أسواق في العالم.

خلال حديثه بعد اعتماد الخطة، أكد معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية الأستاذ محمد بن عبد الله القويز، أن استراتيجيات الهيئة السابقة حققت الكثير من الأهداف الطموحة، وأسهم ذلك في أن تكون السوق المالية السعودية اليوم من أكبر عشر أسواق في العالم، وجاءت الإستراتيجية (2024م – 2026م) المنشورة مؤخراً، لتستكمل هذه الرحلة بتدعيم دور السوق المالية للتمويل وللاقتصاد بشكل عام.

وحول سوق الدين وأهميتها، قال معالي القويز إن من أهم الجوانب التي ركزت عليها الإستراتيجية، بناء سوق دين حيوية، وتنمية صناعة إدارة الأصول لتنافس عالمياً، ولتجذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني، ودعم قطاعي سوق الأسهم والتقنية المالية لتكون رائدة على مستوى المنطقة.

وعن حماية المستثمرين بما يزيد في ثقتهم، أشار معاليه للزيادة المطردة التي شهدتها الفترة الماضية في وتيرة العقوبات للمخالفين والتعويضات للمتضررين. وأكد أنه آن الأوان لتخصيص محور مستقل في الإستراتيجية لحماية المستثمر، موضحاً أن الثقة من أهم مكونات السوق الناجح، كما أن حفظ الحقوق والأموال من أهم الضمانات التي يحتاجها المستثمرون والمشاركون في السوق المالية.

ســـــوق متقدّمـــــــة ومنفتحـــة علـى العالـــم

ومـن خلال الخطـة المنشـورة بعـد اعتمادهـا، طـورت الهيئـة خطتهـا الاسـتراتيجية للأعوام الثلاثـة القادمة 2024 - 2026 م بما يتلاءم مع برنامج تطويـر القطـاع المالـي، ولمواكبـة التطـورات التـي تشـهدها السـوق المالية محلياً وعالمياً، وبما يخدم تحقيـق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030، الراميـة إلـى بنـاء سـوق ماليـة متقدمـة ومنفتحـة علـى العالـم.

وقد بُنيت اسـتراتيجية الهيئـة (2024م - 2026م)، على ثلاث ركائز اسـتراتيجية تتجلـى فيهـا أولويـات المرحلـة القادمـة، تتضمـن تسـعة أهـداف اسـتراتيجية، وتشـتمل علـى حزمـة من المبـادرات الطموحـة لتحقيـق تلـك الأهـداف. وسـيجري التركيـز عليهـا سـعياً نحـو تحقيـق رؤيـة الهيئـة بـأن تصبـح السـوق الماليـة السـعودية مصـدراً رئيسـياً للتمويـل والاسـتثمار، لأجـل تنميـة الاقتصـاد الوطنـي،

تفعيـل دور السـوق الماليـة فـي التمويـل والاستثمـــار

تعمل هذه الركيزة على تعزيز مساهمة السـوق الماليـة فـي دعـم تمويـل المشـاريع عبـر زيـادة حجـم التمويـل الممنـوح مـن السـوق المالية كنسـبة مـن إجمالي التمويل العـام، وذلك عن طريـق تطوير سـوق الأسـهم وحقوق الملكيـة وتعزيـز دورهـا فـي التمويـل بإتاحة المزيد من آليـات الطرح والإدراج في السوق المالية، وتشجيع الشركات علـى ذلـك، وتنويـع خيـارات التمويـل مـن خلال صناديـق الأصـول البديلـة.

إلـى جانـب تطويـر سـوق الصكـوك وأدوات الديـن باعتبارهـا إحـدى أهـم وسـائل تنويـع مصـادر التمويـل لمشـاريع القطاعيـن العـام والخـاص. وسـتواصل الهيئـة كذلـك جهودهـا فـي رفـع تنافسـية السـوق الماليـة، وتعزيـز خدماتهـا، لاسـتقطاب رؤوس الأمـوال الدوليـة، وجـذب مزيـد مـن الاسـتثمارات الدولية، إذ ستعمل على تذليـل التحديـات التنظيميـة وتطويـر الآليـات الممكِّنـة لنمـو الاسـتثمارات الدولية في السـوق المالية السعودية.

وسـتعمل هيئـة السـوق الماليـة السـعودية مـن خلال هـذه الركيـزة على عـدد من الأهداف الإسـتراتيجية، حيـث سـيُنجز كل هـدف مـن خلال عـددٍ مـن المبـادرات الرامية إلـى تعزيز الـدور التمويلـي للسـوق الماليـة:

الهـدف الأول: تعزيـز سـوق الأسـهم وحقـوق الملكيـة فـي التمويـل، ويُنجـز عبـر 6 مبـادرات إسـتراتيجية.

الهـدف الثانـي: تطوير سـوق الصكوك وأدوات الديـن، ويُنفّـذ عبـر 4 مبـادرات إستراتيجية.

الهـدف الثالـث: تمكين نمو صناعة إدارة الأصول، ويشمل 7 مبادرات إستراتيجية.

الهـدف الرابـع: تعزيـز خدمـات السـوق الماليـة لجـذب الاسـتثمارات الدوليـة، ويتضمـن العمـل علـى 4 مبـادرات إسـتراتيجية.

تمكين منظومة السوق المالية

وتسـتهدف الركيـزة الثانيـة تمكيـن منظومـة السـوق الماليـة عبـر دعـم وتمكيـن مؤسسـات السـوق الماليـة، دفعـاً لمسـيرة الهيئـة ذاتهـا الحافلـة بالابتكار والتطـور المستمر في تنظيم وتطويـر قطـاع الأوراق الماليـة بمـا يضمـن كفاءتـه وفعاليتـه، مـع التركيز علـى توفيـر بيئـة تنافسـية عادلـة، وتمكين مؤسسات السوق المالية من تقديم الخدمات والمنتجات المتنوعـة والمتطـورة وفـق أفضل الممارسـات العالميـة، وزيادة إيراداتها السـنوية، بما يعكـس نمـو القطـاع وجاذبيتـه.

وتعمـل الهيئـة جاهـدة لتوفيـر بيئـة تنظيميـة محفـزة للابتـكار فـي مجـال التقنيـة الماليـة، لتمّكـن الشـركات الناشـئة فـي هـذا المجـال مـن تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تسـاهم في تعزيـز الـشمول المالـي. كما سـتعمل الهيئـة على تحقيـق هذه الركيـزة، من خلال أهـداف إسـتراتيجية:

الهدف الخامس: دعم وتمكين مؤسسات السوق، من خلال 6 مبادرات إستراتيجية.

الهدف السادس: دعم التقنية المالية في القطاع المالي من خلال 4 مبادرات إستراتيجية.

حماية حقوق المستثمرين

وتعنى الركيزة الثالثة بحماية حقوق المستثمرين عبر تعزيز مستوى الشفافية والإشراف، وتيسير سبل التعويضات، وتعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع، حيث تنبع أهمية حماية حقوق المستثمرين، لما لثقتهم بالسوق من أهمية لنموها وازدهارها.

وتؤكد الهيئة في إستراتيجيتها أنها تضع حماية حقوق المستثمرين في صدارة أولوياتها، وتسعى جاهدة إلى توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة من خلال استمرار العمل على تطوير آليات فعالة لحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب.

وتعمل الهيئة على الوصول إلى حماية المستثمرين عبر ثلاثة أهداف إستراتيجية، تسندها عدد من المبادرات الإستراتيجية، وهي كالتالي:

الهدف السابع: تعزيز مستوى الشفافية والإشراف، وذلك عبر 6 مبادرات إستراتيجية.

الهدف الثامن: حماية حقوق المستثمرين وتيسير التعويضات، وذلك عبر 3 مبادرات إستراتيجية.

الهدف التاسع: تعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع، من خلال مبادرتين استراتيجيتين.

برعاية معالي وزير المالية
الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان

المنتدى السعودي للمحاسبة

يستعرض تجربة المملكة في التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي ويكرم الجهات الفائزة بجائزة الاستحقاق المحاسبي

نظمت وزارة المالية "المنتدى السعودي للمحاسبة في القطاع العام"، يوم الأحد 7 جمادى الآخرة 1446هـ الموافق 8 ديسمبر 2024م بمدينة الرياض، وذلك بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والمختصين في مجال المحاسبة على الصعيدين المحلي والدولي

وفي كلمته الافتتاحية، رحب معالي رئيس اللجنة التوجيهية بوزارة المالية الأستاذ عبدالعزيز الفريح، بالحضور من الجهات الحكومية وأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، واستعرض تجربة المملكة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق المحاسبي، وما تطلبه ذلك من تغيير الثقافة المالية في بيئة أعمال القطاع العام مؤكداً أن

"ما وصلنا إليه اليوم هو خطوة كبيرة يرجع الفضل فيها إلى قيادتنا الرشيدة التي أولت هذا المشروع الوطني الإستراتيجي اهتمامًا بالغًا، وقدمت له الدعم الكامل".

وشهدت فعاليات المنتدى عقد جلستين حواريتين، حملت الأولى عنوان "تجربة المملكة بين واقع التطبيق والنظرة الدولية"، واستعرضت تجربة المملكة في رحلة التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وتبني معايير المحاسبة للقطاع العام، والنظرة الدولية ومكانة المملكة كعضو فعال مساهم في وضع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

وخلال هذه الجلسة، أوضح معالي رئيس اللجنة التوجيهية الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح أن تبنّي المملكة لمعايير المحاسبة للقطاع العام هو ممارسة محاسبية فنية، تشهد على التزام المملكة بمعايير إدارة المالية العامة على مستوى العالم، فيما أكد رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام السيد أيان كروثرز أن الفضل في نجاح المملكة العربية السعودية في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يرجع إلى رؤية السعودية 2030 الواضحة ودعم القيادة في وزارة المالية، مما ساهم في إنجاح عملية التحول، في حين قال الوكيل المساعد لسياسات وحوكمة الحسابات بوزارة المالية الأستاذ عبدالله آل مهذل إن المحاسبة على أساس الاستحقاق تعزز قدرة المملكة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية من خلال توفير رؤى مفصلة حول الالتزامات المالية طويلة الأجل، والالتزامات المستقبلية، وتحسين جودة الحسابات.

وأبرزت الجلسة الثانية التي عقدت بعنوان "تغيير الثقافة المالية في بيئة أعمال القطاع العام"، أهمية تغيير الثقافة المالية في بيئة أعمال القطاع العام من منظور المملكة ومنظور صناع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وأوضح خلالها الوكيل المساعد للحسابات العامة والتقارير بوزارة المالية الأستاذ محمد النويصر أن المملكة تتجه نحو تغيير الثقافة المالية لضمان استدامة الأعمال بعد التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، فيما أكد الرئيس التنفيذي لمركز المهارات المالية الأستاذ عبدالله مجرشي أن المركز يلعب دورًا حيويًا في تطوير القدرات البشرية وتعزيز الثقافة المالية في القطاع العام من خلال نهج مؤسسي وفعّال، في حين أشار قائد البرامج والمدير الفني في مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام السيد روس سميث إلى افتقار العديد من الإدارات المالية في القطاع العام إلى المعرفة المتخصصة اللازمة للتحول إلى الاستحقاق المحاسبي، مما يؤدي إلى خوفها ومقاومتها للتغيير.

من جهته، أوضح سعادة وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات الأستاذ حمد الكنهل في كلمته أن "هذا التحول ليس مجرد تطبيق لمبدأ محاسبي، بل هو عملية شاملة لإدارة التغيير، تتطلب التزامًا وتعاونًا مستمرين بين جميع الجهات ذات العلاقة، وهو ما يساهم في إدارة الموارد المالية الحكومية بكفاءة أعلى، ويقودنا لتحقيق أهدافنا الطموحة"، مشيراً إلى الدروس المستفادة من رحلة التحول المحاسبي، ومن أبرزها: بناء مؤشرات لقياس التقدم ومتابعة الأداء، وإدارة التغيير بفاعلية، وأهمية التدريب وبناء القدرات، وتحقيق استمرارية الأعمال بعد التحول.

وفي ختام المنتدى، كرم معالي رئيس اللجنة التوجيهية الجهات الفائزة بالجائزة الماسية في برنامج رواد الاستحقاق المحاسبي في فئة الاستدامة والتميز، والتي تستهدف جميع الجهات الحكومية التي تميزت في استمرارية الأعمال بعد التحول وبعد إصدار القوائم المالية الانتقالية، وهي: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وجامعة الملك سعود، والهيئة السعودية للمياه.

وحصدت هيئة الحكومة الرقمية التكريم التقديري في حوكمة وإدارة المشاريع، فيما حصد المركز الوطني لإدارة النفايات "موان" التكريم التقديري في الحلول المبتكرة، في حين حصدت وزارة البيئة والمياه والزراعة التكريم التقديري في الممكن التقني.

وتضمن المسار الأول من فئة شركاء النجاح الجهات الداعمة لمبادرات التحول، وهي الديوان العام للمحاسبة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة المالية، أما المسار الثاني فكان للجهات الحكومية التي قدمت الدعم للجهات الأخرى، وهي وزارة الدفاع، ووزارة الحج والعمرة، ووزارة الداخلية، ووزارة البلديات والإسكان.

يذكر أن المنتدى السعودي للمحاسبة في القطاع العام يعقد بالتزامن مع استضافة المملكة لاجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)، بمشاركة أكثر من 600 ضيف من أعضاء المجلس ومستشاريه ومشرعي المعايير المحاسبية المحليين والدوليين وقيادات الجهات الحكومية بالمملكة.

المركز
الأول
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY
وزارة المالية
Ministry of Finance

شركاء النجاح
وزارة المالية
Ministry of Finance

جائزة الاستحقاق التقديرية
فئة حوكمة
وإدارة المشاريع
هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

الكلمة الافتتاحية
وزارة المالية
Ministry of Finance

توطيـن صناعـة الأدويـة والأجهزة الطبية بالمملكة

تحقيـق التنمية المسـتدامة وتعزيز الاقتصـاد غير النفطي

يعـد قطاع صناعـة الأدوية والأجهزة الطبيـة مـن أبـرز القطاعـات الصناعية الواعـدة بالمملكـة، وركـزت علـى تطويرها الإستراتيجية الوطنية للصناعة ورؤيـة السعوديـة 2030، لأهميته في تحقيـق الأمن الدوائـي والصحي، وتعزيـز اسـتقلالية المملكـة فـي هذا المجـال مـن خلال تأميـن احتياجاتهـا الطبيـة وبنـاء القـدرات الصناعيـة النوعيـة، وصولاً إلى أن تكون المملكة مركـزاً مهمـاً لهـذه الصناعـة الواعدة.

ولتحقيـق النمـو المستـدام فـي القطاع، حـدّدت وزارة الصناعة والثروة المعدنيـة الصناعـات الدوائيـة التـي تحتاج المملكة إلى توطينها، ونشطت فـي بنـاء الشـراكات الإسـتراتيجية مع الشـركات العالمية الرائدة في المجال، لنقـل التقنيـة والمعرفة، كمـا اهتمّت بتعزيـز الشـراكة بيـن القطـاع العـام والقطـاع الخـاص للاسـتثمار، إضافـة إلـى جـذب الاستثمـارات الأجنبيـة.

ويعتبـر توطيـن صناعـة الأدويـة والأجهـزة الطبية خطـوة محورية نحو تحقيق التنمية المسـتدامة بالمملكة، وتعزيز الأمن الصحـي، باعتباره الطريق نحـو تقليـل الاعتمـاد علـى الـواردات، وتعزيـز الاقتصـاد غير النفطـي، وتنويع مصـادر الدخـل الوطنـي، وخلـق فـرص عمـل جديـدة مباشـرة وغيـر مباشـرة لتخصصـات نوعيـة ومحددة.

السوق الدوائي في المملكة

سـوق الـدواء فـي المملكـة يُقـدّر بحوالـي **10 مليـارات** دولار أمريكي ممـا يجعلـه السـوق الأكبـر فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا

يُعد سـوق الأدوية في المملكة واحداً من أكبر وأسرع الأسواق نمواً، مدعوماً بوجـود إمكانيات قوية للتصدير لخدمة منطقـة الشـرق الأوسـط وأفريقيـا والمناطـق التابعـة لمنظمـة التعـاون الإسلامـي، حيـث يبلـغ حجـم السـوق العالمـي للأدويـة نحـو 1,1 تريليـون دولار، وتقـدّر حصـة منطقـة الشـرق الأوسـط وأفريقيا منها 31 مليار دولار، وتعدّ المملكة أكبر سـوق للأدوية في المنطقـة، حيـث تقـدّر قيمـة سـوقها الدوائـي بـ 10 مليـارات دولار، أي نحو 32% من إجمالي حصة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من السوق العالمي.

وشـهد السـوق الدوائي في المملكة نمـواً لافتـاً خلال الفتـرة بيـن العـام 2019م وحتـى 2023م، بلـغ معدّلـه 25%، وزاد حجم السـوق من 8 مليارات دولار إلـى 10 مليـارات دولار سـنوياً، وهو نموٌ يؤكد أهمية السـوق الدوائي السـعودي وجاذبيتـه للاسـتثمار، حيـث حقـق القطـاع الدوائـي تقدمـاً فـي معـدلات توطينـه، وتـمّ تخفيض الـواردات الدوائية مـن 80% في العام 2019م إلـى 70% فـي العام 2023م.

وتشـير التقديـرات الحاليـة إلـى أن نمو سـوق الأدويـة السـعودي التراكمـي يقـدر بـ 5% خلال السـنوات الخمـس القادمـة ليصـل إلـى نحـو 40 مليـار دولار أمريكـي فـي العـام 2028م. وتوجد العديد من الفرص الاسـتثمارية الواعـدة فـي قطـاع صناعـة الأدويـة والتقنيـة الحيويـة في المملكـة، حيث تقـدر نسـبة التوطيـن الحاليـة بحوالـي 29% مـن القيمـة السـوقية، وحوالـي 42% مـن حجـم السـوق الدوائـي.

انطلاقة توطين الدواء بالمملكة

تقوم المملكة بجهود حثيثة للنهوض بالصناعات الدوائية والمعدات الطبية، وخصّصت 214 مليار ريال (57 مليار دولار) في موازنة العام 2024م، لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، في إطار التزامها بتحسين جودة الرعاية الصحية، وتوفير الخدمات الصحية لجميع مواطنيها، وهو ما يتوافق مع الهدف الثالث للتنمية المستدامة الذي يركّز على ضمان حياة صحية، وتعزيز الرفاه للجميع.

ويعد قرار مجلس الوزراء في العام 2022م، القاضي بتشكيل لجنة صناعة اللقاحات والأدوية الحيوية برئاسة وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، خطوة مهمة نحو توطين صناعة الأدوية وتحقيق الأمن الدوائي والصحي للمملكة، إلى جانب دورها الكبير في الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة، وتحويل المملكة إلى مركز مهم لهذه الصناعة الواعدة.

وتستهدف اللجنة تحديد أفضل التقنيات في مجال اللقاحات والأدوية الحيوية التي يتوجب على المملكة الاستثمار فيها، بهدف نقل المعرفة وتوطينها، إضافةً إلى بناء منصات صناعية محلية بمواصفات عالمية لتمكين المملكة من تبوُّء مكانها الطبيعي بصفتها قوة صناعية ومنصة لوجستية للّقاحات والأدوية الحيوية في المنطقة والشرق الأوسط ودول العالم الإسلامي.

ويكشف تقرير صادر عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية، التطوّر الملحوظ الذي شهدته صناعة الأدوية والأجهزة الطبية في المملكة خلال الأعوام الأخيرة، حيث بلغ عدد مصانع الأدوية والأجهزة الطبية مجتمعة 206 مصانع قائمة، ووصل عدد المصانع الدوائية تحديداً 56 مصنعاً دوائياً مرخصاً ومسجلاً في الهيئة العامة للغذاء والدواء باستثمارات إجمالية تزيد عن سبعة مليارات ريال.

وكان وزير الصناعة والثروة المعدنية، قد أعلن في يونيو 2022م، عن طرح عدد من الفرص الاستثمارية في صناعة اللقاحات والأدوية الحيوية بقيمة تتجاوز 11 مليار ريال، وذلك تحقيقاً لتوجهات المملكة الهادفة إلى تحقيق الأمن الدوائي والصحي، وجعل المملكة مركزاً مهماً لهذه الصناعة الواعدة.

صناعات وتقنيات ومنتجات نوعية

نتج عن النمو المتوالي للسوق الدوائي بالمملكة، قيام قطاع صناعة الأدوية في المملكة، بتوطين عدد من المنتجات الدوائية والمعدات الطبية، حيث شهدت دخول عدة تقنيات ومنتجات نوعية لأول مرة على مستوى التصنيع الكامل، مثل تصنيع أول منتج شبيه حيوي (العقاقير الحيوية) في المملكة، من خلال تطوير الملف بالكامل في المملكة وتسجيله في الهيئة العامة للغذاء والدواء.

واكتمل إنشاء أول مصنع من نوعه في منطقة الخليج لتصنيع الأدوية التنفّسية عالية التقنية، وأعلن عن إمكانات تصنيع الحقن المعقمة بطريقة التجفيد. كما أن في المملكة المصنع الوحيد في منطقة الخليج لتصنيع المواد الصيدلانية الفعّالة تحت تصنيف ممارسة التصنيع الجيد. أيضا شهدت صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية في المملكة تقدماً ملحوظاً، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات التي اجتذبها القطاع حوالي 3.1 مليار ريال.

وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، حقّق قطاع الأجهزة الطبية العديد من الإنجازات المهمة، منها إنتاج أجهزة التنفس الصناعي المتقدمة والمستخدمة في غرف العناية الفائقة وكذلك المستخدمة في المنازل، وتوطين صناعة أجهزة وشرائط قياس مستوى السكر في الدم كأول مصنع على مستوى الشرق الأوسط. كما تم التوسع في إنتاج مستهلكات المختبرات الإكلينيكية، مثل الوسائط الحيوية وأنابيب تجميع العينات وصحون الاستزراع والكواشف المخبرية.

وقامت المملكة كذلك بتوطين صناعة الأدوات الجراحية، وأجهزة تثبيت العظام، والأجهزة التعويضية. إضافة إلى إنتاج أجهزة نوعية متخصصة في علاج الرجفان القلبي، وأجهزة مراقبة الوظائف الفسيولوجية والعلامات الحيوية، وتوطين صناعة أجهزة القياسات غير التداخلية لمستوى الأكسجين في الدم ومستوى الهيموغلوبين ومراقبة أول أكسيد الكربون.

كما شهد القطاع تصنيع منتجات القساطر البالونية الطرفية والقلبية والدعامات، وتصنيع الأجهزة التقنية المعتمدة على الإلكترونيات المتقدمة والبرمجيات، التي يتوقع أن تسهم بشكلٍ إيجابي في تطور سلاسل القيمة المحلية، مثل أجهزة التصوير الطبي بالموجات فوق الصوتية، وشاشات مراقبة المرضى، وأجهزة قياس نسبة السكر في الدم، إلى جانب الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية وأجهزة تقويم العظام المزروعة داخل الجسم.

وبحث معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية -رئيس لجنة صناعة اللقاحات والأدوية الحيوية- توطين صناعة اللقاحات والأدوية، في يوليو 2024م، خلال زيارته لمعهد بوتانتان البرازيلي الرائد عالمياً في تطوير اللقاحات وإنتاج المستحضرات الصيدلانية والحيوية، وأوضح معالي الوزير أن جمهورية البرازيل مهيأة للشراكة مع المملكة في صناعة الأدوية واللقاحات، نظراً لما تتميز به من خبرات متقدمة.

صُنـــع فـي السعوديـــة

الطلب الإقليمي المتزايد، يتوقع أن يدفع إلى زيادة الصادرات السعودية من الأجهـزة والمسـتلزمات الطبية

يتوقع أن يدفع الطلب الإقليمي المتزايد إلى زيادة الصادرات السعودية من الأجهزة والمستلزمات الطبية؛ بما يُسهم في تطوّر القطاع على المستوى الإقليمي ويعزز استجابته للطلب على هذه الأجهزة والمنتجات. كما تقوم الوزارة بدعم وتسويق المنتجات السعودية في المعارض العالمية والإقليمية، من خلال مبادرة "صنع في السعودية" التي تهدف إلى إبراز المنتجات السعودية، وتمكينها من التنافسية في الأسواق العالمية.

كذلك تعمل الوزارة على تحسين سلاسل القيمة من خلال المواءمة مع الجهات ذات العلاقة في البحث والتطوير، إلى جانب سعيها لتحقيق الميز التنافسية من خلال توفير المواد الخام محلياً بالتنسيق بين القطاعات الصناعية المختلفة مثل المعادن، والبتروكيماويات، وقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية، وتمثّل هذه التطورات خطوة مهمة نحو تعزيز مكانة المملكة كونها وجهة رائدة في صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية على مستوى المنطقة والعالم.

وتستهدف وزارة الصناعة توطين 80% إلى 90% من احتياجات الشراء الحكومي من الأنسولين واللقاحات في المملكة، وجذب الاستثمارات النوعية في قطاع الأدوية والتقنيات الحيوية، وتعزيز التصدير إلى الأسواق الخارجية، للمساهمة في تنويع الاقتصاد، وتنمية الإيرادات غير النفطية، والناتج المحلي الإجمالي.

كما تسعى الوزارة إلى تنمية المحتوى المحلي في قطاع صناعة الأدوية والأجهزة الطبية عبر تقديم عدد من الحوافز المالية لشركات الأدوية والأجهزة الطبية، وتوفير المساعدة التقنية لشركات الأجهزة الطبية والأدوية، وتعزيز دور مبادرتيّ "صنع في السعودية" و "تقنية سعودية" في توطين الصناعة الدوائية.

صندوق النقد الدولي..
المملكة تقود تحولاً اقتصادياً غير مسبوق

حسين الرقيب
مدير مركز زاد
للاستشارات المالية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة للعام 2024م مع المملكة العربية السعودية، حيث أشاد بالتحول الاقتصادي غير المسبوق في المملكة والذي يتقدم بشكل جيد، وحققت برامج التحول والتنويع الاقتصادي تحت مظلة رؤية السعودية 2030 تقدماً هائلاً، كما سهلت ممارسة الحيز المالي الأخيرة إعادة معايرة الإنفاق الاستثماري من خلال إعادة تحديد أولويات المشاريع، إذ تعتبر هذه الإجراءات من أفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في خفض معدلات التضخم وزيادة قدرة القطاع المالي على تمويل المشاريع.

كما اتفق المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي على قدرة المملكة على تنمية النشاط الاقتصادي غير النفطي مع استقرار التضخم، وانخفاض البطالة إلى أدنى مستوياتها، والاحتياطات المالية الأجنبية الكبيرة، وأكدوا أهمية الحفاظ على الاستدامة المالية، وحماية الاستقرار المالي، والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو المستدام والشامل.

ويعتقد الصندوق أن الاستمرار في ربط الريال بالدولار الأميركي مناسب للاقتصاد السعودي، كما أشاد الصندوق بقوة القطاع المالي في المملكة، وإن كانت هناك علاقة متضخمة بين الصندوق السيادي وبعض فجوات البيانات القائمة التي تتطلب اليقظة المستمرة، وطالب التقرير بتشديد أدوات منح القروض إذا استمر نمو الائتمان مرتفعاً، وهذا يتوافق مع تقاريرنا السابقة بأن التوسع في الإقراض الاستهلاكي والعقاري قد يحد من قدرة البنوك على منح القروض للقطاعات الاقتصادية التي تدعم نمو الناتج المحلي غير النفطي.

وأشاد التقرير بالإصلاحات التي تتخذها المملكة لتعزيز بيئة الأعمال وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي، وأكد أن الإعلان عن تأثير عملية إعادة المعايرة على أهداف رؤية السعودية 2030 وخطط الإنفاق سوف يساعد في وضوح الرؤية بشأن أولويات الحكومة للمستثمرين، وزيادة كفاءة الاستثمار، وإصلاح أسواق العمل، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز الحوكمة والتي تساعد في تعزيز تنمية القطاع الخاص.

كما نوه التقرير بمنصة اعتماد التي ساهمت في تسريع صرف مستحقات القطاع الخاص، حيث تتم معالجة 83% من المدفوعات في غضون 15 يوماً والتي كانت تشكل عائقاً أمام ممارسة الأعمال في الماضي، وتم تمكين القطاع الخاص الآن من متابعة حالة مطالباته مباشرة في منصة اعتماد.

معالـي وزيـر الماليـة يفتتـح النسـخة الثالثـة مـن مؤتمـر الزكـــاة والضريبـــة والجمـارك

افتتح معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان النسخة الثالثة من مؤتمر الزكاة والضريبة والجمارك، الذي جرت فعالياته في مدينة الرياض خلال الفترة من 3 - 4 جمادى الآخرة 1446هـ الموافقة 4 - 5 ديسمبر 2024م تحت شعار "نرسم المستقبل لاقتصاد مستدام وأمن معزز"

وفي كلمته الافتتاحية، أكد معالي الجدعان أن لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك دورها الفاعل في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، خصوصا فيما يتعلق بالتحول الرقمي الذي قطعت فيه شوطا كبيرا ليكون أحد أهم الممكنات في تسهيل الأعمال، حيث حققت الهيئة نسبة 99.35% في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الرقمية، وذلك بفضل تطوير خدماتها الرقمية.

وأوضح أن مؤتمر الزكاة والضريبة والجمارك يُعد عنصرًا أصيلًا في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، وفي إبراز جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التجارة البينية وتسخير التقنية، وتعزيز أوجه التعاون الدولي من خلال عقد الشراكات الثنائية والدولية مع كثير من الدول لتبادل الخبرات في العمل الزكوي والضريبي والجمركي.

من جهة أخرى، شارك معالي وزير المالية في الجلسة الحوارية التي أقيمت ضمن أعمال المؤتمر تحت عنوان "تعافي ونمو الاقتصاد في ظل التحديات العالمية"، بجانب معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين الشيخ سلمان بن خليفة الخليفة، ومعالي وزيرة المالية في الجمهورية الإندونيسية الدكتورة سيري موليانى أندرواتي، ومعالي وزير الدولة للشؤون المالية في جمهورية الهند السيد بانكاج تشودري.

وأوضح أن حكومة المملكة العربية السعودية تعمل على تعزيز استثماراتها لتنمية اقتصادها، منوهًا أن الاستثمار في القطاعات الواعدة يعزز النمو الاقتصادي، ويخلق فرصًا وظيفية واستثمارية عديدة.

كما أكد معاليه أن رقمنة الاقتصاد قد خلقت تحديات في تحصيل الإيرادات لبعض الدول، لكون أنشطة الشركات الرقمية فيها افتراضية.

ولذلك، عملت مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اتباع نهج حل الركيزتين لمواجهة التحديات وضمان تحصيل الضرائب وفق أفضل الممارسات العالمية.

وعلى هامش المؤتمر، وقع معالي وزير المالية عددًا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية مع كل من دولة الكويت، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية كوسوفو، وذلك بهدف تجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب الضريبي، والتعاون في مجال الإدارة الضريبية، والتعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية.

كما عقد معاليه على هامش المؤتمر مجموعة من اللقاءات الثنائية مع عدد من أصحاب المعالي، وهم معالي وزير الدولة للشؤون المالية في جمهورية الهند السيد بانكاج تشودري، ومعالي وزيرة المالية في الجمهورية الإندونيسية الدكتورة سيري موليانى أندرواتي، ومعالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في جمهورية كرواتيا السيد ماركو بريموراك، ومعالي وزير المالية والعمل والتحويلات في جمهورية كوسوفو السيد هيكوران موراتي، ومعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين الشيخ سلمان بن خليفة الخليفة.

وفي الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي نائب وزير المالية الأستاذ عبدالمحسن بن سعد الخلف ضمن أعمال المؤتمر بعنوان "دور الزكاة في تعزيز الترابط الاجتماعي" أكد أن الزكاة ركيزة اقتصادية واجتماعية تحمل في جوهرها قيماً عظيمة تعمل على بناء مجتمع متوازن وعادل.

وأضاف إن الزكاة تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الترابط المجتمعي من خلال ترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية والتضامن، مشيرا إلى أن المملكة التزمت بتوجيه إيرادات الزكاة لدعم البرامج الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي مثل إعانات الضمان الاجتماعي.

ويعقد مؤتمر الزكاة والضريبة والجمارك ليجمع الخبراء وصناع القرار والقادة من مختلف أنحاء العالم لمناقشة أحدث الاتجاهات والتقنيات والنماذج المعاصرة في جباية الزكاة وتحصيل الضرائب وتنظيم الأنشطة المتعلقة بالعمل الجمركي عبر جلسات حوارية ثريّة، وورش عمل تفاعلية، ومعارض تقنية، يتجاوز بها الحاضر ليرسم مستقبلًا يتسم بالتكامل بين الاستدامة الاقتصادية وتعزيز الأمن.

التقرير السنـوي لبرنامـج جـودة الحيـاة نحو تحقيق رخاء المواطن وازدهار الوطن

" تنفيذ مشاريع متنوعة بقيمة 800 مليون ريال"

بنسـخة تصدرتها عبـارات خادم الحرمين الشـريفين الملك سـلمان بـن عبـد العزيـز آل سـعود، -حفظـه اللـه-، "المملكـة العربيـة السـعودية ماضيـة نحو تحقيق كل مـا يعزز رخـاء المواطن وازدهار الوطـن وتقدمـه وأمنـه واسـتقراره، والتيسـير علـى المواطـن لتحقيـق مختلـف المتطلبـات التـي تكفـل لـه حيـاة كريمـة بـإذن اللـه"، أصـدر برنامج جـودة الحياة تقريره السـنوي للعـام 2023م، حيـث يعد البرنامج أحـد برامج تحقيق رؤية السـعودية 2030، وقد أُطلق فـي العـام 2018م.

واستهل التقرير منجزات قطاعات برنامج جودة الحياة، انطلاقاً من عبارات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، -حفظه الله-، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء: "طموحنا أن يكون اقتصادنا أكبر مما نحن فيه اليوم، كيف نخلق بيئة جذابة وجيدة ورائعة في وطننا، كيف نكون فخورين في وطننا، كيف يكون وطننا جزءاً مساهماً في تنمية وحراك العالم سواء على المستوى الاقتصادي، أو البيئي، أو الحضاري، أو الفكري".

وبعد مقدمة من رئيس لجنة البرنامج معالي الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب، والرئيس التنفيذي للبرنامج الأستاذ خالد بن عبد الله البكر، سلط التقرير السنوي الضوء على أبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام 2023م، واستعرض التوجهات الرئيسية للبرنامج خلال المرحلة المقبلة، حيث حقق البرنامج العديد من الإنجازات الملموسة من خلال تنفيذ مبادرات متنوعة وتنظيم فعاليات متميزة، حيث يسهم البرنامج في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف لمعيشية لجميع سكان المملكة، مما يجعلها من أفضل الأماكن للعيش على مستوى العالم.

الأثـــر الاقتصـــادي للبرنـــامج

مبادرات برنامج جودة الحياة تعزز الاقتصاد الوطني عبر المساهمة في: الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، واستحداث الوظائف المباشرة، والمساهمة في المحتوى المحلي، وتحفيز الاستثمار غير الحكومي.

تعاظم الأثر الاقتصادي لبرنامج جودة الحياة من خلال توفيره فرص عمل جديدة، ودعم الابتكار والتنويع الاقتصادي، من خلال تطوير قطاعات السياحة. كما أسهم البرنامج في

Draft

جذب استثمارات أجنبية كبيرة، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص التي وصلت إلى 23.7 مليار ريال، إلى جانب دعم تطوير البنية التحتية.

كما تساهم قطاعات البرنامج مثل السياحة والرياضة والسينما والثقافة والفنون والترفيه والقطاعات المرتبطة بها، في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، حيث حققت: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نسبة 7%، والنقل والاتصالات نسبة 7.3%، والتشييد والبناء 4.3%، في نهاية العام 2023م.

وتعزز مبادرات برنامج جودة الحياة الاقتصاد الوطني عبر المساهمة في خمسة محاور اقتصادية تشمل: الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، واستحداث الوظائف المباشرة، والمساهمة في المحتوى المحلي، وتحفيز الاستثمار غير الحكومي. ويورد التقرير السنوي أبرز ما تحقق، كالتالي مبادرات البرنامج ترفع مساهمة المحتوى المحلي إلى 37% في الربع الثالث من العام 2023م، متجاوزة المستهدف بـ 2%.

ارتفاع الإيرادات غير النفطية بقيمة 500 مليون ريال في العام 2023م، لتصل إلى 8.29 مليار ريال.

مساهمة البرنامج في الناتج المحلي الإجمالي 1.5 مليار ريال في العام 2023م، ليصل الإجمالي إلى 21.9 مليار ريال.

مساهمة الاستثمار غير الحكومي 140مليون ريال في العام 2023، ليصل الإجمالي إلى 19.1 مليار ريال.

إنجازات ومؤشرات

تسويق عدد من الفرص الاستثمارية، وتنفيذها بقيمة 800 مليون ريال في مشاريع متنوعة يسهمان في تحقيق مستهدفات جودة الحياة

استعرض التقرير السنوي أهم إنجازات برنامج جودة الحياة خلال العام 2023م م من مبادرات ومؤشرات، حيث سلط الضوء على التحولات البارزة في مجالات جودة الحياة ذات الصلة، تحقيقا لأهداف رؤية السعودية 2030. كما أبرز التقرير جهود البرنامج في دعم الاستدامة وتحديث خطط التنفيذ والمبادرات في قطاعات متنوعة مثل التصميم الحضري والرياضة، والثقافة والتراث، والترفيه والهوايات، والسياحة، والقطاع الأمني.

وقد حرص البرنامج على توفير الخيارات وتطوير الأنظمة وتطوير رأس المال البشري وبناء وتطوير البنية التحتية، إضافة إلى إسهامه في تمكين مختلف قطاعات جودة الحياة ودعمها. حيث نتج عن الاتفاقيات والشراكات التي عقدها مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، تسويق عدد من الفرص الاستثمارية، وتنفيذها بقيمة 800 مليون ريال في مشاريع متنوعة تسهم في تحقيق مستهدفات جودة الحياة.

أما قطاع السياحة الحيوي، فشهد قفزات نوعية هامة خلال العام الماضي، حيث تم تسجيل أكثر من 100 مليون زيارة سياحية إلى المملكة من الداخل والخارج مع نهاية العام 2023م، أي قبل سبع سنوات من المدة المحددة مسبقاً لتحقيق هذا الهدف، محققاً الهدف الإستراتيجي المسند إلى برنامج جودة الحياة، ليرفع مستهدف العام 2030م إلى 150 مليون زيارة سياحية، كما بلغ حجم إنفاق السياح أكثر من 052 مليار ريال.

مؤشـــــــرات إنجـــاز برنامـج جـودة الحيـــاة

%202
عـــــدد المؤلفـــات المحليـة (الكتـب حاليـاً)

%188
عـــدد أيـــــام الفعاليات الثقافية

%103
عـــدد الموظفيـــن فـــي القطاع الثقافي السـعودي

%132
معـــدل نصيـــب الفـــرد مـــن الســـاحات والأماكـــن العامـــة

%86.25
نسـبة رضـا السـكان عـن المشهد الحضري في المدن

%92.5
مؤشر رضـا السـكان عـــن نظافـــة المـدن

%127
نسـبة الرضا عـن الظروف المعيشـــية للوافديـــن

%355
عـدد المشـاركات السـعودية فـي الفعاليـات الثقافيـة الدوليـة

%151
عـــدد أنديـــة الهـــواة

%124
رفـــع مســـتوى الثقـــة فـي الخدمـات الأمنيـة

%110
عـدد وســائل الإعـلام المتاحـة (مثـل الراديـو والتلفـــاز والصحـــف)

%100
نسـبة تمثيـل العلامـات التجاريـــة العالميـــة

استمرارية الأعمال:
استثمار في المستقبل أم من ضروريات الحاضر؟

أ/محمد عبدالعزيز رفقي

مدير عام إدارة استمرارية الأعمال بوزارة المالية

في عالم الأعمال المتسارع والتنافسي، تواجه المنظمات تحديات متزايدة ومتنوعة. من خلال مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية السريعة إلى الهجمات السيبرانية والأوبئة العالمية، فإن القدرة على مواجهة هذه التحديات والتعافي منها بسرعة أصبحت ضرورة ملحة. هنا يأتي دور "استمرارية الأعمال" كحجر أساس في حماية المنظمات وتحقيق استمراريتها. وظهر مفهوم استمرارية الأعمال كرد فعل على الأحداث التاريخية الكبرى التي أثرت بشكل كبير على الأعمال الاقتصادية والتجارية، مثل الحروب والكوارث الطبيعية والهجمات السيبرانية. ومع تزايد التعقيد في الأعمال والتقنيات وتوسع شبكات التوريد أصبح من الضروري تطوير استراتيجيات أكثر شمولية لحماية المنظمات.

وعليه، فإن استمرارية الأعمال في المنظمة المالية والاقتصادية تعتبر من الجوانب الحيوية التي تضمن البقاء وتساعد على النجاح في مواجهة التحديات والأزمات في عالمنا المتغير بسرعة. حيث تصبح القدرة على التكيف مع الظروف المفاجئة والاستمرار في تقديم الخدمات والمنتجات ذات أهمية قصوى. هذا المقال سيتناول مفهوم استمرارية الأعمال، أهميته، والمكونات الأساسية لاستمرارية الأعمال.

يمكن تعريف استمرارية الأعمال على أنها عمليات الإدارة الشاملة التي تمكن المنظومة من توفير إطار متكامل لبناء المرونة والقدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات الحرجة بالحد الأدنى ضمن إطار زمني مقبول وبأقل الخسائر في حالة حدوث حوادث تشغيلية أو أزمات لا قدر الله. وبذلك تكون قادرة على التعافي بسرعة والعودة إلى العمل بكفاءة بعد وقوع حدث طارئ.

وحيث تعتبر وزارة المالية ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وتقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في الحفاظ على استقرار المالية العامة وضمان فعالية التخطيط المالي والتركيز على تطوير السياسات المالية المستدامة وتقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وفعالية. وفي ظل التطورات المتسارعة والتحديات المتزايدة التي يتم مواجهتها، أصبح من الضروري أن تمتلك وزارة المالية نظاماً قوياً لاستمرارية الأعمال يساعد في استمرار تقديم خدماتها الحرجة دون انقطاع. وذلك لكون إدارة استمرارية الأعمال من أهم عناصر خط الدفاع الثاني في الوزارة.

وتكتسب استمرارية الأعمال أهمية خاصة نظراً لما يلي:

- استمرار تقديم الخدمات الحرجة خلال الكوارث
- حماية الأصول
- رفع المرونة
- الحفاظ على السمعة
- تحسين الأداء التشغيلي
- الامتثال للوائح التنظيمية

حيث تعمل إدارة استمرارية الأعمال في بناء القدرة لدى المنظمة في الوقاية والاستجابة والتعافي والتحضير للتّمكن من الاستجابة للتحديات التي يتم مواجهتها بمهنية وكفاءة، مما يساهم في تقليل المخاطر والأضرار والحد من فترة التعطل المحتملة. كما تساهم في تأصيل الثقة في القطاع العام من خلال الرد السريع والفعّال. ويعمل الاستعداد التام لمواجهة الأزمات من جعل المنظمات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات المفاجئة في بيئة الأعمال وتساهم في رفع القدرة على الاستجابة للحوادث والأزمات. كما أنها تساعد المنظمة في الحفاظ على سمعتها وذلك بتطبيق أفضل معايير الجودة العالمية مثل الآيزو. أيضاً تساهم خطط استمرارية الأعمال في حماية الأصول البشرية والمالية والرقمية. كما تعمل على تحسين الأداء التشغيلي حيث تساعد عملية تحليل أثر انقطاع الأعمال في تحديد نقاط الضعف في العمليات التشغيلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينها. مثلاً كوجود نقص في عدد الموظفين الذين يقدمون خدمة معينة فيكون ذلك دافعاً للإدارة باتخاذ إجراء تصحيحي من خلال مشاركة المعرفة بين الموظفين أو توفير موظفين جدد على سبيل المثال. كما يساهم الامتثال للوائح التنظيمية المحلية والدولية على تعزيز شفافية الجهات من خلال الامتثال للأطر والمعايير المعتمدة الصادرة من الجهات التشريعية والتنظيمية مثل مجلس المخاطر الوطنية وهيئة الحكومة الرقمية وإرشادات الممارسات الجيدة العالمية لإدارة استمرارية الأعمال ومعايير الآيزو (ISO 22301).

المكونات الأساسية لاستمرارية الأعمال

التخطيط لاستمرارية الأعمال:

إجراءات استمرارية الأعمال هي عملية متكاملة تبدأ **بتحليل المخاطر** التي قد تواجهها المنظمة وفهم الاحتمالات والتأثيرات لكل نوع من المخاطر. كما يتم **تحليل أثر انقطاع الأعمال** (BIA) لتحديد إجراءات الأعمال الحرجة والموارد اللازمة لدعمها. وتساهم هذه العملية بتحديد التأثيرات المحتملة في حال الانقطاع كالأثر المالي والإستراتيجي والأثر على السمعة والمسؤولية القانونية. كما يساعد في تحديد الوظائف الحيوية والموارد اللازمة لاستمرار العمليات **ووضع استراتيجيات وخطط استمرارية الأعمال** (مثل: خطة إدارة الأزمات، خطط تعافي الأعمال، خطط التعافي من الكوارث التقنية والسيبرانية، خطط الطوارئ) للتعامل مع الكوارث وتوضيح الخطوات التي سيتم اتخاذها في حالة حدوث أزمة لا قدر الله، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ هذه إلاستراتيجيات، وإعداد خطط اتصالات واضحة لضمان تواصل فعال داخل المنظمة وخارجها أثناء الأزمات.

ومن الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية في تطوير تحليل أثر انقطاع الأعمال وبناء خطط استمرارية الأعمال. حيث قامت الوزارة بحصر وتحليل جميع الإجراءات والخروج بقائمة الإجراءات الحرجة وتحديد أولوية استئناف هذه الإجراءات بناءً على درجة الحرجية وربطها بالأنظمة التقنية الداعمة للتأكد من وجود الحلول اللازمة لاستعادة هذه الأنظمة والتي تدعم تقديم الخدمات الحرجة. حيث تشرف الوزارة على تقديم الخدمات الحرجة المقدمة للجهات.

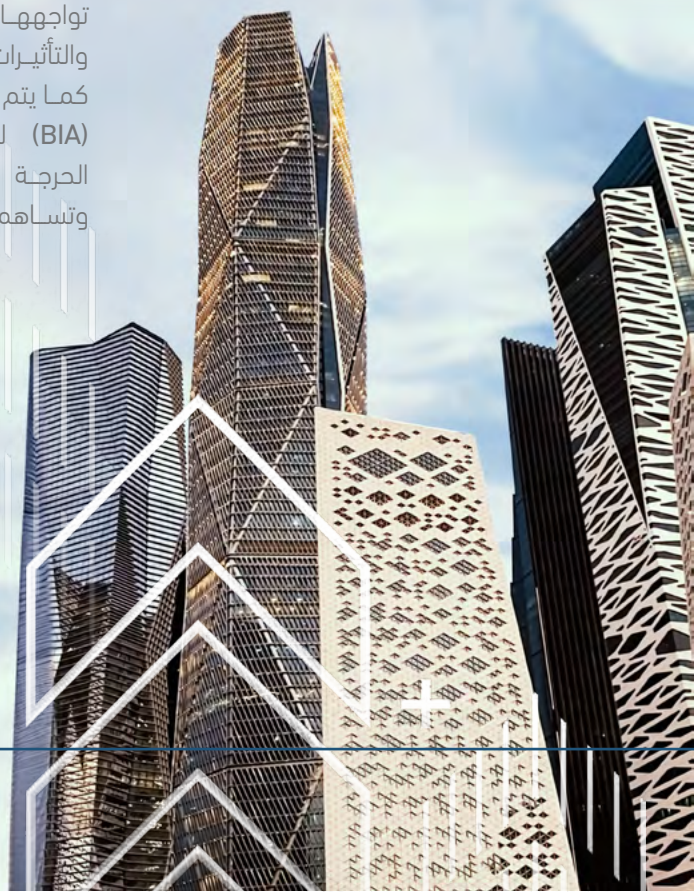

الحكومية والمجتمع والتأكد من حمايتها ومرونة سلاسل الإمداد لها. على سبيل المثال، تشرف الوزارة على خدمات منصة اعتماد والتي تقدم خدماتها عبر بوابة موحدة ومركزية للموافقات مثل تحويلات الميزانية، وعقود المشتريات لمشاريع الجهات الحكومية، وأتمتة الدفع وغيرها من الخدمات الأساسية. كذلك تطبيق صرف وهو نظام الرواتب الحكومي الموحد، والربط مع البنك المركزي السعودي لتوفير رواتب موظفي القطاع العام. وتطبيق تحصيل وذلك لتقديم الفواتير وتحصيل المدفوعات من المواطنين وتعزيز التكامل مع نظام سداد (نظام المدفوعات السعودية) الذي يستخدمه المواطنون كواجهة أمامية للمدفوعات.

التمارين والاختبارات: من أجل العمل على تقليل أثر تعطل الأعمال لابد من تنفيذ التمارين والاختبارات لجميع الخطط والأنظمة والإجراءات البديلة للتحقق من مدى فعاليتها والعمل على اكتشاف الفجوات وتحسينها بناء على الدروس المستفادة. فلابد من توفر برامج تدريبية منتظمة لتعريف الموظفين بمهامهم ومسؤولياتهم في حالة حدوث أزمات لا سمح الله. ويتضمن التدريب كيفية استخدام الأدوات والتقنيات المتوفرة للتعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بأهمية المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

كما قامت الوزارة بوضع خطة لتنفيذ عدد من التمارين والاختبارات بمشاركة أصحاب المصلحة والجهات التابعة والمرتبطة ومنها التمارين الوطنية، وتمارين تعافي الأعمال، واختبارات وسائل الاتصال البديلة، واختبارات الأنظمة التقنية، واختبارات الإخلاء، واختبارات المولدات الاحتياطية وغيرها. وخلال هذا العام، قامت الوزارة بالتنسيق مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية بتنفيذ عدد من التمارين والاختبارات الشاملة. حيث شارك في الاختبارات جميع الوكالات والإدارات من خلال تفعيل خطط استمرارية الأعمال، كما تم تفعيل جميع خطط التعافي من الكوارث التقنية. من خلال نقل وتشغيل كافة الأنظمة الوطنية والمؤسسية من مركز البيانات الرئيسي إلى مركز التعافي من الكوارث، واستمرار تشغيل الأنظمة في البيئة الاحتياطية لمدة شهر وذلك لتعزيز قدرة وكفاءة المركز الاحتياطي ورفع جاهزيته للتعامل مع الحوادث والأزمات.

التقييم والمراجعة: لتكون خطط استمرارية الأعمال فعالة، يجب على المنظمات المالية والاقتصادية إجراء تقييمات دورية ومراجعات مستمرة لهذه الخطط. حيث يساعد التقييم الدوري في تحديد نقاط الضعف وتحسين العمليات وإلاستراتيجيات المتبعة. كما يمكن استخدام نتائج هذه التقييمات في تحديث الخطط وتطوير استراتيجيات جديدة تلائم التغيرات البيئية والاقتصادية. على أن يشمل ذلك، التعاون مع الأطراف الخارجية مثل الموردين والعملاء والشركاء الإستراتيجيين لتعزيز قدرة المنظمة على الصمود. فالشراكات القوية توفر دعماً إضافياً في الأوقات الحرجة، وتسهم في تلبية احتياجات العمل بسرعة وكفاءة أكبر.

وعليه فإن الثقافة التنظيمية التي تدعم الابتكار والمرونة والاستجابة السريعة تعتبر من العناصر الأساسية لاستمرارية الأعمال. كما يجب على القيادة في المنظمات أن تعمل على بناء ثقافة تشجع الموظفين على التفكير بطرق جديدة وتقديم الحلول المبتكرة للتحديات التي تواجهها المنظمة. بينما تلعب التكنولوجيا دوراً حيوياً في تسهيل استمرارية الأعمال. من خلال استخدام أنظمة النسخ الاحتياطي السحابي، والحلول التقنية المتقدمة في إدارة المخاطر، وتستطيع المنظمات تحقيق مستوى عالٍ من الأمان والاستجابة السريعة للأزمات. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة يساعد في التنبؤ بالمخاطر وتقديم حلول استباقية.

فاستمرارية الأعمال ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة حتمية في عالم الأعمال اليوم. من خلال الاستثمار في بناء خطط استمرارية أعمال شاملة وفعالة، وذلك لتمكن الجهات الحكومية والخاصة من حماية نفسها من التهديدات المتزايدة وتعزيز قدرتها على النمو والازدهار على المدى الطويل.

أهميـة متناميـة
مؤسسات التصنيف الائتماني
ودورها في الاقتصاد الحديـث

تتزايد أهمية ودور مؤسسات التنصيف الائتماني العالمية يوماً بعد يوم في الاقتصاد العالمي الحديث، حيث تعمل هذه المؤسسات على تقديم تصنيفات تعتمد على تحليل مالي دقيق ومؤشرات اقتصادية لتحديد قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يساعد كثيراً في حركة الاقتصاد الحديث.

ويمكن تعريف مؤسسات التصنيف الائتماني بأنها شركات خاصة تصدر تقييمات للجدارة الائتمانية للدول والمؤسسات، وينعكس التصنيف الذي تصدره إيجابا أو سلبا على ثقة المستثمرين في هذه الدول أو المؤسسات، وكلفة استدانتها من الأسواق المالية.

ويوجد على مستوى العالم نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة. أشهر هذه الوكالات ثلاث مؤسسات أميركية هي "فيتش" و"موديز" و"ستاندر آند بورز".

وكالات الائتمان الأشهر

اكتسبت الوكالات الأمريكية الثلاث أهمية كبرى، عندما اعتمدتها هيئة الأوراق المالية الأمريكية في العام 1975م، باعتبارها جهات ذات مصداقية، لتسيطر هذه الوكالات حالياً على نسبة كبيرة من سوق إصدار التصنيفات الائتمانية، يقدرها البعض بنحو 95%، ولكن نصيب "موديز" و"ستاندرد آند بورز" هو الأكبر.

أسس وكالة موديز السيد جون مودي في العام 1909م، وتقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية والتقييم من حيث القوة المالية والائتمانية. وتسيطر "موديز" على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم.

بينما تعد شركة "ستاندرد آند بورز"، فرعا لشركات "مكغرو هيل" التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، وتصدر تصنيفها لتقيس مدى قدرة حكومة أو شركة أو مؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة.

أما وكالة "فيتش" الدولية للتصنيف الائتماني فتأسست من قبل جون نولز فيتش في 24 ديسمبر 1913 في مدينة نيويورك بأمريكا، وهي مملوكة لشركة (هيرست)، ويقع مقرها الرئيسي المزدوج في نيويورك ولندن.

وفي المملكة، تأسست وكالة "سمة" للتصنيف الائتماني من قبل هيئة السوق المالية في العام 2016م، بعدما حصلت على ترخيص هيئة السوق المالية، لتكون بذلك أول وكالة تصنيف ائتماني في المملكة، كما تعد أول وكالة يتم الترخيص لها في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقامت هيئة السوق المالية السعودية بالترخيص لخمس شركات تصنيف ائتماني لتمارس نشاطات التصنيف الائتماني بالمملكة، ثلاث منها وكالات أجنبية هي إس آند بي جلوبال ريتنجز يورب ليمتد، وشركة موديز أنفيستورز سيرفيس ميديل ايست ليميتد كي إس إيه برانش، وشركة فيتش أستراليا بيه تي وصاي تي دي. واثنتان تم تأسيسهما بالمملكة.

أهمية التصنيف الائتماني

تلعب مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية دوراً حيوياً في تقييم المخاطر المالية للدول والشركات. لهذا تتزايد أهميتها يوماً بعد يوم في الاقتصاد الحديث، لأسباب عديدة، أبرزها:

1. **تعزيز الشفافية:** تقدم وكالات التصنيف تقييماً واضحاً عن الجدارة الائتمانية، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة.

2. **جذب الاستثمارات:** إذ إن توفر تصنيف ائتماني قوي وتقارير شفافة وموثوقة يمكن أن يعزز من ثقة المستثمرين، ويساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

3. **إدارة المخاطر:** تقدم وكالات التصنيف الائتماني تحليلات عميقة عن البيئة الاقتصادية، تساعد في الكشف عن المخاطر المحتملة للاستثمار، مما يساعد الحكومات والشركات على تحسين خططها المالية.

4. **التنافسية العالمية:** تعتبر التصنيفات معياراً مهماً لتحديد مدى قوة الاقتصاد أو الشركة في السوق العالمية.

5. **تقليل تكلفة الاقتراض:** التصنيفات العالية تمنح الدول والشركات شروط اقتراض أفضل.

6. **تحفيز الإصلاحات الاقتصادية:** تسهم التصنيفات في دفع الحكومات لتحسين سياساتها المالية لتعزيز تصنيفاتها.

مفهوم التصنيف الائتماني

التصنيف أو التقييم الائتماني للدول والكيانات المختلفة، يعني الجدارة الائتمانية، أو قدرة تلك الدول والكيانات على الحصول على القروض اللازمة، ومدى قدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات في موعدها، وعادة ما ينظر من خلال التصنيف الائتماني إلى عدة مؤشرات، منها:

- الأصول التي تمتلكها الدولة أو يمتلكها الكيان طالب القرض.
- مدى سهولة التدفقات النقدية إليه، سواء من الداخل أو الخارج.
- تعاملاته السابقة مع الدائنين، وأسعار الفائدة التي حصل بها على قروضه من قبل.
- مدى حالة الاستقرار السياسي والأمني للدول، وتأثيرها على الوضع الاقتصادي، وخاصة القدرة على سداد الديون.

وكلما تحسن التصنيف الائتماني لدولة ما، زادت الثقة في قوتها الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجهات الممولة أو المقرضة، حيث يسهل التصنيف الجيد الحصول على القروض سواءً داخلياً أو خارجياً، نظراً لما يشمله من معايير تعمل على توقع وضمان الاستقرار المالي بشكل كبير.

وعادة ما يتناول التصنيف الائتماني البعد الزمني للتصنيف، من حيث المدى القصير أو الطويل الأجل، لذلك عادة ما نجد تقارير وكالات التصنيف الائتماني تضع عبارة "نظرة مستقبلية (إيجابية أو سلبية)، أو (غير مستقرة، أو مستقرة)".

معايير التصنيف الائتماني

تعمل وكالات التصنيف الائتماني على تقييم وتحديد درجة التصنيف الائتماني للدول والمؤسسات وغيرها، بناءً على معايير عدة، أبرزها :

- البيانات المالية والقدرة وتاريخ سداد الديون السابقة.
- الأداء التشغيلي والتوافق مع المعايير الدولية للشركات والمنظمات.
- إجمالي حجم القروض السارية.
- قيمة القرض المطلوب.
- فترة السداد.
- معدلات الفائدة.

بينما يتطلب التصنيف الائتماني للدول معايير إضافية، أهمها

- مدى الاستقرار المالي والسياسي والاقتصادي.
- معدل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد.
- ميزان المدفوعات.
- معدل التضخم.
- الموازنة والسياسات المالية المتبعة بالدولة.
- حجم الديون الخارجية.
- بيئة الأعمال.
- السياسات والتشريعات الخاصة بالاستثمار.

أنواع التصنيف الائتماني

يتم تحديد أنواع التصنيف الائتماني بناء على عدة اعتبارات، منها اعتبار التقييم الزمني، التي تقسمه إلى تقييم وتصنيف ائتماني طويل الأجل وقصير الأجل، كما يتم تقسيمه وفق اعتبارات أخرى إلى عدة أنواع، أبرزها :

- التصنيف السيادي (الخاص بالدول).
- تصنيف السندات.
- تصنيف أسهم حقوق الملكية.
- تصنيف حصة التفضيل (الأسهم الممتازة).
- تصنيف الأوراق التجارية.
- تصنيف المقترض.
- تصنيف الودائع الثابتة.
- تصنيف الالتزامات المنظمة.
- تصنيف الأفراد.

التصنيف السيادي

التصنيف السيادي هو التصنيف الائتماني الذي تخضع له الدول والكيانات الكبرى، وتحصل فيه على الجدارة الائتمانية للحصول على قروض أو تمويل يخص الأنشطة الاستثمارية أو المطالب الاقتصادية تجاه متطلبات الدولة المقترضة، خاصة في حالات إصدار السندات، حيث يشير إلى مدى القدرة على سداد مدفوعات السندات في الوقت المحدد.

ويُعَدُّ التصنيف الائتماني السيادي من قِبل وكالات التصنيف الدولية، أمراً مهمّاً للغاية للدول، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال والتمويل من السوق الدولية، ومن ثَمَّ جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يُستدل من خلال التصنيف الائتماني السيادي للدولة على مستوى مخاطر الاستثمار فيها؛ لذا يلجأ المستثمرون إلى توظيف التصنيفات التي حددتها وكالات التصنيف الائتماني كمؤشر إرشادي يحدد الجدارة الائتمانية للدول المختلفة.

ومن أجل رفع التصنيف الائتماني للدولة، ينبغي على صانعي القرار في الدولة المعنية الاهتمام بعدد من السياسات المالية والاقتصادية التي تساهم في تحسين التصنيف الائتماني للدول، أبرزها :

- تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- دعم زيادة تدفقات النقد الأجنبي لدعم الاحتياطي النقدي.
- السيطرة على معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.

رموز ودرجات التصنيف

حددت وكالات التصنيف العالمية عدداً من الرموز التي تشير إلى درجة التصنيف الائتماني للدول أو المؤسسات، وتظهر تلك الدرجة مدى القوة وبالتالي الثقة والجدارة الائتمانية في المعاملات، وقد تختلف رموز ودلالات درجات التصنيف من شركة إلى أخرى، وتتوزع أبرز درجات التصنيف كالتالي :

- الدرجة "AAA" على جدارة ائتمانية، مدعومة بالعديد من العوامل الممتازة، وتعني الثقة في الوفاء بالالتزامات المالية.

- الدرجة "AA" جدارة ائتمانية عالية جداً في الوفاء بالالتزامات المالية، وهي أيضاً مدعومة بالعديد من العوامل الممتازة، وتعد في المرتبة الثانية.

- الدرجة "A" جدارة ائتمانية عالية مدعومة ببعض العوامل الممتازة.

- الدرجة "BBB" جدارة الائتمانية كافية، ومستوى كاف ومقبول من اليقين بالوفاء بالالتزامات المالية، مع أن بعض العوامل تتطلب الاهتمام في أوقات التغيرات البيئية الكبرى.

- الدرجة "BB" مستوى مقبول من اليقين بالوفاء بالالتزامات المالية، ولكن غير مضمون استمراره، وجدارة ائتمانية كافية في الوقت الحالي، مع تطلب بعض العوامل الاهتمام الواجب في أوقات التغيرات البيئية.

- الدرجة "B" مستوى منخفض من اليقين بالوفاء بالالتزامات المالية ومثير للقلق، حيث تكون الجدارة الائتمانية مشكوكا فيها، وتتطلب بعض العوامل اهتماماً مستمراً.

- الدرجة "CCC" عدم اليقين إزاء الوفاء بالالتزامات المالية وإمكانية التخلف عن السداد، أي أنها جدارة ائتمانية مشكوك فيها للغاية، ومن المرجح أن يتخلف المصدر عن سداد الالتزامات المالية.

- الدرجة "CC" إمكانية واحتمالية عالية للمخاطر، ومن المرجح أن يتخلف المصدر عن سداد جميع الالتزامات المالية.

- الدرجة "C" مخاطر التخلف عن السداد عالية للغاية.

- الدرجة "LD" عدم الالتزام بوفاء بعض الالتزامات المالية مع الوفاء بالتزامات أخرى.

- الدرجة "D" التقصير والتخلف عن السداد في جميع الالتزامات المادية.

تتم إضافة علامة (+) إلى الفئة (A) لتصبح (+A)، للإشارة إلى مستوى عالٍ بشكل خاص من اليقين والجدارة الائتمانية. كما يجوز إضافة علامة (+) أو ناقص (-) إلى الفئات، للإشارة إلى الوضع النسبي ضمن كل فئة تصنيف. وأيضاً تتم إضافة أرقام (1، 2، 3.. إلخ)، إلى فئات التنصيف لتميز مدى قوة الجدارة الائتمانية ضمن الفئة.

Maziah

للاطلاع على الأعداد السابقة